تَنَازُعُ الأُصُولِ
فِي الفِكْرِ الصَّرْفِيِّ والنَّحْوِيِّ

دكتور

أحمد طه أحمد الفلال

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية – جامعة الأزهـر- بالقاهرة

والأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى- بمكـة

تنازع الأصول في الفكر الصرفي والنحوي

أحمد طه أحمد الفلال

كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – بالقاهرة

كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى– بمكة

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى رصد أهم الضوابط المنهجية والقواعد الكلية التي تحمل منطلقا لاختلاف التنوع أو اختلاف التضاد في الفكر الصرفي والنحوي، واعتمدها النحاة في الاستدلال كأصل يحتكمون إليه ويأرزون إليه عند النظر في المادة اللغوية، ورصد مثيرات ذلك ودوافعه، وتِبيان مقاييسه ومظاهره.

وقد بدت مظاهر هذا التنازع في الدرس الصرفي في قضايا التقاء الساكنَين، والتقاء همزتين طرفا، والقلب المكاني، والاشتقاق، والأصالة والزيادة وغيرها، كما كان له تأثير بيّن في عمل القواعد النحوية، وتجاذُب المعنى والإعراب، وفي العلاقة بين أصل الوضع وأصل الاستعمال، وعلاقة المعنى بالذات، وتعارض العلل، وأثر الاختصاص أو الاشتراك في الأدوات العاملة أو المهملة، والمطابقة، وقضايا عود الضمير، وتعدُّد اللهجات، وتقارض الألفاظ.

وقد أسفرت الدراسة عن تفسير موضوعي لكثيرٍ من الأحكام النحوية التي كشفَت عن ذكاءٍ نادرٍ للنحاة في فقههم لظاهرة تنازع الأصول، وبخاصة في عمل المشتقات، ومراتب العمل فيها، والأحكام النحوية المنزَّلة بين المنزلتين، وعمل فرع الفرع، كما كان لتنازع الأصول أثرٌ في تعدُّد الوجوه الإعرابية في القرآن الكريم وقراءاته، وتوجيه مشكله، كما استقر عند الباحث أن تنازع الأصول هو الأصل الأصيل لجلّ مسائل الخلاف بين النحويين؛ لاختلاف

المنهج بين المدارس النحوية؛ إذ اعتمدت مدرسة البصرة التأويل منطلقًا لتبيين إرادة النحويين في النصوص المتعارضة، أو في النص الجزئي إذا تناقض مع أصل كلي، بينما مالت مدرسة الكوفة إلى التسليم بالمسموع، يضاف إلى ذلك اختلافهم فيما حدث للكلمة العربية من تركيبٍ؛ نتاج التطور اللغوي الذى يحمل مسحة تاريخية، وبخاصةٍ في حروف المعاني والمبنيات والمركبات، وغير ذلك مما لا يسعه هذا الملخص.

الكلمات المفتاحية: تنازع الأصول، أصل الوضع، أصل الاستعمال، المعنى، الإعراب، تعارض العلل، الاختصاص، الاشتراك، الإعمال، الإهمال، والمطابقة، عود الضمير، اللهجات، وتقارض الألفاظ.

Conflict of origins in morphological and syntax thought

Ahmed Taha Ahmed Al , Falal
Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Cairo
College of Arabic Language - um Al-Qura University - Makkah

Abstract:
This research aims to monitor the most important methodological controls and overall rules that carry a starting point for the difference of diversity or the difference of opposition in morphological and syntax thought, and grammarians adopted them in reasoning as a basis to which they invoke and refer to when looking at the linguistic material, and to monitor its stimuli and motives, and to indicate its measures and manifestations.
The manifestations of this conflict appeared in the morphological lesson in the issues of the confluence of the vowel hiatus, and the confluence of two edge Hamza, and the permutation, and derivation, and originality and increase, etc. , as it had a clear impact on the work of grammatical rules, and the attraction of meaning and expression, and in the relationship between the origin of the situation and the origin of use, and the relationship of meaning to the self, and the contrariety of judgments, and the impact of specialization or participation in working or neglected tools, and conformity, and issues of return of conscience, and the multiplicity of dialects, and the contrast of words.
The study resulted in an objective interpretation of many of the grammatical provisions that revealed a rare intelligence of grammarians in their jurisprudence of the phenomenon of conflicting origins, especially in the work of derivatives, the ranks of work in them, the grammatical

provisions revealed between the two positions, and the work of the sub-branch, as the conflict of origins had an impact on the multiplicity of syntactic faces In the Holy Qur'an and its variant readings, and directing its problem, as it was settled by the researcher that the conflict of origins is the original origin of most issues of disagreement between grammarians; Because of the difference in the curriculum between grammar schools; As the school of Basra adopted interpretation as a starting point to clarify the will of the grammarians in the conflicting texts, or in the partial text if it contradicts the overall origin, while the school of Kufa tended to recognize the audible, in addition to that their difference in what happened to the Arabic word in terms of composition; The product of linguistic development that bears a historical tinge, especially in the letters of meanings, structures, compounds, and other things that this summary cannot accommodate.

Keywords:
Conflict of origins, the origin of the situation, the origin of use, meaning, syntax, conflict of reasons, specialization, participation, realization, negligence, conformity, return of conscience, dialects, and contrast of words.

المقدِّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فللنحو أصول تُحْكِمه، وضوابط تُوجهه، فليس ثمة علم من العلوم إلا وقد استأثر بأصول مؤسِّسة يحسن لمن أراد أن يحيط بها علمًا أن يستوعبها ويجيدها، ويحسن التصرف فيها إذا عالجها؛ حتى لا يستبد به العجز عند الدخول في مدلهمات المشكل والمتعارض منه، فيجبن عن الإدْلاء برأي، ويقف وقوف العاجز، قانعًا بالمطروق الذلول، وقد عُلم أنه لا يستقيم بناء النحو إلا بمعرفة تلك الأصول؛ لأنَّ ضبط النظرية النحوية في قواعد كلية تساعد على تقعيد اللغة وانضباطها، وتجعل النحوي أقدر على تعليل الفروع بردِّها إلى الأصول المقيسة عليها، ووصفها في مختلف مراتبها. **وهذه الأصول تعدُّ قواعد توجيه عامة، قد تتخلف عند تنزيلها على بعض المسائل الفرعية.**

ومن هنا يبدأ النزاع؛ فقد يتنازعُ المسألةَ الفرعيةَ أكثرُ من قاعدة كلية للتوجيه.

وتنبع مشكلة البحث وأهميته بدءًا من التباين في تحديد مفهوم الأصل في الفكر النحوي، ومرورًا بمقاييسه ومظاهره، وانتهاء بمحاولة الإجابة على سؤال : **هل النحو صناعة لفظية أو معنوية أم يجمع بينهما؟**

كما تنبع مشكلة البحث من كثرة الرسائل والدراسات التي عُنيت بمسائل الخلاف النحوي وتوابعه من استدراكات وتعقبات واعتراضات، مع عدم وجود دراسات تكاد تُذكر عن بواعث ذلك الخلاف ومنطلقاته، والأصول التي بني عليها.

ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهم الأصول الكلية والقواعد الضابطة التي لم تصدر عن رأي دون الاحتكام إلى أصل مستقر لديها – علِمه من علمه، وجهِله من جهله–.

وقد كشفت كتب الخلاف النحوي والشُّروح المطولة عن جانب كبير من هذا بعبارات وطرائق تحتاج إلى تنبيه على منهجهم فيها، مما يعطي هذا البحث مساحة للكشف عن أمهات المسائل والقضايا التي مثّلت منطلقًا للعديد من مسائل الخلاف المؤسسة على أصول متنازع عليها كالمشتقات التي تحمل سمات الاسمية اللفظية من حيث:التعريف، والتنوين، والتذكير، والسمات المعنوية: كالوصفية، والإضافة، والإسناد، كما تقترب من سمات الأفعال في دلالتها على الحدث أو الزمن الذي يحدِّده السياق لا الصيغة ،كما تعمل فيما يأتي بعدها بشروطه ، كما كانت لهم نظرة عميقة في المصدر الذي هو في الحقيقة ليس بفعل محض ولا باسم محض؛ إذ لو كان فعلاً محضًا لانتفى عنه التنوين، ولو كان اسمًا محضًا لثُنِّي وجُمع وأُنِّث، وهو موضوع للأحوال كلها ، كما تباينت الرُّؤى في فقه القواعد الكلية للتوجيه، واختلافهم في تفسير مراد سيبويه، والخلاف بين أصل الوضع وأصل الاستعمال، أو الأصل القياسي والأصل الاستعمالي، وتجاذُب المعنى والإعراب، وإعمال المعاني، وعلاقة المعنى بالذات، واختلاف التعليل، وتعارض العلل، وأثر الاختصاص أو الاشتراك في الأدوات العاملة أو المهملة، والمطابقة، وقضايا عود الضمير، ولغة الشعر، وتنوُّع القراءات، وتعدُّد اللهجات، وتقارض الألفاظ وغير ذلك.

ولما كان الموضوع أكبر من أن يحيط به بحث، كان مسوِّغ البحث فيه أنَّ الفكر النحوي يُعنى بدراسة المنطلقات الكلية والخطوط الرئيسة العامة التي سار عليها البحث النحوي، وتردَّدَت في كثرةٍ دعت إلى التسجيل والتقييد، والتي أثَّرت في نتاج النحاة وفكرهم، مؤسسةً على مجموعة من المعايير

والمقاييس التي اعتمدها النحاة الأوائل لوضع قواعدهم الكلية التي تُستعمل في استنباط الأحكام النحوية بعد استقراءٍ مديدٍ للغة، ممثلةً في مصادرها الأصيلة.

هذا، ولم أقف على بحثٍ مستقل قد تناول هذه الفكرة، غير أنَّ ابن جني قد نبه على هذه الفكرة في باب أسماه: "**باب في تقاوُد السَّماع وتقارُع الانتزاع**" مُنبهًا على أنَّ الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين، فيحسن تأمُّل القولين واعتماد أقواهما(١)، وباب أسماه: "**في تجاذب المعاني والإعراب**"(٢).

كما أشار ابن هشام لها في آخر قواعد المغني: أنَّ من ملح كلامهم تقارُض اللفظين في الأحكام(٣).

وقد اقتضت خُطة هذا البحث أن يكون من: مقدمة وتمهيد وبابين. على النحو التالي:

- **المقدمة:** تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، ومنطلقاته، وإشكالاته.
- **التمهيد:** وجاء بعنوان: **تجاذُب الأصول في الفكر النحوي.**
- **الباب الأول:** خصصته للمباحث الصرفية. وفيه فصلان:
  - الفصل الأول: تنازُع الأُصُول في التَّصريف.
  - الفصل الثاني: تنازُع الأُصُول في الاشتقاق.
- **الباب الثاني:** خصصته للمباحث النحوية. وفيه سبعة فصول:
  - الفصل الأول: تنازع الأصول في عمل القواعد النحوية.
  - الفصل الثاني: تنازع الأصول في عود الضمير.
  - الفصل الثالث: التنازع في عمل المشتقات.

---

(١) ينظر: الخصائص لابن جني : ١/ ١٠٣.

(٢) السابق: ٣/ ٣٥٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام : ٢/ ٣٥٣.

- الفصل الرابع: تنازع الأصول بين أصل الوضع وأصل الاستعمال.
- الفصل الخامس: تنازع الأصول بين ما يقبله القياس وما يسهله الاضطرار.
- الفصل السادس: تنازع الأصول بين الضرورة الشعرية واختلاف اللهجات.
- الفصل السابع: تقارض الألفاظ.

وشفعت ذلك بخاتمة، فيها أبرز النتائج والتوصيات وفهرس للموضوعات.

وأرجو الله في علاه أن أكون وفقت فيما كتبت، وأن يكون ذلك لبنة فيها إضافة منهجية ترتفع بالنظر في

المسائل الخلافية إلى مستوى أصول التفكير، وأن يتقبل مني هذا العمل بقبول حسن وأن ينفع به كل من قرأه

إنه أكرم مأمول وأعظم مسؤول وبالإجابة جدير، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

تجاذُب الأصول في الفكر النحوي

نظر النحاة في طبيعة النظام التركيبي والعناصر التي يتشكَّل منها، من حيث: الأسس التي تحكمها، والمعاني التي تتمثل بها، وبعد أن لاحظوا أنَّ هناك أنماطًا تركيبية معينة تتحكَّم في نظام اللغة التركيبي، جرَّدوا منها هيكلاً نظريًا يعدُّ قواعد نحوية يقاس عليها، وتمثل النظام المطَّرد في اللغة، بيد أنَّ طبيعة اللغة الإنسانية التي لا تخضع للأحكام المطلقة واجهتهم بأنماط أخرى تقلُّ اطِّرادًا، وتعكس شواهد بمستويات شعرية ونثرية مختلفة، فانبرى النحاة لها بالتحليل، وانقسموا فريقين: أحدهما يوجِّهها في ضوء الأصول، والآخر يوجِّهها في ضوء الفروع.

ومن هنا بدأ التجاذُب والنزاع، وكثر التعدُّد في تحليل الخطاب النحوي(١).

فما مفهوم الأصل في الفكر النحوي؟

- **الأصل في اللغة:** ما يُبتنى عليه غيره، والأصل: ما يُفتقر إليه ولا يَفتقر هو إلى غيره"(٢)

وأصل كل شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء إليه(٣).

- **الأصل في الفكر النحوي** مفهوم متعدِّد ومتشعِّب عند نحاة العربية حسب اعتبارات منهجية مختلفة؛

---

(١) ينظر: أسباب التعدُّد في التحليل النحوي د / محمود حسن الجاسم ص ٤ (بتصرف).

(٢) ينظر: التعريفات للجرجاني: ٤٥.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط (أ ص ل): ٢٠.

إذ ترد الأصول في كلامهم بمعنى: "القواعد"، والمناهج، والأعلام، فمن حيث إنها مبنى وأساس لفروعها تُسمى "قواعد"، ومن حيث إنها مسالك واضحة إليها تُسمى "مناهج"، ومن حيث إنها علامات لها تُسمى"أعلامًا"(١).

فالأصل قد يعنى الكثرة، أي: كثرة الشَّواهد التطبيقيَّة التي تؤيّد القاعدة النَّحوية، وهذه الكثرة نسبية وفيها تنازع أيضًا؛ لأنَّ هناك ظواهر عديدة قد بلغت شواهدها كثرة عددية خرجت عن حدِّ القلة من كل وجه كالتضمين، ونزع الخافض، وصيغة "فعَّال"، وغيرها من المنسوبات السَّماعية.

وهذا الباب من المنسوبات السماعية –لكثرته– يعدُّ قياسيًا عند بعض النحاة.

أما سيبويه فقد ذهب إلى أنَّ المنسوب على "فعَّال" سماعي وليس قياسيًا، رغم إقراره بأنه قد ورد منه كثرة فيّاضة، فقال: "وهو أكثر من أن يحصي"(٢).

والأصلُ في القلب المكاني أنه مقصورٌ على السماع، وإن ورد بكثرة.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ باب المفعول معه سماعي، وذهب غيره إلى أنه مقيسٌ متى استكمل الشروط(٣).

وجاءت مصادر أحوالاً بكثرة في النكرات، ورغم ذلك فقد ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه مقصور على السَّماع(٤)، وذهب المبرد إلى جواز القياس عليه(٥)، وقيَّد ابن مالك القياس عليه في مسائل مخصوصة (٦)، وبعضها لم

(١) ينظر: القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي د/ غريب نافع: ١٥٤.
(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣ / ٣٨١ .
(٣) ينظر: حاشية الصَّبان على شرح الأشموني: ١ / ٢٠٤.
(٤) ينظر: الكتاب: ١/٣٧٠.
(٥) ينظر: التصريح: ١/ ٥٨١، وهمع الهوامع: ٢/٢٩٩، وشرح الأشمونى: ٢/١٧٣.
(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٣٢٨، ٣٢٩. وينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٣٤٣.

يُسمع فيه إلا مثال واحد: كالنسب إلى "فَعُولة" كـ"شَنُوءَة"، فيُقال: "شَنَئِيّ"، وعُدّ ذلك قياسًا متلئبًا باعتباره كل ما سمع.

وقد يرد الأصل بمعنى التصوُّر النظري للكلمة أو الجملة، وهذا بابه واسع في باب التصريف، وقد يرد الأصل بمعنى أصل الباب، على أنَّ أهم معاني الأصل هو أصل القاعدة، وقد يعنى ما يستحقه اللفظ من إعراب أو بناء أو عمل فيكون من نظرية العامل(١).

والمراد من لفظ (الأصول) في الفكر النحوي: مجموعة الضوابط المنهجية التي اعتمد عليها علماء كل مذهب في الاستدلال بأدلة النحو، وكيفية التعامُل معها أو بها إزاء الظاهرة النحوية؛ ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية.

ويرى الدكتور تمام حسان أنَّ هذه القواعد أصبحت معايير لأفكارهم، ومقاييس لأحكامهم، فإذا ما أبدى النحاة رأيًا كانوا مقيدين بهذه القواعد، فلم يصدروا عن موقفٍ شخصي، أو ميلٍ فردى، أو ذكاء حر (٢).

وفكرة تنازع الأصول في جوهرها تحقق المفاضلة بين أكثر من رأي جائز؛ تأسيسًا على قواعد ضابطة، وهي جزء من منهجية توفير النتيجة الموضوعية للمسألة، وعلى هذا فلا تنافي بين التنازع والجواز؛ لأنَّ الأمر قد يكون من باب العمل بالأرجح لكثرة الأدلة، أو الجمع بين أكثر من دليل؛ لأنَّ "إعمال الأدلة أولى من إهمال بعضها"(٣).

---

(١) ينظر: نظرية الأصل والفرع، د/ حسن الملخ: ١٢.

(٢) ينظر: الأصول د/ تمام حسان: ١١٤، ١١٥ ، والتوهم عند النحاة للدكتور عبد الله أحمد –مكتبة الآداب: ١٣٠.

(٣) ينظر: الأصول د/تمام حسان: ٣٧، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي د/ حسن الملخ: ١١٤.

البَابُ الأوَّلُ: تَنَازُعُ الأُصُولِ فِي التَّصْرِيفِ والاشْتِقَاقِ

وفِيهِ فَصِلان:

- الفَصْلُ الأوَّلُ: تَنَازُعُ الأُصُولِ فِي التَّصْرِيفِ
- الفَصْلُ الثَّانِي: تَنَازُعُ الأُصُولِ فِي الاشْتِقَاقِ

الفَصْلُ الأوَّلُ: تَنَازُعُ الأُصُولِ فِي التَّصْرِيفِ

صدَر الصرفيون عن قواعد كلية وضوابط حاكمة لترجيح أصل على أصل، والأصل عندهم أقرب ما يكون لتصور الصورة الأصلية التي كانت عليها الكلمة قبل الإعلال أو القلب أو نحوهما؛ إذ لما كَانَت بعض الْكَلِمَات الْعَرَبِيَّة مُحْتَمِلَةً للاشتقاق من أَكثر من أصل فقد بحث الْعلمَاء عَمّا يرجح كَونهَا من أحد تِلْكَ الْأُصُول.

وقد أورد ابن عصفور والسيوطي أصول المرجِّحات الَّتِي يُؤْخَذ بهَا عِنْد تردُّد الْكَلِمَة بَين أصلين. منها:

- أن يطَّرد معنيان، أحدهما أمكنُ من الآخر، أو يكون أحد المطَّرِدَينِ أشرف من الآخر. فإنَّ الاشتقاق من الأمكن والأشرف أولى.
- أو يكونَ أحد المطردين أبينَ وأظهر؛ فيكون الأخذ منه لذلك أولى؛ لأنَّ الأظهر طريق إلى الأغمض، والأبينَ طريق إلى الأخفى.
- أو يكون أحدهما أخصَّ من الآخر، فالأخصُّ أولى من الأعم الذي هو له ولغيره.
- أو أن يكون أحدهما أحسن تصرفًا، فتجد ردَّه إليه سهلًا قريبًا، وبينًا واضحًا.
- أو أن يكون أحدهما أقرب من الآخر، فيكون الأقرب أولى من الأبعد، وذلك أن الأبعد يرجع الفرع إليه بكثرة وسائط، والأقرب يرجع إليه بقلة وسائط.

وكذلك ردُّك إلى الأصل الواحد قد يكون من طرق مختلفة، أحدهما أقرب من الآخر، فيكون الردُّ بالطريق الأقرب أولى، أو أن يكون أحدهما أليق وأشدُّ ملاءمة، أو أن يكون أحدهما مطلقًا والآخر مضمنًا، وذلك كالقرب والمقاربة؛ فالقُرب أولى من المقاربة؛ لأنَّ المقاربة مضمنة، والقرب مطلَق، أو

أن يكون أحدهما جوهرًا والآخر عرَضًا، فيكون الرد إلى الجوهر أولى من الرد إلى العرض؛ إذ كان الجوهر أسبق إلى النفس في التقديم، ولأن العرَض لَا يصلح للمصدرية وليس من شأنه أَن يشتق مِنْهُ فَإِن الرَّد إِلَى الْجَوْهَر حِينَئِذٍ أولى؛ لِأَنَّهُ أسبق، فَإِن كَانَ مصدرا تعين الرَّد إِلَيْهِ؛ لِأَن اشتقاق الْعَرَب من الْجَوْهَر قَلِيل جدًا، وَالْأَكْثَر من المصادر"(١).

فهذه جملة الوجوه التي يكون بسببها أولى، وهذه الأصول كان لها حضور في مسائل صرفية عدَّة، مبعثها **تنازُع الأصول**، من ذلك:

١) في التقاء السَّاكنين:

الأصلُ في التقاء الساكنين إنْ كانا علّتين حذف الأول منهما، وقيل: بل حذفُ الأول ليس على إطلاقه؛ بل مشترَط بكونه من كلمة منفصلة، كقولك: "رمى القوم"، أو بكون الثاني حرفًا صحيحًا، نحو: "قُلْ" و"بِعْ"، أو دالًّا على معنى لو حذف يفوت ذلك المعنى كـ"المُصْطَفَوْن"؛ فإنه لو حُذف الواوُ فات معنى الجمعية.

وعليه فإنْ كان الساكنان علتين فقد وقع في تعيين المحذوف للتخلُّص من التقاء الساكنين خلاف **مرجعُه تنازعُ الأصول**، وتوضيح ذلك ما يأتي:

- **أصل الخليل وسيبويه:** ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه إذا التقى ساكنان وكانا علّتين أحدهما زائد والآخر

أصلي، فالزائد أولى بالإسقاط؛ مراعاةً لقوة الأصلي وأشرفيّته، بغض النظر عن الأول فيهما، وبغض النظر عن كون أحدهما لمعنى والآخر لغير معنى،

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور: ١/ ٤٢ ، والمزهر للسيوطي: ٣٤٩/١، ٣٥٠.

ولأن من الضوابط الحاكمة أنَّ " الأصول أقوى من الزوائد؛ لأنَّ الأصل هو الذي بنيت عليه الكلمة، والزائد دخيل ، ولا عصمة له، ولا يلزم له ما يلزم للأصلي"(١)، ولأن مقتضى القياس أنَّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حُرِّك الثاني منهما دون الأول، فكما يُوصَل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما، كذلك يُوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما لقربه من الطرف، ولأنَّ حذف الزائد أسهل من حذف الأصل؛ فلذلك كان حذف واو "مفعُول" أسهلَ من حذف العين.

- **أصل الأخفش:** إبقاء ما كان لمعنىً وإنْ كان زائدًا، وحذفُ ما ليس لمعنى وإنْ كان أصليًا، وبغض النظر

كذلك عمَّن هو الأول منهما، ولأن مقتضى القياس أن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حذف الأول.

نحو: "خَفْ"، و"قُلْ" و"بِعْ"، لا سيما إنْ كان الثاني قد جاء لمعنى، نحو التنوين في "غازٍ"، ولأنَّ من القواعد الضابطة أنه "قد يحذف الأصلي لا الزائد لفائدة"(٢).

وبناء على تنازع هذين الأصلين تولّدت عدَّةُ مسائل خلافية، منها:

(١) ينظر: الخاطريات لابن جني ١٦٨، الخصائص لابن جني: ١/ ١٤٠.

(٢) ينظر: حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام: ٣/ ١٠٧.

المسألة الأولى: في المحذوف من نحو: "مَبِيْعٍ" و"مَقُوْلٍ"

قال ابن الحاجب:"ومَفْعُوْلٌ كذلك، نَحْوُ: "مَقُوْلٍ" و"مَبِيْعٍ"، والمحذوفُ عندَ سيبويهِ واوُ مَفْعُوْلٍ، وعندَ الأخفشِ العينُ، وانقلبتْ واوُ مَفْعُوْلٍ عندَه ياءً للكسرة، فخالفَا أصليهما"(١).

وقال الثَّمانينيُّ :" اختلف النحويون في كيفيّة الإعلال، وفي الحرف السَّاقط في اسم المفعول: فكان الخليل وسيبويه ينقلان ضمّة الياء من "مَبْيُوْعٍ" إلى الباء، فتنضمّ الباءُ وتسكن الياء، وبعد الياء السّاكنة واو مفعول ساكنة، فيجتمع ساكنانِ: الواو والياء، ولا يجوز الجمع بينهما، فيسقطان واو مفعولٍ، ويقولان: الزَّائد أحقّ بالإسقاط إذا كان لا بُدَّ من إسقاط، وتبقى الياء ساكنة وقبلها ضمّة، وهي مجاورة للطّرف، فيقلبان من الضمَّة قبلها كسرة لتصحّ ولا تنقلب واوًا، فيقولان: "مَبِيْعٌ" و"مَخِيْطٌ"، فوزن الكلمة على مذهبهما: "مَفِعْلٌ" .

وكان أبو الحسن الأخفش يقول:

"الأصلُ: "مَكْيُوْلٌ"، فاستثقلوا الضمَّة في الياء، فنقلوها إلى الكاف، فسكنت الياء، وقبلها ضمّة، وبعدها واو مفعول ساكنة، فاجتمع ساكنان: الواو والياء، ولا يجوز الجمع بينهما، فيقلب من ضمّة الكاف كسرة، ثمَّ يسقط الياء لالتقاء السَّاكنين، فتُصادف الواو الساكنةُ كسرةَ الكافِ فتنقلب ياءً، فيصير: "مَخِيْطٌ" و"مَبِيْعٌ"، فوزن الكلمة على هذا: "مَفِيْلٌ".

يقول أبو الحسن: وإنَّما أسقطتُ عين الكلمة وإن كانت أصلاً لأنَّهَا ليست لمعنًى، وأقررتُ واو مفعول لأنَّهَا

دخلتْ لمعنًى، وما دخل لمعنًى فهو أولى بالإقرار؛ ألا ترى أنَّ الياء في "قاضٍ" و"غازٍ" أسقطناها لما كانت لغير معنى

(١) ينظر: الشافية لابن الحاجب: ٣٥٤ ، شرح الشافية للرضي: ٣ / ١٤٨.

وأقررتَ الزَّائد لمّا كان لمعنى. وإن كان عين مفعول واوًا فقد اتّفق بنو تميم وأهل الحجاز على إعلاله؛ لأنَّهُم استثقلوا واوين وضمّة؛ لأنَّ الضمَّة بمنزلة الواو، فقالوا: صُغْتُ الخاتم فهو "مَصُوْغٌ"، وقُلت الحقّ فهو "مَقُوْلٌ"، والأصلُ: "مَصْوُوْغٌ" و"مَقْوُوْلٌ"، فنقلوا الضمَّة من الواو إلى الصَّاد من "مَصْوُوْغٍ" وإلى القاف من "مَقْوُوْلٍ"، فانضمّت الصَّادُ والقاف، فاجتمع واون ساكنان، فأسقط الخليل وسيبويه الواو الثَّانية لأنَّهَا الزائدة، وأقرّا الأولى لأنَّهَا عين الكلمة، فصار اللَّفظ مَقُوْلاً ومَصُوغًا، فوزن الكلمة عندهما: "مَفُعْلٌ"، وكان أبو الحسن يُسقط الأولى، وهي عين الكلمة، ويُبقي الثَّانية، فوزن الكلمة عنده: "مَفُوْلٌ"."(١).

وأمّا قول ابن الحاجب: " فخالفا أصليهما" فمعناه أنَّ الخليل وسيبويه قد خالفا أصليهما في أنَّ أنّ القياس عندهما وعند غيرهما في الساكنين الملتقيين أن يحذف أولهما، ولكنهما ههنا قد حذفا الثاني.

وقيل: بل الخليل وسيبويه لم يخالفا أصليهما؛ لأن حذف الأول غير مطلق؛ بل مشروط بما ذُكر من الشُّروط(٢).

وأمّا مخالفة الأخفش أصلَه فلأنه يقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واوًا لتسلم الضمة، وههنا قلب الضمة كسرة لتسلم الياء، وكلاهما راعى أصلَه بوجهٍ آخر؛ فالخليل وسيبويه قلبا الضمّة كسرة لتسلم الياء، وهذا أصلُهما، والأخفش حذف أول الساكنين؛ إذ القياس حذفه إذا كان مدة، وهذا أصلُه.

(١) ينظر: التصريف الملوكي للثمانيني: ٣٩٠-٣٩٢.

(٢) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز: ٢٢٧.

وراعى الأخفش أصله في أن الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واوًا لانضمام ما قبلها على أصله، فرأى أنَّ الكسر للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، ورأى أنَّ حذف الياء الأصلية أولى؛ لأنه قياس لالتقاء الساكنين(١).

- **تجاذُب العلل بين الرأيين:**

- **أولاً:** ذهب سيبويه إلى أنَّ المحذوف هو الزائد، والوزن (مفعُل) وتمسَّك بوجوه خمسة(٢):

***الأول:** أنَّ حذف الزائد أولى من حذف الأصل؛ إذ لم يُخل الحذف بمعنى، والمحافظة على الأصول أولى.

***الثاني:** أنَّ واو "مفعُول" أقرب إلى الطرف، فهي أولى بالحذف من العين؛ لأنَّ الطرف محل التغيير غالبًا(٣).

***الثالث:** أنَّ الساكنين من نوعٍ ما يصحُّ تحريكه إذا اجتمعا في كلمة تحرَّك الثاني منهما دون الأول، فكذلك السَّاكنان إذا اجتمعا في كلمة ينبغي أن يحذف الثاني منهما دون الأول قياسًا على التحريك.

***الرابع:** أنَّ الأصل في هذا المثال أن تدلَّ الحركة في العين والميم على اسم المفعول كما في اسم الفاعل نحو: "مُقيمٍ"

---

(١) ينظر هذه المسألة مبسوطة مطوّلة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥ / ٢٤٥، المنصف لابن جني: ٢٨٧/١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٠/ ٥١٧٧، أمالي ابن الشجري: ٣١٤/١ – ٣٢٢، ٢٩١، اللباب للعكبري: ٣٥٩/٢، الممتع لابن عصفور: ٤٥٤/٢ . ٤٦٠، شرح الملوكي لابن يعيش: ٣٥١ – ٣٥٥، شرح الشافية للرضي: ١٤٧/٣، ولليزدي: ٨٧٦/٢.

(٢) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز: ٢٢٥.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: ١٠/ ٥١٧٣.

ومَلومٍ"، وإنما قصدوا بزيادة الواو الفرق، وهو حاصل بحذف أيِّهما كان، وفي حذف الزائد إقرار الأصل،

فكان أولى.

***الخامس:** أنه ليس في مذهب سيبويه إلا نقل الحركة والحذف، ومذهب الأخفش النقل والحذف وإبدال الضمة كسرة، ومهما قلَّ التغيير كان أولى.

- **ثانيًا:** ذهب الأخفش إلى أن المحذوفة هي الواو الأصلية، والوزن: "مفُول"، واحتج بأنَّ الزائدة لمعنى، فيجب

أن يحذف ما قبلها قياساً على ياء المنقوص وألف المقصور إذا نُوِّنَتَا، وهذه قاعدة مطردة في الساكنين إذا التقيا وجب تغيير الأول، إما بحذفٍ كما تقدَّم، أو بالتغيير نحو: "قامت المرأة، ولم يقمِ الرجل".

واحتجَّ الأخفش لذلك بأمور منها:

- **الأمر الأول:** أنَّ العين هي التي لحقها الإعلال في الفعل الماضي والمضارع واسم الفاعل، فهي التي ينبغي أن تُعَلَّ بالحذف، والحرف الزائد لم يعتل في الفعل، ولا انقلب عن شيء، فكان تركه وحذف المعتل أولى.
- **الأمر الثاني:** أنَّ الأول من الساكنين هو الذي يحذف إذا التقيا في كلمةٍ واحدة، نحو: "قُلْ" و"خَفْ"

و" بعِ ْ"، وما أشبه ذلك، فكذلك أنْ يكون المحذوف هنا هو الأول.

- **الأمر الثالث:** أنَّ العين قد حذفت في "أقِم" و"اسْتَقِم" ونحو ذلك، فكما حذفت في غير هذا الموضع كذلك

أيضًا يُدَّعى أنها حذفت هنا في "الإقامة" و"الاستقامة"(١).

قال أبو عثمان المازني:" وكلا القولين حسن جميل، ومذهب أبي الحسن الأخفش أقيس من جهة قاعدة الحذف للأول إذا وليه ساكن، ومذهب سيبويه أقل كلفةً وعملاً"(٢).

ومما هو قريب الصلة بهذه المسألة وتنازعه أصلان: **ضمُّ الذال من كلمة "مُذْ":**

ففي نحو: "ما رأيتُه مُذُ اليوم"؛ الأصل في كلمة "مُذ" أنْ تكون ساكنة فإذا وليها ساكن كان القياس أنْ يُتَخلَّص من التقاء الساكنين بالكسر ؛كما هو الشأن دائمًا في كل ساكنين التقيا؛ فالتخلُّصُ منهما يكون بكسر أولهما؛ فيقال: "ما رأيته مُذِ اليوم"؛ **ولكن هذا الأصل قد عارضه أصلٌ آخر**؛ لأن أصلها الضَّم في "مُنْذ"، وضمَّت فيه لالتقاء الساكنين إتباعًا لضمة الميم؛ فهنا إذًا أصلان تعارضا:

- **الأول:** الأصلُ الأبعد، وهو السكون.
- **الثاني:** الأصلُ الأقرب، وهو الضم.

فكان الرجوع إلى الأصل الأقرب أولى؛ فضُمَّت الذال من "مُذ" عند التقاء الساكنين ردًّا إلى الأصل الأقرب، وهو "مُنْذ"، ولم تُرَد إلى الأبعد الذي هو سكونها؛ لأنَّ مراجعة الأصل الأقرب أوْلى من مراجعة الأبعد(٣).

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ١٠/ ٥١٧٦ بتصرف، المنصف:١/ ٢٩١، ٢٩٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٥٨، ١٠/ ٧٠، والممتع: ٢/ ٤٩٠.

(٢) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز: ٢٢٦.

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ٦٦.

***المسألة الثانية: في المحذوف من نحو "إِقَامَةٍ" و"اسْتِقَامَةٍ" ***

الخلاف الجاري بين مذهب الخليل وسيبويه وبين الأخفش في واو "مفعُول" هو الخلاف نفسه الجاري في ألف "الإِفْعَال" و"الاسْتِفْعال"، مما عينه حرف علة، مثل: "أَقَام" و"اسْتَقَام"، فكان مصدرهما في هذا باعتبار الأصل "إِقَاام" و"اسْتِقَاام"، هكذا بألفين، فاجتمع ساكنان، فلابدَّ من حذف إحداهما، فيمكن أن تحذف الأولى التي هي عين في الأصل وتترك الثانية التي سيقت لمعنى، ويمكن أن تحذف الثانية– وهي الزائدة– لأنها زائدة، والزائد أولى بالحذف من الأصل على الخلاف الجاري بين مذهب الخليل وسيبويه، فعندهما أنَّ الزائد هو المحذوف، وأما أبو الحسن فزعم أنَّ العين هي المحذوفة، والألف الزائدة باقية غير ذاهبة، ويعوض عن المحذوف بالتاء.

قال الشاطبي في المقاصد:"وهذان المذهبان مع المذهبين في اسم المفعول متساويان في النقل والاحتجاج والترجيح، وعادة النحويين أن يذكروا ذلك في اسم المفعول، ويحيلوا النظر هنا على ذلك الموضع، ويحتج لمذهب سيبويه بالآتي:

-**أولا:** أنَّ حذف الزائد أولى من حذف الأصلي وإن كان الزائد لمعنى؛ لأنَّ دعوى حذف الزائد أسهل من دعوى

حذف الأصل؛ لأنه أكثر، فالمصير إليه أقرب، والمحافظة على الأصول أولى. (١).

-**ثانيا:** أن التاء لم توجد عوضًا عن حرف أصلي، وإنما عن حرف زائد، وهنا وجدت التاء في "إقامة" و"استقامة"

(١) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي: ٩ / ٣٢٧.

عوضًا من محذوف، فإذا قلنا إنها عوض من الزائد كنا قد جرينا على قاعدة ثابتة، وإذا قلنا: إنها عوض من

العين كان ذلك دعوة لم تثبت، والمصير إلى ما ثبت أولى من المصير إلى ما لم يثبت.

-**ثالثا:** أنَّ الساكنين إذا التقيا في كلمة حُرِّك الثاني منهما، كـ"ردَّ" و"انطلق"، ونحوهما، فكما تحرك الثاني كذلك

يُحذف الثاني؛ لأن جميع ذلك تغيير لحق لأجل الساكنين.

والهاء على المذهبين عوضٌ عن الألف المحذوفة، سواءٌ أكانت العين أم ألف المصدر الزائدة، وخلافهم في

هذه المسألة جارٍ على خلافهم في المحذوف من مفعولٍ الأجوف، على ما مضى بيانه.

وقد ورد عن العرب الحذف من غير تعويض، ومن ذلك: "أَرَى إِرَاءً"، و"أَجَابَ إِجَابًا"، و"أَقَام إِقَامًا"، و"اسْتَفَاهَ اسْتِفَاهًا"، وذهب الفرّاء إلى أنهم إنْ لم يعوضوا هاء التأنيث جعلوا المصدر مضافًا، فيكون المضاف إليه بمنزلة العوض، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[النور: ٣٧][1].

****

(١) ينظر: المسألة في: الكتاب: ٣٥٤/٤، معاني القرآن للفراء: ٢٥٤/٢، المقتضب للمبرد: ٢٤٢/١، المنصف لابن جني: ٢٩١/١، الممتع لابن عصفور: ٤٩٠/٢، شرح الملوكي للثمانيني: ٤٦٢ ، شرح الألفية للمرادي: ٦٣/٦، وللأشموني: ٣٢٢/٤.

***** المسألة الثالثة: في مصدر "فَعَّلَ" المعتلّ اللام *****

التماس الخفَّة من القواعد الكبرى التي بُنيت عليها العربيةُ لغةً ونحوًا وصرفًا، فإنْ كان "فَعَّلَ" صحيح اللام فإنّ مصدره المقيس هو "التَّفْعِيْلُ"، أمّا إنْ كان معتلَّ اللام فإنَّهم يستثقلون الجمع بين ياء "تَفْعِيْلٍ" الزائدة واللام المعتلّة، فالمعتلّ ثقيل في نفسه مُثقِّلٌ لغيره، فيعمدون إلى تخفيفه بالحذف، والتعويض عن المحذوف بالتاء المربوطة في الآخر، وفي تعيين المحذوف خلاف مرجعُه تنازعُ الأصول، وهذا توضيح ذلك:

- **الأصلُ الأوّل:** الزائدُ أوْلى بالحذف، وبه أخذ الجمهور في هذه المسألة.
- **الأصلُ الثاني:** الإعلالُ أوْلى بالطَّرف، وبه أخذ الزَّمخشري في هذه المسألة.
- **الأصلُ الثالث:** عدمُ الحذف أوْلى من تقديره ما دام عنه منذُوحة، وبه قال ابن الحاجب.

فمصدرُ نحوِ: "عَزَّى" و"لَبَّى" و"أَدَّى" و"عَدَّى" هو: "تَعْزِيْيٌ"، و"تَلْبِيْيٌ"، و"تَأْدِيْيٌ"، و"تَعْدِيْيٌ"، على زنة "تَفْعِيْلٍ"، فيستثقلون الجمع بين ياءين وقبلهما كسرة، فهو كاجتماع ثلاث ياءات.

- **فمَن أخذ بالأصل الأول:**

حذف ياء "تَفْعِيْلٍ" لزيادتها، وعوّض عنها بالتاء في آخره، فيصير "تَعْزِيَةً"، و"تَلْبِيَةً، و"تَأْدِيَةً"، و"تَعْدِيَةً" على زنة "تَفْعِلَةٍ" عنده، ولا حذف لشيءٍ من الأصول على هذا المذهب.

- **ومَن أخذ بالأصل الثاني:**

حذف الياء الثانية التي هي لام الكلمة، وإنما حذفها مع كونها من الأحرف الأصول وكون الياء الأولى زائدة؛ لأن الياء الأولى زائدة لمعنى

فتبقيتُها أولى من تبقية ما ليس لمعنى، ولأن الثانية طرفًا، والطرف أوْلى بالإعلال، فـ"تَعْزِيَةٌ" و"تَلْبِيَةٌ" و"تَأْدِيَةٌ" و"تَعْدِيَةٌ" على زنة "تَفْعِيَةٍ"، حُرِّكت ياء "تفعِيل" الزائدة الساكنة لأجل التاء المربوطة.

- **وأما ابن الحاجب فقد أخذ بالأصل الثالث:**

فذهب إلى أنَّ نحو: "تَعْزِيَةٍ"، و"تَلْبِيَةٍ"، و"تَأْدِيَةٍ" و"تَعْدِيَةٍ" على زنة "تَفْعِلَةٍ" من أول الأمر، ولا حاجة إلى أن تحمل على "تَفْعِيْلٍ" ثم تحمل على حذف اللام أو الياء والتعويض عنها؛ لما في ذلك من تعسُّف من غير حاجة(١).

****

***** المسألة الرابعة: في التقاء همزتين طرفًا *****

تُوصف الهمزة بأنها أعسر حروف الهجاء مخرجًا، وللعرب طرائق في تخفيف الهمزة هربًا من عسر تحقيقها، وإذا اجتمعت في الكلمة همزتان كان ذلك أعسر عليهم، فإنْ كان اجتماعهما في الطرف كانوا أشدّ كُرهًا لذلك، فأوجبوا التخلُّصَ من هذا الاجتماع، وفي طرق التخلُّصِ منها خلاف مرجعه تنازع الأصول، وتوضيح ذلك هو:

- **الأصلُ الأول:** وعليه معظم الصرفيين أنه إذا التقتْ همزتان طرفًا أُبدلت الثانية ياءً مطلقًا؛ أي بغض النظر عن نوعي الهمزتين وعن حركتيهما، وعلى هذا الطريقِ سيبويه –رحمه الله تعالى.

(١) تنظر المسألة في: أمالي ابن الشجري: ٢٩٤/٢، الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب:٦٣٢/١، ولابن يعيش: ٥٨/٦، شرح الشافية للرضي: ١٦٥/١.

-**الأصل الثاني:** ارتكاب القلب المكاني؛ هربًا من التقاء الهمزتين طرفًا، وعليه الخليلُ -رحمه الله تعالى-.

وقد تولّدت عن تنازع هذين الأصلين عدَّة مسائل:

● المسألة الأولى: في جمع نحو "خَطِيئَة" على "خَطَايَا".

فـ "خَطِيئَة": فَعِيلَة، همزتها لام الكلمة، وياؤُها مدَّةٌ ساكنة زائدة، فإذا جمعتَها على صيغة منتهى الجموع قلتَ: "خَطَايِئُ"، فوقعت الياء التي هي مدَّةٌ زائدة في المفرد بعد ألف صيغة منتهى الجموع، فتبدلُ همزة؛ لاقتضاء قواعد التصريف ذلك، فصار "خَطَائِئُ"، فالتقت همزتان طرفًا.

فعلى الطريق الأول الآخذِ بالأصلِ الأول:

يجبُ إبدال الهمزة الثانية ياء، فيصير "خَطَائِيُ"، فيكرهون تطرُّف الياء مكسورًا ما قبلها، فيرغبون في إبدالها ألفًا، فيفتحون ما قبلها، فيصير: "خَطَاءَيُ"، فيقال: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فتوجَّب إبدالها ألفًا، فيصير: "خَطَاءَى"، فيكرهون صورة ما يشبه اجتماع ثلاث ألفات فيبدلون الهمزة ياءً، فيصير "خَطَايَا"، على زنة "فَعائِلُ".

وأما على الطريق الثاني، أقصد طريق الخليل -رحمه الله-:

فإنه لما جمع "خَطِيئَة" على صيغة منتهى الجموع قلت: "خَطَايِئُ"، فيقلبُ مكانيًا كيلا تلتقي همزتان، فيصير "خَطَائِيُ"، ثم يأخذ باقي خطوات الطريق الأول، ووزن "خَطَايَا" على هذا الطريق "فَعَالَى".

-**ويعيب طريق سيبويه** أنَّ فيه قلب الياء الزائدة همزة، فقلب الهمزة ياءً، وقلب الهمزة الأصلية التي هي لام الكلمة ياءً، فقلب الياءِ ألفًا؛ أي: فيه إعلالان لكلِّ حرف، وهو أطول من الطريق الثاني.

-**وعابوا على مذهب الخليل** أنَّ فيه ارتكاب القلب، والأصلُ في القلب المكاني أنه مقصورٌ على السَّماع، وليس شيءٌ منه مقيسًا، غير أنَّ فيه إعلالًا

واحدًا لكل من الياء الزائدة والهمزة التي هي لام الكلمة، وهو أخصر من الطريق الأول، ونُقل عن أبي علي الفارسي أنه كان يُقوِّي مذهب الخليل(١).

****

- **المسألة الثانية: في اسم الفاعل من نحو: "سَاءَ" و"جَاءَ" من الأجوف الواوي أو اليائي المهموز اللام.**

وهذه المسألة كسابقتها، والأصول التي تنازعتها هي التي تنازعت المسألة الأولى، والخلاف فيها كذلك واقعٌ بين سيبويه وشيخه الخليل، وتفسيرها كالتالي:

إذا أردتَ اسم الفاعل من جاء قلتَ: "جَايِئٌ"، ثم تبدل الياء همزة لوقوعها عينًا لاسم فاعل أعلت في فعله، فتقول: "جَائِئٌ"، فتلتقي همزتان طرفًا.

فعلى طريق سيبويه:

تبدل الهمزة الثانية ياءً، فتقول: "جَائِيٌ"، فتعلُّه إعلال "قَاضٍ"، فيصير "جَاءٍ" على زنة "فَاعٍ"، وعلى طريق الخليل تقول من: "جَاءَ": "جَايِئٌ"، فتقلب مكانيًا كيلا تلتقي همزتان طرفًا، فيصير "جَائِيٌ"، ثم تعلُّه إعلال "قَاضٍ"، فيصير "جَاءٍ" على زنة "قَالٍ".

قال الرَّضي: " وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين، وذلك لأنه إنما يحترزُ عن مكروهٍ إذا خيف ثباته وبقاؤه، أما إذا أدَّى الأمر إلى مكروهٍ وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه، كما أنَّ نقل حركة واو نحو "مَقْوُوْلٍ" إلى ما قبلها وإن كان مؤدِّيًا إلى اجتماع الساكنين لم يُجتنب لمَّا كان

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب: ٥٥٣/٣، ٣٧٧/٤، المقتضب للمبرد: ٢٧٨/١، المنصف لابن جني ٥٦/٢، الإنصاف للأنباري: ٨٠٥/٢، المساعد لابن عقيل: ١٠١/٤، شرح الشافية للرضي: ١٨٠/٣، وللجاربردي: ٥٦٠، ولليزدي: ٧٨٦/٢، ٩١٢.

هناك سببٌ مُزيل له، وهو حذف أولهما، وكذا في مسألتنا قياسٌ موجبٌ لزوال اجتماع الهمزتين، وهو قلب ثانيتهما في مثله حرفَ لين كما هو مذهب سيبويه، وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب في مثله أداءُ تركِ القلب إلى إعلالين كما هو مذهب سيبويه، وكثرةُ القلب في الأجوف الصحيح اللام، نحو: "شَاكٍ" و"شَوَاع" في: "شَائِك" و"شَوَائِعَ" ؛ لئلا يهمز ما ليس أصله الهمز، والهمز مستثقلٌ عندهم –كما يجئ في باب تخفيف الهمزة–، ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حَذَرًا من ذلك، فيقول: "رجلٌ هَاعٌ لاعٌ بضم العين، فلما رأى فِرَارَهم من الأداء إلى همزة في بعض المواضع أوجب الفرارَ مما يؤدِّي إلى همزتين، وأما سيبويه فإنه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام، نحو: "قَائِل" و"بَائِع"، ثم يقلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين ثانيهما لام كما سيأتي تحقيقه في باب "تخفيف الهمزة"، فيتخلَّص مما يجتنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذي هو خلاف الأصل(١).

وقد يكون لاختلاف الرواية أثرٌ في تنازع الأصول؛ ففي المسألة نفسها ورد شاهدٌ قد يجري فيه الخلاف المذكور، وقد يكون من قبيل معاودة الأصل المهجور.

يقول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموت جائئ * ولكنَّ أقصى مُدَّةِ الموتِ عاجلُ (٢)**

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب: ٥٤٩/٣، ٣٧٧/٤، المقتضب للمبرد: ١١٥/١، الأصول لابن السراج: ٢٩٧/٣، التكملة لأبي علي: ٥٩٥، المنصف لابن جني: ٥٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٩، الممتع لابن عصفور: ٥٠٩/٢، الارتشاف لأبي حيان: ١٦١/١، شرح الشافية للرضي: ٢٥/١، للجاربردي: ٢٨، ولليزدي: ١٥٥/١، ٧٨٤/٢.

٢) البيت بلا نسبة في: المقاصد الشافية ٩/ ٨٢، المساعد لابن عقيل ٤ / ٢١٤.

==

وأصل الكلمة "جَايِئٌ" بياء ثم همزة؛ لأنه اسم الفاعل من "جَاءَ يَجِيءُ"، مثل: "بَاعَ يَبِيعُ"، فانقلبت ياؤُه همزةً لوقوعها عين اسم فاعل فعل أُعلَّت فيه، أو لكونها بعد ألفٍ زائدة، فصار "جَائِئٌ" بهمزتين.

والقياس في مثل ذلك أنْ تقلب الهمزة المتطرفة ياءً لكونها ثانية همزتين في موقع اللام من الكلمة، فيقال: "جَائِي".

والنحاة يروونه على هذه الصورة ويحرّكون الياء بالضمة، ويقولون: إنَّ الشاعر عامل حرف العلة معاملة الحرف الصَّحيح، وبعبارة أخرى: إنَّ الشاعر عاود الأصل المهجور، ورجع إليه، وترك الفرع الذي صار إليه العمل –وهو تقدير الضمة والكسرة على الياء أو الواو لثقل كل من الضمة والكسرة على كل من الواو والياء– وهذا الرجوع ضرورةٌ من ضرورات الشعر.

والكوفيون يذهبون إلى صحة التحقيق فيهما معًا، وقد جعل ابن مالك ذلك لغة، ولكنَّ الظاهر من السَّماع ندرة هذا بحيث لا يعتدُّ به في القياس المستمر، والصوابُ في هذا كله أن يقاس على ما اشتهر، ويُوقف على السَّماع خلافه(١).

****

ورأى ابن جني أن الهمز الذي فيه عرض عن صحة صنعة، ألا ترى أن عين "فاعل" مما هي فيه حرف علة لا تأتي إلّا مهموزة نحو: قائم وبائع، فاجتمعت همزة "فاعل" "وهمزة لامه" فصححها بعضهم في بعض الاستعمال، وكذلك خطائئ وبابها. ينظر الخصائص ٢/ ٨.

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٩/ ٨٢ ، والمساعد لابن عقيل: ٤ / ٢١٤.

- **ومما تعارض فيه أصلان أيضًا أحدهما قريب والآخر بعيد:**

- أولا: قولهم: "بِعْتُ" بكسر الباء، و"قُلْتُ" بضم القاف.

فأصل الفعلين: "بَاعَ" و" قَالَ" أنْ يكونا على وزن "فَعَلَ" بفتح العين، فلما أُسندا إلى تاء الفاعل نُقل الفعل "بَاعَ" إلى وزن "فَعِلَ" بكسر العين، ونقل الفعل "قَالَ" إلى وزن "فَعُلَ" بضم العين، ثم قلبت كل من الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فالتقى ساكنان– وهما: العين المقلوبة ألفًا، ولام الفعل التي سكنت لاتِّصال الفعل بتاء الفاعل، ثم نُقلت الكسرة التي في عين الفعل الأول وهو "بِعْتُ" إلى فاء الكلمة، ونُقلت الضَّمة التي في عين الفعل الثاني وهو "قُلْتُ" إلى الفاء أيضًا، فقيل: "بِعْتُ" و"قُلْتُ".

وفي هذا النقل مراجعةٌ للأصل الأقرب، وهو اعتبار الفعلين بعد نقلهما من "فَعَلَ" المفتوح العين إلى "فَعِلَ" و"فَعُلَ" المكسور العين والمضمومها.

****

- ثانيا: قولك في تخفيف "فُعْل" من "جِئْتُ".

على قول الخليل وأبي الحسن تقول في القولين جميعًا: "جيٌ"، غير أنَّ هذين الفرعين المتفقين التقيا عن أصلين مختلفين.

وذلك أنَّ **الخليل يقول** في "فُعْل" من "جِئْتُ": جيء كقوله فيه من "بِعْتُ"بِيعٌ. وأصل الفاء عنده الضم، لكنه كسرها لئلّا تنقلب الياء واوًا، فيلزمه أن يقول: "بُوع"، ويستدلُّ على ذلك بقول العرب في جمع "أَبْيَض" و"بَيْضَاء": "بِيض"، وكذلك "عِين" تكسير "أَعْيَن" و"عَيْنَاء"، و"شِيم" في: "أَشْيَم" و"شَيْمَاء".

وأبو الحسن يخالفه؛ فيقرُّ الضمة في الفاء، فيبدل لها العين واوًا، فيقول: "بُوع" و"جُوء"، فإذا خفَّفا جميعًا صارا إلى "جُيٍ" لا غير.

فأما الخليل فيقول: إذا تحركت العين بحركة الهمزة الملقاة عليها فقويت رددتُ ضمة الفاء ، فأقول: "جيٌ"، وأما أبو الحسن فيقول: إنما كنت

قلت: "جُوء" فقلبت العين واوًا لمكان الضمة قبلها وسكونها، فإذا قويت بالحركة الملقاة عليها تحصَّنت فحمت نفسها من القلب، فأقول: "جُيٌ"، أفلا ترى إلى ما ارتمى إليه الفرعان من الوفاق بعد ما كان عليه الأصلان من الخلاف(١).

****

- **ثالثا: تشعَّبت آراء النُّحاة في "أَشْيَاء"**

إذ ظاهر اللفظ يقضي بكونها جمع "شَيْء"؛ لأنَّ "فَعْلَاء" إذا كان معتل العين فإنه يجمع فيه القلة على "أَفْعَال"، نحو: "بَيْت وأَبْيَات" و"شَيْخ وأَشْيَاخ"، إلا أنهم لما رأوها غير مصروفة في حال التنكير، نحو قوله تعالى:﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ﴾[المائدة:١٠١] اختلفوا على النحو التالي:

ذهب سيبويه والخليل إلى أن الهمزة للتأنيث، وأنَّ الكلمة اسم مفرد يراد به الجمع، نحو: "العضاء، والحَلْفَاء، والطَّرْفاء" في أنها اسم للجمع ليس بتكسير، فـ"أَشْيَاء" في الأصل "شَيْئَاء"، ووزنها "فَعْلَاء" مقلوبة إلى "لَفْعَاء"، كأنهم فعلوا ذلك استثقالاً لتقارب الهمزتين، وإذا كانوا قد قبلوا نحو "قِسِي" مع عدم الثقل فمع الثقل أولى، فإذن الهمزة الأولى في "أَشْياء" لام والثانية زائدة للتأنيث، ولذلك لا ينصرف.

وذهب أبو الحسن إلى أن أصلها "أَشْياء" على زنة "أَفْعِلاء"، فحذفت الهمزة الأولى تخفيفاً على حدِّ حذفها من "سؤية سواية"، ثم فتحت الياء المجاورة للألف، وشذَّ عنه جمع "فعل" على "أفعلاء"، كما قالوا: "شاعر وشعراء"، و"سمْح وسُمَحاء"، جمعوا "فاعلاً" و"فعْلاً" على "فُعَلاء"، كأنه استبعد القلب فلم يحملها عليه، ورآها غير مصروفة فلم يحملها على "أَفْعَال".

وذهب الفراء إلى مثل مذهبه في أنها "أَفْعِلاء"، إلا أنه استبعد جمع "فَعْل" على أَفْعِلاء، فادعى أنَّ "شيئًا" مخفف من "شيِّء"، كـ"هيْن وهيِّن"، فكما جمعوا

(١) ينظر: الخصائص: ٢ / ١٠٧.

"هيناً" على "أَفْعِلاء" فقالوا: "أَهْوِناء" كذلك جمعوا شيئًا على "أَفْعِلاء"؛ لأنَّ أصله "شيّء" عنده، وذهب الكسائي إلى أنَّ "أَشْيَاء" "أَفْعَال بمنزلة "أبيات" و"أشياخ"(١).

****

- **رابعا: في دخول النون الخفيفة على فعلِ الِاثْنَيْنِ وجماعةِ النسْوَة خلاف:**

فذهب سِيبَوَيْهِ وَالْكِسَائِيّ إلى القول بالمنع، وقَالَ يُونُس والكوفيون بالجواز. وحجَّة الأوَّلين من وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أنَّ السماعَ لَا يشهدُ بِهِ، والقياسُ على الثَّقِيلَة متعذِّرٌ؛ لأنَّ كلاًّ مِنْهُمَا أصلٌ يُفِيد مَا يفِيدهُ الآخر، وَلَا بدَّ فِي الأصلِ الْمَقِيس عَلَيْهِ من اتِّحاد العلَّة وتماثلِ الْحكمَيْنِ.

وَالثَّانِي: أَنه يلْزم من ذَلِك جمعٌ بينَ ساكنين وَالثَّانِي غيرُ مدغم، وَذَلِكَ لَا يجوز، وَلَا يجوزُ تحريكُ الثَّاني لأنَّه يُخرج النُّون عَن حكمهَا وَهُوَ السّكُون، فَلذَلِك لم تحرّك هَذِه النُّون لساكن بعْدهَا.

واحتجَّ الْآخرُونَ بِأَنَّهَا نون توكيد، فلحقت مَا تلْحقهُ الثَّقِيلَة واعترضوا على مَا ذكرنَا من وَجْهَيْن:

أَحدهما: أَن الْألف فِيهَا مدّ يشبه الْحَرَكَة، فَيجوز وُقُوع السَّاكِن بعْدهَا.

وَالثَّانِي: أَن الْجمع بَين ساكنين قد ورد، كَقَوْلِك: "الْتَقتْ حلقتا البِطان" وَغير ذَلِك(٢).

وقد بدا أثر هذا الخلاف في قوله تعالى:﴿فَاستَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعلَمُون﴾[يونس: ٨٩]، فقد قرئ بالتشديد والتخفيف.

---

(١) ينظر الإنصاف مسألة(١١٨) : ٢/ ٦٧٠، وشرح الشافية لابن الحاجب: ١/ ١٨٥.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٦٨.

فقَرَأَ الْجُمْهُورُ: "تَتَّبِعَانِّ" بِتَشْدِيدِ التَّاءِ وَالنُّونِ، وَابْنُ عباس وابن زكوان بِتَخْفِيفِ التَّاءِ وَشَدِّ النُّونِ، وَابْنُ ذَكْوَانَ أَيْضًا بِتَشْدِيدِ التَّاءِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ، وَفِرْقَةٌ بِتَخْفِيفِ التَّاءِ وَسُكُونِ النُّونِ، وَرَوَى ذَلِكَ الْأَخْفَشُ الدِّمَشْقِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ، فَأَمَّا شَدُّ النُّونِ فَعَلَى أَنَّهَا نُونُ التَّوْكِيدِ الشَّدِيدَةُ، لَحِقَتْ فِعْلَ النَّهْيِ الْمُتَّصِلَ بِهِ ضَمِيرُ الِاثْنَيْنِ، وَأَمَّا تَخْفِيفُهَا مَكْسُورَةً فَقِيلَ: هِيَ نُونُ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةُ، وَكُسِرَتْ كَمَا كُسِرَتِ الشَّدِيدَةُ.

وَقَدْ حَكَى النَّحْوِيُّونَ كَسْرَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ فِي مِثْلِ هَذَا عَنِ الْعَرَبِ.

وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَالْكِسَائِيِّ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ هُنَا الْخَفِيفَةُ، وَيُونُسُ وَالْفَرَّاءُ يَرَيَانِ ذَلِكَ. وَقِيلَ: النُّونُ الْمَكْسُورَةُ الْخَفِيفَةُ هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ، وَالْفِعْلُ مَنْفِيٌّ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ النَّهْيُ، أَوْ هُوَ خَبَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَيْ: غَيْرُ مُتَّبِعِينَ(١).

وقال ابن عطية: "فأمَّا شد النون فهي النون الثقيلة، حذفت معها نون التثنية للجزم، كما تحذف معها الضمة في "لتفعلنَّ" بعد ألف التثنية، وأما تخفيفها فيصح أن تكون الثقيلة خففت، ويصح أن تكون نون التثنية ويكون الكلام خبرًا معناه الأمر، أي: لا ينبغي أن تتبعا، قال أبو علي: إن شئت جعلته حالاً من "استقيما"، كأنه قال: غير متبعين"(٢).

****

(١) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ١٠١.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: ٣/ ١٣٨.

الفَصْلُ الثَّانِي: تَنَازُعُ الأُصُولِ فِي الاشْتِقَاقِ

التنازع في أصل الاشتقاق:

ورد الاختلاف في الأصل الاشتقاقي بناء على تعادل في الاستدلال أو في التعليل، من حمل، أو تشبيه، أو رد إلى أصل، أو استدلال بالنظير، أو غير ذلك، وكلٌّ له ما يستند إليه من سماع أو قياس، وقد ورد ذلك في مواضع عدة في كتب التصريف والمعاجم، منها:

• أن لام "سَنة" و"شَفة"و"عِضة" تنازعها أمران: الياء والهاء، ويظهر ذلك عند التصغير، وكلٌّ له أصل مسموع، فتقول في تصغير "سنة": "سُنَيَّةٌ"، وأصلها: "سُنَيْوَةٌ"، برد لامها وهى الواو، وقلبت ياء؛ لاجتماعها مع ياء التصغير، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت الياء في الياء(١)، والثانية: جعلها هاءً، وتُبنى عليها تصاريف الكلمة– أيضًا– والأصل: "سَنْهَةٌ"، فحذفت لامها، ونقلت حركتها إلى النون، فبقيت "سَنَةً"، وتجمع على "سَنَهَاتٍ"، مثل: سَجْدَة وسَجَدَات، وذهب الخليل إلى أن إثبات الهاء أصوب(٢).

واللغتان المذكورتان في "سَنة" واردتان في "عِضة" و"شَفة" على خلاف فيها. فمن العرب من قال في تصغير شفة: "شُفَيَّةٌ"، وفى جمعها: "شَفَوَاتٌ"، ومنهم من قال: "شُفَيْهَةٌ" و"شَفَهَاتٌ" و"شِفَاهٌ"(٣).

ومنهم من قال في تصغير عضة: "عُضَيَّةٌ"، وفى جمعها: "عِضَوَاتٌ"، ومنهم من قال: "عُضَيْهَةٌ"، و"عِضَاهٌ"(٤)، وما دامت لام "سَنة" و"شَفة" و"عِضة"

---

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانينى/٤٢١، وحاشية الصبان ١٦٧/٤.

(٢) ينظر: العين (سنه) . ٤/ ٨.

(٣) ينظر: اللسان، (شفه) ١٣/ ٥٢٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٥٢/٣، وشرح التصريف للثمانينى/٤٢١.

يجتذبها أصلان، وهما: الواو والهاء؛ لاختلاف العرب في النطق بها، فإن للمتكلم بأسلوب التصغير أن يبنى كلامه على أَي اللغتين شاء(١).

• وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إلى أَن "اطْمَأَنَّ" مَقْلُوبٌ، وأَن أَصله مِنْ "طَأْمَنَ"، وَخَالَفَهُ أَبو عَمْرٍو فرأَى ضِدَّ ذلك، وَحُجَّةُ سِيبَوَيْهِ أَنَّ "طَأْمَنَ" غَيْرُ ذِي زِيَادَةٍ، و"اطْمَأَنَّ" ذُو زِيَادَةٍ، والزيادةُ إِذا لَحِقَتِ الْكَلِمَةَ لَحِقَهَا ضَرْبٌ من الوَهْنِ لِذَلِكَ، وذلك أَن مخالطتها شيء لَيْسَ مِنْ أَصلها مُزاحَمةٌ لَهَا، وَتَسْوِيَةٌ فِي الْتِزَامِهِ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، وَهُوَ وإِن لم تبلغ الزيادةُ على الأُصول فَحُشَ الحذفُ مِنْهَا، فإنه عَلَى كُلِّ حَالٍ عَلَى صَدَدٍ مِنَ التَّوْهين لَهَا، وَلَمْ يُقْنِع أَبا عَمْرٍو أَن قَالَ: إنهما أَصلان مُتَقَارِبَانِ كـ"جَذَبَ" و"جَبَذَ" حَتَّى مَكَّنَ خلافَه لِصَاحِبِ الْكِتَابِ بأَن عَكَسَ عَلَيْهِ الأَمْرَ(٢).

• **و"دَارَان" يتجاذبه أصلان:** أحدهما باب "الدَّوران" و"الهَيمان"، فهو يقتضي كونه منه، وهو من الاستدلال بالنظير، فالألف على هذا أصلية، والثاني باب "سَابَاط" و"خَاتَام"، فهو يقتضي أيضًا كونه منه، وهو من الاستدلال بالنظير، والألف على هذا زائدة، فإذا ثبت لنا هذا التعارض حصل الاحتمال حتى يرد الترجيح، وقد رجح فيه باب "سَابِاط"- وإن كان قليلاً-، فحكم على باب "الدَّوران" بأنه لو كان كذلك لكان "دَارَان" و "دَوَران" و"هَامان" و"هَيَمان" أو "هَوَمان"، ولم تعتل لأن باب "فعلان" مما عينه واو أو ياء حقه أنْ يكونَ مصححًا فلما لم يفعلوا ذلك دلَّ على أنه ليس منه؛ ليسلم بذلك من ترتيب إعلال على غير سبب(٣).

---

(١) ينظر: اختلاف اللهجات العربية على المستويين الصرفي والنحوي بين ابن عقيل و السلسيلي (دكتوراة) لـ أد / أحمد عيد (من نسخة أهداها لي مشكورًا): ٧٧٠.

(٢) ينظر : لسان لعرب (ط م أ ن) ١٣ / ٢٦٨، والمحكم لابن سيده ٩/ ٢٦٠.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي: ٨/ ٣٦٥.

• **وقد استدل البصريون على أن أصل اشتقاق الاسم** من "السُّمو" وهو العلو– لا من "الوَسْم"، وهو العلامة كما ذهب الكوفيون؛ لأن القياس فيما حذف منه لامه أن يعوَّض بالهمزة في أوله، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوَّض بالهاء في آخره، فلما وجدنا في أول "اسْم" همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام لا محذوف الفاء؛ لأنَّ حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير، فدلَّ على أنه مشتق من السُّمو(١).

• **وإذا صُغِّر اسم الفاعل ففي إعماله في المفعول به خلاف:**

فذهب البصريون والفراء إلى أنه لا يعمل، وأنه تجب إضافته، فتقول: "هذا ضُوَيْرِبُ زيدٍ"، وعلَّة منعه من ذلك أنه إذا صُغِّرَ دخلته خاصَّة من خواصَّ الأسماء، فَبعُدَ عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي كانت عمدة في الشبه، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين– وتابعهم أبو جعفر النحاس ـ إلى أنه يجوز إعماله مصغَّرًا؛ **لأنه ليس من أصول الكوفيين شبهه له في الصورة بل في المعنى.** واستدلَّ الكسائي على ذلك بقول العرب: "أَظُنُّنِي مُرتَحِلاً فَسُوَيْرًا" ، وقال النحاس:" ليس تصغيره أعظم من تكسيره، وهو يعمل إذا كان مكسَّرًا، فأحرى أن يعمل إذا كان مصغَّرًا؛ لأنَّ التصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال، والتكسير لا يوجد فيها"(٢).

•**وفي اشتقاق "عائِلًا" من قوله تعالى " وَوَجَدَكَ عَآئِلا فَأَغْنَىٰ "** [الضحى– ٨]

نجد أن هذه المادة لها أصلان: واوي ويائي، فـــ"عائلاً" فقيرًا وهي قراءة العامة، يقال: "عَال زيد" من باب "سَار" أي: افتقر، و"أَعَال": كثرت عياله، وقرئ "عيّلاً" بكسر الياء المشددة كـ"سيِّد"(٣).

---

(١) ينظر: الإنصاف للأنباري: ٢٩/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ٣٠٤.

(٣) ينظر: الكشاف للزمخشري: ٤/ ٧٦٨ وينظر تفسير الرازي ٣١/ ١٩٩، ومنسوبة إلى اليماني في الدر المصون ١١/ ٤٠.

أما الواوي فقال صـــاحب القاموس : "عال" أي: جار ومال عن الحق، و"الميزان": نقص وجار، أو زاد: يعول ويعيل، و"أمرهم" اشـــتد. و"عَال فلان عولاً وعيالة": كثر عيالُه كـ"أعْوَل وأعْيَل"، والاسم "العوْل" و"العوْلة" "العَوِيل"، و"العوْل": كل ما عالك، والمســـتعان به، وقوت العيال و"عوّل عليه"معوّلا: اتكل واعتمد(١).

وأما اليائي فقال صاحب القاموس:

"عالَ يعيلُ عَيْلاً وعَيْلَةً وعُيولاً ومَعيلاً: افْتَقَرَ، فهو عائِلٌ، والجمع: عالَةٌ وعُيَّلٌ وعَيْلَى كَـ"سَكْرَى"، والاسْمُ: العَيْلَةُ"(٢).

- **تعارض القياس والسماع:**

قد يأتي التنازع في شيء يَرِدُ فيوجب له القياس حكمًا ويجوز أن يأتي السماع بضده، وذلك نحو: نون "عنْبَر"، فالمذهب أن نحكم في نونه بأنها أصل لوقوعها موضع الأصل، مع جواز أن يرد دليل على زيادتها، كما ورد في "عَنْسَل" ما قطعنا به على زيادة نونه، فالظاهر يقضي بأن النون فيهما أصلية؛ لأنها وقعت في موضع الأصل، وهو العين في "فعلَلٍ" نحو: "جعفرٍ"؛ فلما وقعت النون في الموضع الأصل كان الظاهر أنها أصلية، ويجوز أن يحكم على النون بأنها زائدة؛ كما قيل بزيادتها في: "عنْسَلٍ"، وهي الناقة السريعة؛ فإنَّ النون فيها زائدة قطعًا، ويدل على زيادتها الاشتقاق من :العَسَلان": وهو إسراع الذئب في مشيته؛ فحكموا بأن وزنه: "فنْعَل"، مع عدم هذا الوزن في أبنيته؛ وإنما أوجبوا أن يكون "عنْسَل" على وزن "فَنْعَل"؛ لأن

(١) ينظر: القاموس المحيط: ١٠٣٦، ١٠٣٧.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٥٠٨/١٠، تاج العروس (ع. ي. ل): ٣٠/ ٨٠.

الاشتقاق دال عليه، وهذا هو الأصح، وبه جزم سيبويه في كتابه: فقال: "ومما جعلته زائدًا بثبت "العَنْسَل" لأنهم يريدون العسول"(١).

ونظائر هذا ليس بالقليل، وليس من همة هذا البحث استقصاء المسائل الصرفية المتعلقة بتنازع الأصول لكثرتها، وإنما يريد الكشف عن أن نحاتنا قد راعوا العلاقة بين المعنى والمبني زيادةً أو حذفاً، وأن منطلقات هذا التنازع كان مبعثه من باب الحمل على النظير، أو الاستدلال بالنظير، أو الحمل على النقيض، في محاولة جادة لفهم بنية الكلام الأساسية التي يرد إليها التعبير المنطوق في موضوعية أخاذة لكشف ما تفرق في تضاعيف كتبهم تصريحاً أو تلميحاً في مقاييس الحذف في أبواب عدة، مثل: التصغير، والأصالة والزيادة، والتي يمكن رصدها إجمالاً على النحو التالي:

١) إذا كان الحرف الزائد متقدماً أُوثر بالبقاء، وحذف المتوسط أو المتأخر.

٢) إذا كان الحرف الزائد متحركًا كان أولى بالبقاء من الساكن لكونه أقوى منه.

٣) إذا دلَّ الحرف الزائد على معنى كان أولى بالبقاء مما لا يدل على معنى؛ لأن بقاءه يحفظ المعنى المقصود، وحذفه يفوِّت ذلك المعنى.

٤) إذا كان إبقاء غيره يؤدِّي إلى مثالٍ غير معروف فالأولى إبقاؤه، وحذف ما يؤدي إلى غيره(٢).

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٤/ ٣٢٠، والخصائص: ٢/ ٥٠ ، والشافية: ١/ ٨١ ، والاقتراح للسيوطي: ١/ ١٤٨.

(٢) ينظر: النحو الوافي لعباس حسن: ٦٦٦/٤، وتوضيح نهج العرب في التصغير والنسب للدكتور/عبدالعظيم فتحي خليل : ٢٢، ٢٣.

٥)إذا كان الزائد من غير حروف "أمان وتسهيل"، وهو مكرر الحرف الأصلي، كان أولى بالبقاء من الزائد الذي هو منها.

٦)العمل بالأصلين أولى من العمل بالأصل الواحد، وما يدل على معنيين بقاؤه أولى مما يدل على واحد[١].

٧)ما كان أقرب إلى الطرف فحذفه أولى.

٨)حذف الزائد أسهل من حذف الأصل، وحذف ما لا معنى له في نفسه أولى بالزيادة مما له معنى في نفسه[٢].

(١) ينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول: ٨ / ٣٣٦٨.

(٢)ينظر: علل النحو للوراق: ٣٤٥، وأسرار العربية: ٣٨ ، والمساعد لابن عقيل: ١٧٤/٤ ، والإنصاف: ٥٤/١.

الباب الثاني: المباحث النحوية. وفيه سبعة فصول:

- الفصل الأول: تنازع الأصول في عمل القواعد النحوية.
- الفصل الثاني: تنازع الأصول في عود الضمير.
- الفصل الثالث: التنازع في عمل المشتقات.
- الفصل الرابع: تنازع الأصول بين أصل الوضع وأصل الاستعمال.
- الفصل الخامس: تنازع الأصول بين ما يقبله القياس وما يسهله الاضطرار.
- الفصل السادس: تنازع الأصول بين الضرورة الشعرية واختلاف اللهجات.
- الفصل السابع: تقارض الألفاظ.

الفصل الأول: تنازع الأصول في عمل القواعد النحوية

للصناعة النحوية أصول مطَّردة، وقواعد يحتكم إليها، وهذه الأصول المطردة مختلَف في معيار الاطِّراد فيها قلة وكثرة، مما أثمر خلافًا في التقعيد والقياس، وهذه القواعد منها ما هو أصول ومنها ما هو فروع.

والمتأمل يلاحظ أن القواعد بمعناها الواسع هي مجموعة من الأحكام النحوية تختلف بحسب أصل الوضع وأصل الاستعمال ، والتركيب وعدمه، والاشتراك في النوع من حيث الاسمية أو الفعلية أو الحرفية ، والاختصاص وعدمه، إضافةً إلى خصائص التراكيب، وما تحتمله من حذف أو إضمار، أو تقديم أو تأخير، أو تأويل أو تعليل، أو اختلاف لهجات، ونظرًا لاختلاف التنوع في البناء الفكري والمنهجي لدى النحاة تباينت رؤاهم في التحليل والاستنباط والاحتكام إلى أكثر من قاعدة كلية للمسألة الواحدة، مما أثمر تجاذبًا وتنازعًا في كثير من المسائل النحوية بين الجواز والمنع، أو تعدد الأوجه الجائزة التي بدت مظاهره في مسائل شتى، منها:

- **أولا: العدد إذا وقع صفة:**

العدد إذا وقع صفة وجاء على وزن "فاعِل"، فإنه يطابق المعدود سواء أكان مفردًا أم مركبًا، فنقول في المفرد: "السطر الثالث"، و"الفقرة الرابعة"، ونقول في المركب: "السطر الثالث عشر"، و"الفقرة الرابعة عشرة"؛ فيتوافق جُزْءا العددِ المركبِ تذكيرًا وتأنيثًا مع المعدود الموصوف. فإن كان اسم العدد الواقع صفة ليس على وزن "فاعِل"، وكان مفردًا، نحو: "ثلاثة، وأربعة، وخمسة"، جازت المطابقة على وفق قاعدة مطابقة النعت للمنعوت.

وهذه الصورة تتجاذبها قاعدتان:

القاعدة الأولى: قاعدة العدد مع المعدود وهي تقتضي تأنيث العدد مع المعدود المذكر و عكسه، فتقول تطبيقًا لها: "عندي رجال ثلاثة"، و"عندي فتيات ثلاث".

والقاعدة الثانية: قاعدة الصفة مع الموصوف، وهي تقتضي موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث، فتقول تطبيقاً لها: "عندي رجال ثلاث"، و"عندي فتيات ثلاثة".

فلما تجاذبت هذه الصورة قاعدة العدد مع المعدود وقاعدة النعت مع المنعوت جاز لك أن تراعي الأولى فتؤنث العدد مع المعدود المذكر وتذكر العدد مع المعدود المؤنث، وجاز لك مراعاة الثانية، فتذكر العدد مع المعدود المذكر، وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث(١).

****

- **ثانيا: الوصف المعدول في نحو لفظ "أُخَر" من قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة: ١٨٤]**

تنازعه أصلان: لأن "أُخَر": جمع "أُخْرى"، مثل قولك: "فُضْلى وفُضَل"، وأما "آخَر" فيجمع على "أَوَاخِر"، مثل قولك: "أفضل وأفاضِل"، و" آخَرِين" إن كان لمن يعقل، كقوله تعالى:(وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ)[المزمل: ٢٠].

وإنما جُمع ههنا على "فُعَل"، وهو في المعنى جمع "آخَر" لأنه للأيام، وواحدها يوم، ويوم إنما يقال فيه "**آخَر" باعتبار أصل آخر**، وهو

(١) ينظر: حاشية الشيخ محمد محي للدين على أوضح المسالك: ٤/ ٢١٢.

أن كل صـــيغة لموصـــوف مذكر مما لا يعقل فأنت فيها بالخيار، إن شـئت عاملتها معاملة الجمع المذكر، وإن شـئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث، وإن شـــئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث، فتقول: "هذه الكتب الأفاضل"، و"الفُضْلَيات"، و"الفُضَل"، والفُضْلى"، فـ"الأفَاضل" على لفظه في التذكير، و"الفُضْليات" و"الفضل" إجراءً له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل، و"الفُضْـلَى" إجراء له مجرى الجماعة، وهذا جار في الصـفات والأخبار والأحوال، ولذلك جاء "أُخَر" نعتاً للأيام إجراء له مجرى جمع المؤنث، ولولا ذلك لم يستقم(١).

****

- **ثالثا: قد تتجاذب المعاني والإعراب(٢).**

فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿**إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّـرَآئِرُ**﴾ **[الطارق:٨، ٩]**، فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى الســرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصـــلك بين الظرف "يوم تُبْلَى"، وبين ما هو معلق به من المصــدر الذي هو "الرَّجع"، والظرف من صــلته، والفصــل بين الصــلة والموصــول الأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضـــيًا له والإعراب مانعًا منه، احتلت له، بأن تضـــمر ناصـــبًا يتناول

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١/ ١١٧ ، وينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٠٤.

(٢) ذكر ابن جني أن هذا موضعٌ كان أبو علي –رحمه الله–يعتاده، ويلم كثيرًا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب. ينظر الخصائص: ٣/ ٢٥٨.

الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالًا على ذلك الفعل حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل "رَجْعِهِ" على "يرجعُه" دلالة المصدر على فعله(١).

وتعقب ابنُ عقيل ابنَ جني، فبين أنَّ ما ذكره من الخطأ من الفصل بين الظرف ومتعلقه ليس بلازم؛ لأنه يحتمل في المصدر المنسبك مالا يحتمل في الموصول؛ إذ هو غير صريح في الموصولية،كما أنه يغتفر في الظروف والمجرورات ما لا يغتفر في غيره فيكتفى بالعمل فيها برائحة الفعل، إضافةً إلى أن الفصل بهذا الأجنبي كلا فصل؛ لأنه في نية التقديم، وإنما أخر رعاية للفواصل(٢).

وأبو جعفر النحاس يرى أن عامل النصب في الظرف "يوم" هو "ناصر"، والمعنى: أن منكر البعث ليس له قوة يمتنع بها عن العذاب، ولا ناصر ينصره منه(٣).

وهذا الرأي قد يجذب إليه المعنى، إلا أن الصناعة النحوية تأباه؛ لأن ما بعد "ما" النافية لها الصدارة في الكلام، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما

---

(١) ينظر: الخصائص ٣/ ٢٥٨ وما بعدها. وذكر ابن مالك والأشموني أنَّ مما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعالى: {إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ}، فليس "يوم" منصوبًا بـ"رجعه" كما زعم الزمخشري، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله، والإخبار عن موصول قبل تمام صلته. وذلك لا يجوز؛ لأنَّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهما، والوجه الجيد أن يقدر لـ"يوم" ناصب، والتقدير: يرجعه يوم تبلى السرائر. ينظر الكافية الشافية: ٢/ ١٠٢٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٢١٣.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٢٣٣، وروح المعاني للألوسي: ١٥/ ٣٠٠ بتصرف.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٢٠٠.

بعد الفاء كذلك لا يعمل فيما قبلها[١]، كذلك لا يصحّ تعليقه بـ"قادر"؛ لأنه تعالى قادر على رجعه في كل وقت من الأوقات، ولا تختص قدرته بوقت دون وقت[٢].

وذكر ابن هشام أن الْقيَاس أَن يقدر الشَّيْء فِي مَكَانَهُ الْأَصْلِيّ لِئَلَّا يُخَالف الأَصْل من وَجْهَيْن: الْحَذف وَوضع الشَّيْء فِي غير مَحَله، فَيجب أَن يقدر الْمُفَسّر فِي نَحْو: "زيدًا رَأَيْته" مقدما عَلَيْهِ، وَجوز البيانيون تَقْدِيره مُؤَخرا عَنهُ، وَقَالُوا: لِأَنَّهُ يُفِيد الِاخْتِصَاص حِينَئِذٍ، وَلَيْسَ كَمَا توهموا، وَإِنَّمَا يرتكب ذَلِك عِنْد تعذر الأَصْل، أَو عِنْد اقْتِضَاء أَمر معنوي لذَلِك، فَالْأول نَحْو: "أَيهمْ رَأَيْته"؛ إِذْ لَا يعْمل فِي الِاسْتِفْهَام مَا قبله، وَنَحْو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ **[فصلت:١٧]**، فِيمَن نصب، إِذْ لَا يَلِي "أَمَّا" فعل، وَكُنَّا قدمنَا فِي نَحْو: "فِي الدَّار زيد" أَن مُتَعَلق الظّرْف يقدَّر مُؤَخرًا عَن "زيد"؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَة الْخَبَر، وأصل الْخَبَر أَن يتَأَخَّر عَن الْمُبْتَدَأ، ثمَّ ظهر لنا أَنه يحْتَمل تَقْدِيره مقدمًا **لمعارضة أصل آخر**، وَهُوَ أَنه عَامل فِي الظّرْف، وأصل الْعَامِل أَن يتَقَدَّم على الْمَعْمُول، اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يقدر الْمُتَعَلّق فعلا فَيجب التَّأْخِير؛ لِأَن الْخَبَر الْفعْلِيّ لَا يتَقَدَّم على الْمُبْتَدَأ فِي مثل هَذَا، وَإِذا قلت: "إِن خَلفك زيدًا" وَجب تَأْخِير الْمُتَعَلّق: فعلا كَانَ أَو اسمًا؛ لِأَن مَرْفُوع "إِنَّ" لَا يسْبق منصوبها، وَإِذا قلت: "كَانَ خَلفك زيد" جَازَ الْوَجْهَانِ وَلَو قدرته فعلاً؛ لأَنَّ خبر "كَانَ" يتَقَدَّم مَعَ كَونه فعلاً على الصَّحِيح؛ إِذْ لَا تَلْتَبِس الْجُمْلَة الاسمية بالفعلية[٣].

****

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٥٢/١٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١٠/ ٤٤٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ١/ ٨٠٠.

- **رابعا: المرفوع بعد "لولا":**

ربما تضافرت قاعدتان مطردتان في تفسير بعض الشواهد المطردة التي خُرِّجت عليهما كما في تفسير المرفوع بعد "لولا"؛ إذ ينبغي على النمط التركيبي بعدها أن يكون إسناديّاً، وبذلك فُسر المرفوع بعدها بوجهين، إما فاعل لفعل محذوف وإما مبتدأ محذوف الخبر، ثم تتداخل قاعدة العامل مع قاعدة الإسناد في تعدُّد الأوجه عندما يتعيَّن تحديد العامل في الفاعل، فهناك من يراه الفعل المقدر، وهناك من يراه "لَوْلا" بالنيابة عن الفعل المقدَّر (١).

ففي "الإنصاف": ذهب الكوفيون إلى أنَّ "لَوْلا" ترفع الاسم بعدها، نحو: "لَوْلا زيدٌ لأكرمْتُكَ"، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء. أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائب عن الفعل الذي لو ظَهَرَ لرفع الاسم...(٢)، واقترب أبو حيَّان من رأي الكوفيين؛ إذ رأى أنَّ "لَوْلا" بمنزلة "أمَّا" في تضمين الفعل، إذ يتضمَّن معنى يمتنع"(٣)، وروي عن الفراء أنَّ "لَوْلا" الامتناعية هي الرافعة للاسم بعدها، وروى غيره من الكوفيين أنه مرفوع بفعل مضمر، والقولان مردودان، لأنهما مستلزمان ما لا نظير له؛ إذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع، ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير، مع وجدان ما له نظير.

---

(١) ينظر: مغنى اللبيب: ٣٥٩. وذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد "لَوْلا" ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا، فقال الكسائي: مرفوع بفعل مقدر، تقديره: "لولا وجد زيد"، وقال بعضهم: هو مرفوع بـ"لَوْلا"؛ لنيابتها مناب "لوْ لم يوجد".. ينظر: الجنى الداني: ١/ ٦٠٦

(٢) الإنصاف: ١/ ٦٠.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣ / ١٥٨٤.

وأيضًا فإنَّ المبتدأ أصل المرفوعات، وأيضًا فإذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد "لَوْلا" كان المحذوف من الجملة مؤخرًا، وإذا حكم بفاعليته كان المحذوف منها مقدَّمًا، والأواخر بالحذف أولى من الأوائل، وإذا ثبت أنَّ الابتداء به أولى، وأنَّ موضعه لا يصلُح للفعل، وجب التحيُّل في تخريج ما وقع بخلاف ذلك(١).

والجمهور على أنَّ المرفوع بعد "لَوْلا" الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره؛ لأنه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر كان نظير المقسم به في كونه مبتدأ محذوف الخبر للعلم به، وسدَّ الجواب مسدَّه، بل يكون أولى بصحة حذف الخبر؛ لأن في "لولا" إشعارًا بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب، والوجود الذي يشعر به هو المفاد بالخبر لو نطق به، ففي حذف الخبر بعد "لَوْلا" من العذر ما في حذف خبر المقسم به وزيادة.

****

- **خامسا: الاسم الواقع بعد "مُذْ" و "مُنْذ":**

فهما من الأدوات المتعددة الوظائف؛ انطلاقًا من طبيعة استقراء النحاة والقياس عليه، أو عدِّه من النادر أو القليل الذي لا يقاس عليه، وتبيان حقيقتيهما بساطةً أو تركيبًا، ونوعهما من حيث الحرفية أو الاسمية أو الظرفية، فانبنى على ذلك التنازع في عملهما بناءً على اختصاصهما أو عدمه.

فقد اختلف في الاسم الواقع بعد "مُذ" و "مُنْذ" بناء على البساطة أو التركيب، ونوع المركب.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٨٣، ٢٨٤.

فـ"مُذْ" مشتركةٌ بين الاسمية والحرفية؛ إذ ليست متمحضة لأحدهما، ففي قولك: "مَا رأيتُه مُذ اليومِ"، فهي هاهنا حرفٌ، و" ما رأيته مُذْ يومان"، فهي هاهنا اسمٌ (١)، فإذا جُرَّ الزّمان بعدهما فهما حرفا جرٍّ بمعنى "مِنْ" مع الماضي، وبمعنى "في" مع الحاضر، فإذا أتى بعدهما الفعل حُكِمَ باسميّتهما، أو كونهما ظرفين، ويتعين اسميتهما إنْ وليهما مرفوع أو جملة تامة، ويتعين حرفيتهما إنْ وليهما مجرور...، وإذا وليهما جملة تامة فهما عند سيبويه ظرفان لها؛ فإنه قال في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء: " وممّا يُضاف إلى الفعل قولك: "ما رأيته مُذْ كان عندي"، و"مُنْذُ جاءني".(٢)

وأوجز العكبري هذا الخلاف فقال:" "مُنْذُ" مُفْرد عِنْد البصريّين، ومركَّب عِنْد الكوفيّين، وَاخْتلفُوا فِي تركيبه، فَقَالَ الفرَّاء: "من ذُو" الَّتِي بِمَعْنى "الَّذِي"

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٦٧٠.

(٢) نَصُّ كلام سيبويه ما يلي: (وممّا يُضاف إلى الفعل أيضًا قولك: "ما رأيتُه مُنْذُ كان عندي"، و"مُذْ جاءني") الكتاب: ١١٧/٣.

ومنه قولُ الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ *** فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

يُدْنِي كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ تَلْتَقِي *** فِي ظِلِّ مُعْتَرَكِ الْعَجَاجِ مُثَارِ.

والشّاهد فيه: "مُذْ عقدت"؛ حيث أضيف "مُذْ" إلى الجملة الفعليّة. يُنظر هذا البيت في: الدّيوان: ٣٠٥/١، المقتضب: ١٧٦/٢، شرح المفصّل: ١٢١/٢، شرح الكافية الشّافية: ٨١٥/٢. وقد يُضافان إلى جملة اسميّةٍ، كقول الآخر:

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولاً عَلَيَّ ضَغِينَةٌ *** ومُضْطَلِعَ الأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ

وقيل: الغالب على "مُذْ" الاسميّة؛ لوُقوع الحذف فيها والتّصغير كقولهم: "مُنَيْذٌ".

ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م: ١/ ٢٣٦، ٢٣٧.

فِي اللُّغَة الطائِّية، وَقَالَ غَيره: أَصله "من إِذْ"، ثُّم حُذف وركَّب، وضُمَّ أَوَّله دلَالَة على التَّرْكِيب، وبنوا على هَذَا الْإِعْرَاب، فَقَالُوا: تَقْدِير قَوْلك: " مَا رَأَيْته مُنْذُ يَوْمَانِ" أَي" من الَّذِي هُوَ يَوْمَانِ، فـ "يَوْمَانِ" خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف.

وقال الكوفيون: هُوَ فَاعل فعل مَحْذُوف، أَي: "من إِذْ مضى يَوْمَانِ"، والدليل على أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من "مِنْ" و "إِذْ"، فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة، ووصلت "مِنْ" بالذال، وضمت الميم للفرق بين حالة الإفراد والتركيب. والذي يدل على الأصل فيهما "منْ" و" إِذْ" أنَّ من العرب من يقول في "مُنْذ": "مِنْذُ" بكسر الميم؛ فكسر الميم يدل على أنها مركبة من "منْ" و" إِذْ"، وإذا ثبت أنها مركبة من "منْ" و" إِذْ" كان الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأن الفعل يحسن بعد "إِذْ"، والتقدير: "ما رأيته مذ مَضَى يومانِ"، و"منذ مضى ليلتان".

وعَلى قَول البصريَّين "مُنْذُ" مُبْتَدأ، و"يَوْمَانِ" خَبره، وَالتَّقْدِير: أمد ذَلِك يَوْمَانِ، أَو أوَّل ذَلِك يومُ الْجُمُعَة، وحجَّة البصريَّين: أنَّ الأَصْل عدم التركيب ، والانتقال عَن الأَصْل يفْتَقر إِلَى دَلِيل ظَاهر، وَلَا دَلِيل عَلَيْهِ .. ثُّم دَعْوَى التَّرْكِيب تفْسد من جِهَة أُخْرَى؛ وَتلك الْجِهَة هِيَ مَا يلْزم من: كَثْرَة التَّغْيِير والحذف والشذوذ، فالتغيير ضمُّ الْمِيم، والحذف إِسْقَاط النُّون وَالْوَاو من "ذُو"، وَالْألف من "إِذْ"، وَإِسْقَاط أحد جزئي الصِّلَة أَو حذف الْفِعْل الرافع على جِهَة اللُّزُوم، وَذَلِكَ كلّه يُخَالف الْأُصُول»[1].

****

(١) ينظر: اللباب في علل الإعراب والبناء: ١/ ٣٧٠، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣١٦، تعليل الزجاجي في أخباره: ٤٨، ورد ناظر الجيش في تمهيد القواعد: ٤ / ١٩٦٤.

- **سادسا: الاسم الواقع بعد "إذَا":**

إذا ولي "إذَا" اسم بعده فعل جُعل الفعل المتأخر مفسرًا لفعل متقدِّم رافع للاسم، لا يجيز سيبويه غير هذا، وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلة المعنى، كقوله تعالى:﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ [الانشقاق: ١]، وجب عند سيبويه منع كونها اسمية، كما يمتنع ذلك بعد "إِذَا"؛ لأنَّ "إذْ" و"إذَا" هما أصلان لكل زمان أضيف إلى جملة، فإذا كان معناها المضي فالموضع لـ" إذْ" فيجري مجراها، وإن كان معناها الاستقبال فالموضع لـ"إذَا" فيجري ذلك الاسم مجراها. قال سيبويه في باب: (ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء):" جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيًا إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر لأنه في معنى "إذْ" فأضيف إلى ما يضاف إليه "إذْ"، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى "إذَا"، و"إذَا" هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال".(١)

وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء، وقد استدل ابن جني لمذهب أبي الحسن الأخفش بشواهد عدَّة(٢).

وللنحويين في الاسم المرفوع بعد الأدوات المختصة من الاستفهام والشرط آراء:

– **فذهب الكوفيون** إلى أن الاسم يرتفع أو ينتصب بما عاد إليه من الفعل ونحوه من غير تقدير فعل آخر، نحو قولك" "إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ"(٣).

---

(١) الكتاب لسيبويه: ١/ ٤٦٠.

(٢) ينظر :الخصائص لابن جني: ٢/ ١٠٤.وتفصيل ذلك في كتاب من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب: ١٠٥، مسألة (١١) لـ أد / محمد المحرصاوي من نسخة أهداها لي مشكورًا.

(٣) ينظر: الإنصاف مسألة (٨٥): ٢/ ٦١٥. وسبب الاختلاف يرجع إلى أمرين:
==

ولعل مبعث ما رآه الكوفيون أنهم يجيزون تقديم الفاعل على رافعه، والبصريون يؤوّلون ذلك، لذا فقد رأي الكوفيون أن العامل في الاسم المرفوع أو المنصوب بعد "إنْ" و "هلْ" هو ما يعود إليه من الفعل دون تقدير.

قال العكبري:" وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأنَّ المكني المرفوع معها في الفعل هو الاسم الأول، فينتفي أن يكون مرفوعاً، كقولهم: "جاءني الظريف زيد"، وإذا كان مرفوعاً لم يفتقر إلى تقدير فعل (١).

- **ورأي البصريون** أن الاسم المرفوع بعد "إنْ" الشرطية يرتفع بتقدير فعلٍ دلَّ عليه المذكور، واحتجوا لرأيهم بأن قالوا: إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدَّر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع، وذلك لا يجوز، فدلَّ على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأنَّ الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدلُّ على ذلك المقدر (٢).

- **الأول:** هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط؟
- **الثاني:** هل يجوز أن يتقدّم الفاعل على فعله؟

والمشهور أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز ذلك؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد "إِنْ" و"إذا" فاعلا بذلك الفعل المتأخِّر.

وذهب جمهور البصريين إلى أنَّ الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه، سواءٌ أكان هذا العامل فعلا أم لا؛ ولهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور.

(١) ينظر: التبيين للعكبري: ٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس: ١٤٣/١، والفوائد الضيائية للجامي: ٢٦٦/١.

وعلل لذلك ابن الحاجب فقال: "وإنما التزموا حذفه كراهة أن يجمعوا بين المفسِّر والمفسَّر؛ لأنهم لم يأتوا بالثاني إلا تفسيراً للأول" (١).

- **وذهب الأخفش إلى جواز الأمرين:** الأول: وقوع المرفوع مبتدأ بعد "إنْ" خاصةً؛ بشرط أن يكون ما بعدها ماضياً، والثاني: متابعة البصريين في تقدير الفعل، وهو الأقيس عنده(٢).

****

- **سابعا: التعجب من الأفعال الناقصة :**

من شروط ما يُبنى منه فعلا التعجب: أن يكون" الفعل "تامًّا، فلا يبنيان من نحو: "كان"، و"ظلّ" و"بات" و"صار" و"كاد"؛ لأنهن نواقص، فلا يقال من "كَان": "ما أكْوَن زيدًا قائمًا"! بنصب الخبر، ولا يجره باللام لتغير المعنى، هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز: "ما أكْون زيدًا لأخيك"، دون: "ما أكون زيدًا لقائم".

وحكى ابن السَّراج والزَّجاج عنهم: "ما أكون زيدًا قائمًا"، **وهو مبني على أصلهم أنَّ المنصوب بعد "كان" حال،** فسهل الأمر عليهم، ولم يأت بذلك سماع(٣).

****

- **ثامنا: إضافة "كِلا" و" كِلْتَا" إلى النكرة:**

الأصل فيهما أنهما لا يضافان إلى نكرة؛ فلا يجوز "كلا رجلين"، ولا "كلتا امرأتين"؛ لأنهما عند التحقيق، يدلان على توكيد ما يضافان إليه.

---

(١) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٧٦.

(٢) ينظر رأي الأخفش مفصلا في معانيه: ٢/٥٥٠.

(٣) ينظر: التصريح: ٢/ ٧١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٣١ ، المسألة في الأصول لابن السراج: ١/ ١٠٨.

فالبصريون لا يجيزون توكيد النكرة، سواء أفاد توكيدها أم لم يفد، أمَّا الكوفيون فإنهم يجيزون ذلك؛ ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط، وأجازوا إضافتهما إلى نكرة مختصة؛ وذلك لجواز توكيدها، تقول: "حضر كلا رجلين عالمين"، و"كلتا امرأتين شاعرتين" (١).

****

- **تاسعا: ليس بين الفعلية والاسمية :**

للنحاة في توجيه السَّماع: "ليس خلقَ اللهُ مثله" ثلاثة مذاهب:

- **الأول:** مذهب سيبويه ومعظم النحويين، وهو أن "ليْسَ" هنا عاملة عمل "كان" الناقصة، واسمها: ضمير الشأن وجملة "خلق الله مثله" خبرها.
- **الثاني:** ذهب بعضهم أن "ليس" هنا حرف نفي لا عمل لها، وحجتهم في ذلك أنَّها ربما حملت على "ما" التميمية، فلا تعمل شيئًا، من ذلك قولهم: "ليس الطيبُ إلا المسكُ"، وإنما لم يحكم بأن اسم "ليْسَ" في هذا السَّماع ضمير الشأن لأنَّ "إلا" ستكون داخلة بين المبتدأ وخبره في كلام واجب، وهذا لا يجوز (٢).
- **الثالث:** ذهب آخرون إلى أنَّ "نحو" ليْسَ خلقَ اللهُ مثله " من باب التنازع، وعليه قراءة: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٦٩، التصريح: ٢/ ٤٢.

(٢) هذا المذهب مشهور عند النحويين، ودارت فيه محاورة بين عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمر بن العلاء، حيث رأى عيسى: إهمال "ليْسَ" حملاً على "ما"، وعليه: "ليس الطيبُ إلا المسك"، واعترض أبو عمرو. ينظر: الملخص لابن أبي الربيع: ٢٢٠/١، ٢٢١، الهمع للسيوطي: ٨٠/٢.

يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ بالتاء [التوبة: ١١٧]، ولم يستبعده الرَّضي، فقد قال: "﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾: في "كاد" ضمير الشأن، ويجوز أن يكون من باب التنازع، وقد أعمل الأول، ولو أعمل الثاني لقال: "كادَت" إلا عند الكسائي؛ فإنه يحذف الفاعل في مثله–ثم قال:– وليس بمشهورٍ إضمار الشأن من أفعال المقاربة، إلا في "كاد"، ومن الأفعال الناقصة إلا في "كان" و"ليس"(١).

وقد بدا أثر تنازع الأصول في عمل القواعد النحوية المؤسسة على اختلاف اللهجات في توجيه مشكل إعراب القرآن وقراءاته، وبخاصة في المبنيات والمبهمات، وأكتفي من ذلك بذكر ما يلي:

- **أولا: اختلاف النحويين في ماهية "لاتَ".**

كان مبعث هذا الخلاف منطلقا من دلالتها الوظيفية وخصائصها اللهجية، إضافة إلى تنوع معانيها فاختلفوا فيها(٢)، كما اختلفوا في أصل وضعها، ثم اختلفوا في عملها ومعمولها، والقراءات القرآنية الواردة فيها، وأثر تغير حركتها (٣).

أما وظيفتها النحوية فقد دارت بين الفعلية والحرفية، وحُركت تاؤها بالفتح والضم والكسر، فكأن الله قد خاطب كل قوم بلغتهم ولهجتهم، فجاءت

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٢/٢١٧، ٢١٨.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه، ١ /٥٧، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ج١: ٣٩٩ ، معاني القرآن للفراء، ت٢/٣٩٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣.

٣) ينظر: أثر حركة التاء في العربية بين النحويين والقراء. من بحث لي بمجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة: عدد (٣٨) لعام ٢٠٢٠: ص ١٤ وما بعدها.

على لغة من بني على الضم، كـ"قبلُ" و"بعدُ"، أو الكسر كـ"جيرِ"، أو على رأي من أعملها أو أهملها، وقد رُوِيَ فِي "لَاتَ" فَتْحُ التَّاءِ وَضَمُّهَا وَكَسْرُهَا في قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْن فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاص﴾ [ص: ٣].

فقد قَرَأَ الْجُمْهُورُ: "وَلاتَ حِينَ"، بِفَتْحِ التَّاءِ وَنَصْبِ النُّونِ، وَقَرَأَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ «ولاتَ حينُ» بالرفعِ، وقرأ أيضًا: "وَلَاتِ حِينِ"، بِكَسْرِ التَّاءِ وَجَرِّ النُّونِ، وَتَخْرِيجُهُ مُشْكِلٌ.

قال الزمخشري: وقرئ "ولاتِ" بكسر التاء كَـ" جَيْرِ" (١)، زعم الفراء أنَّ "لاتِ" يُجَرُّ بها في قراءة عيسى بن عمر(٢) بكسر التاء وجرّ النون، على لغة قليلة لقوم من العرب يخفضون بـ "لات"، وذكر أبو علي الفارسي أنَّ تاء التأنيث لا تزاد في غير المواضع المعروفة إلا بثبت[٣]. وهو يرى أنَّ" لاتَ" من الصيغ المركّبة، وهي مشتركة بين الأسماء والأفعال، وهذه الصيغ غير مختصة، وكان الأصل ألا تعمل لعدم اختصاصها كما يقرر النّحاة.

****

- **ثانيا: اختلاف النحويين في "هَلُمَّ":**

في "هَلُمَّ" لهجتان واردتان عن العرب في فصيح الكلام، فقد ألحقها الحجازيون باسم فعل الأمر؛ لدلالتها على الأمر من غير أن تقبل علامة فعل الأمر، فلا تتصل بها نون التوكيد، وتكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى، والجمع، والمذكر والمؤنث، وبلغتهم جاء التنزيل، وقد وردت متعديةً بمعنى: "أحضِر"،

---

(١) ينظر: الكشاف للزمخشري: ٣ / ٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٣٣/٩، وانظر تفصيل القراءة في البحر المحيط/ ٣٨٣/٧.

(٣) ينظر: التكملة، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان المرجان، ط١، المكتبة الوطنية، بغداد. ص٤٥٨.

و" هاتِ"، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ ﴾ [الأنعام:١٥٠]، ولازمة بمعنى: ايتِ، وأقبِل، وتتعدَّى بـ"إلى" بقوله عز وجل:﴿ ۞ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ ﴾ [الأحزاب:١٨]، والتميميون يُلحقونها العلامات، فهي عندهم فعل أمر فتتصل بها الضمائر على حد اتصالها بالأفعال، فيقولون: "هلُمَّ"، و"هلُمِّي"، و"هلُمَّا"، و"هلُمُّوا"، و"هلُمُمْنَ"، على حسب نوع المخاطب وعدده؛ استصحابًا ومراعاة لأصلها، فهي في الأصل مركبة[١] من "ها" التي للتنبيه، و" لُمَّ " التي هي فعل أمر من قولهم: "لَمَّ الله شعثه"، أي: جمعه، كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا، وحذفت ألفها لكثرة الاستعمال، وهذا رأي أكثر البصريين، أو مِن "هل" الاستفهامية و "أُمَّ" بضم الهمزة وشد الميم، بمعنى: اقصد، وهو رأي الفراء، ونسب إلى الكوفيين[٢] وذكر بعض النحويين أنها ليست مركبة[٣].

---

(١) اختلف النحويون في "هَلُمَّ" في لهجة بنى تميم، أهي فعل أم اسم فعل؟ **فذهب سيبويه والمبرد** إلى أن بنى تميم يجعلونها فعلاً صحيحًا، ويجعلون الهاء زائدة، فيقولون: "هَلُمَّ يا رجل"، وللاثنين: "هَلُمَّا"، ولجماعة الذكور: "هَلُمُّوا"، ولجماعة الإناث: "هَلُمُمْنَ"؛ لأن المعنى المُمْنَ، والهاء زائدة، ويدل على ذلك: أنهم يُؤكدونها بالنون الخفيفة والثقيلة، **وذهب بعض النحويين** إلى أن بنى تميم وإن كانوا يُجْرونها مُجْرى الفعل في اتصال الضمير بها؛ لشدة شبهها به، وإفادتها فائدته، فهي عندهم اسم للفعل، وليست مبقاة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم.

ينظر: الكتاب: ٥٢٩/٣، المقتضب: ٢٠٣/٣، توضيح المقاصد والمسالك: ١٦٥١/٣، ارتشاف الضرب: ٢١١/٣.

(٢) ينظر: الخصائص: ١/ ١٦٧- ١٦٩.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٦٥١/٣.

قال أبو حيان: "وهو قولٌ لا بأس به؛ إذ الأصل البساطة، حتى يقوم دليل واضح على التركيب"(١).

وبلغة الحجازيين جاء القرآن الكريم، فهي لغة التنزيل؛ ومن ثم صارت أعلى اللغتين عند ابن جنى(٢).

****

- **ثالثا: اختلاف النحويين في "هَيْهَاتَ":**

اختلف النحويون في عمل "هَيْهَات" **واشتقاقها**(٣)؛ بناء على اختلافهم في ماهيتها، واختلاف القراءات واللهجات فيها إلى آراء، فتعمل في موضعين ولا تعمل في موضعين أيضا، تعمل إذا كانت اسم فعل أو مصدرًا من المصادر المتروك ذكر أفعالها، ولا تعمل إذا كانت اسمًا أو ظرفًا.

والمشهورُ في "هَيْهَاتَ" من قراءات:

– فتح التاءِ من غيرِ تنوينٍ، بُني لوقوعِه موقعَ المبنيِّ أو لشِبْهِه بالحرفِ، وبها قرأ العامَّةُ **وهي لغة الحجازيين.**

– و"هَيْهاتًا "بالفتح والتنوين، وبها قرأ أبو عمرٍو في روايةِ هارون عنه.

– و"هَيْهاتٌ "بالضمِّ والتنوين، وبها قرأ الأحمر وأبو حيوة. وبالضم من غير تنوين، وتروى عن أبي حيوةَ أيضًا،

فعنه فيها وجهان، ووافقه أبو السَّمَّال في الأول دونَ الثانية.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٩/٣.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣٨/٣.

(٣) ينظر تفصيل ذلك وتوجيهه في: أثر حركة التاء في العربية بين النحويين والقراء من بحث لي منشور بمجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة عدد (٣٨) لعام ٢٠٢٠ : ١٤/١١ .

– و"هَيْهاتٍ" بالكسر والتنوين، وبها قرأ عيسى وخالد بن إلياس، وبالكسرِ من غير تنوين، وهي قرءاةُ أبي جعفرٍ

وشَيْبة، وتروى عن عيسى أيضًا. وهي لغة **تميم وأسد.**

–و"هَيْهاتْ" بإسكانِ التاء، وبها قرأ عيسى أيضاً وخارجة عن أبي عمرو والأعرج.

– و"هَيْهاهْ" بالهاء آخرًا وصلًا ووَقْفًا، و"أَيْهاتَ" بإبدال الهاء همزة مع فتح التاء، وبهاتين قرأ بعضُ القرَّاء فيما نقل أبو البقاء، فهذه تسعُ لغاتٍ قد قُرِئ بهنّ(١).

وكان أبو علي يقول في "هَيْهَاتَ":" أنا أفتي مرةً بكونها اسما سُمِّي به الفعل، كـ"صَهْ" و"مَهْ"، وأفتي مرة بكونها ظرفًا على قدر ما يحضرني في الحال، قال: وقال مرة أخرى إنها وإن كانت ظرفا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سمّي به الفعل كـ"عندك" و"دُونك. (٢).

ورأى الرضي أنَّ "هَيْهَاتَ" من المصادر النائبة عن أفعالها، وأنها مبنية غير مصروفة(٣).

****

(١) ينظر: المحتسب لابن جني: ٩١/٢، ٩٢، إتحاف فضلاء البشر: ٤٠٣ ، والدر المصون: ٣٣٧/٨، ٣٤١.

(٢) ينظر: الخصائص لابن جني: ٢٢٨/١.

(٣) ينظر: شرح الرضى علي الكافية: ٢٧٦/١، ٢٧٧.

الفصل الثاني

تنازع الأصول في عود الضمير

مسائل عود الضمير لها أصول مقررة لدى النحويين وضوابط حاكمة، منها: أنَّ الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور، ويجوز أن يعود على الأول مع القرينة، بحسب ما يقتضيه المقام، وإذا كان في الكلام مضاف ومضاف إليه فالأصل أن يعود الضمير إلى المضاف، وقد يعود إلى المضاف إليه مع القرينة، والأصل في الضمير أن يرجع إلى نفس المخبر عنه نحو: "زيدٌ أكرمتُه"، وقد يعود إلى شيء المخبر عنه بعضه أو على شيء ملابس للمبتدأ. والْأَصْلُ تَوَافُقُ الضَّمَائِرِ فِي الْمَرْجِعِ حَذَرًا مِنَ التَّشْتِيتِ، كما أنَّ الأصل في الضمير الاختصار والاتصال [1]، والقاعدة الأشهر أنَّ الأصل ألا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

وهذه الأصول والقواعد ليس لها صرامة القوانين؛ فقد تتخلف لأسباب سياقية، أو لاستحالة المعنى، أو غير ذلك، فباتت من القضايا المتنازع فيها

---

(١) رأى بعضهم أن الأكثر في لسان العرب هو الوصل فرجحه، وبعضهم نظر ورأى أن الفصل هو الأكثر في لسان العرب، وعليه رجح الفصل على الوصل كما هو مذهب سيبويه، إذاً جاء في فصيح الكلام، ولذلك جاء ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة:١٣٧]، وجاء: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[هود:٢٨]، و﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا﴾[محمد:٣٧]، كأنه تعارض عندنا أصلان: الأول: هو اتصال الضمير، والثاني : هو انفصال الخبر، فأيهما أولى بالترجيح؟ قال: الخبر لو لم يرد ضميراً وجاء اسماً ظاهراً لكان منفصلاً؛ لأنه الأصل فيه فكأنه جعله مستثنى من متابعة الأصل، وابن مالك –رحمه الله تعالى– رأى أنه وجد في القرآن في أمثلة عديدة، وورد في لسان العرب في أمثلة عديدة، فرجح الاتصال مع جواز الانفصال، ورجح سيبويه الانفصال مع جواز الاتصال. ينظر شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٠/ ١١.

عند النحويين، وكل فريق له أصل يأرز إليه ويعول عليه، وقد ترتب علي ذلك مسائل خلافية عدة في أبواب متفرقة، والمشهور عند النحويين أنه يجوز أن يعود الضمير على متأخِّر لفظًا ورتبة، وهو أن يتأخرَّ المرجع عن الضمير لفظًا ورتبةً، وكان الأصل تقديمه إلَّا أنَّه تأخَّر لغرض(١)، والمواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبةً سبعة، وقد حصرها ابن هشام وغيره مفصلة(٢)

وقد تأسس على ذلك أنَّ الأصل أنه لا يجوز الإضمار قبل الذكر، وانبنى على ذلك مسائل عدة، منها:

- **ما يعمل من الفعلين في باب التنازع:**

وتقرير المسألة بناءً على أصول متنازع عليها بين البصريين والكوفيين، وهذا الأصلان متعلقان بجواز الإضمار قبل الذكر عند بعضهم، وجواز حذف الفاعل عند الكسائي.

فقد تقرر أنَّ إعمال كل واحد من الفعلين الموجهين إلى ظاهر واحد في المعنى جائز، إلا أن اختيار البصريين إعمال الثاني، والكوفيين الأول، وقد اختار البصريون إعمال الثاني لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد، وأيضًا: لو أعملت الأول في العطف في نحو: "قام وقعد زيد"، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على الشيء

---

(١) وقد جمعها بعضهم في قوله:

ومرجع الضمير قد تأخرا *** لفظًا ورتبةً وهذا حُصِرا

في باب نعم وتنازع العمل *** ومضمر الشأن وربَّ والبدل

ومبتدا مفسِّـرٍ بالخبر *** وباب فاعل بخلفٍ فاخبرِ

(٢) ينظر: المغني لابن هشام: ٢/ ١٤٨– ١٥٢، تمهيد القواعد لناظر الجيش: ١/ ٥٥٥. فليرجع إليهما من شاء.

وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل، وقال الكوفيون: إعمال الأول أولى لأنه أول الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني[1]

ومعنى إعماله فيه أن تجعله معرباً بما يقتضيه تعلقه به من: رفع، أو نصب، أو خفض بحرف جر، فإذا أعملت أحدهما فيه لم يجز أن تعمل الآخر فيه، فلابد من أن يكون متعلق الآخر مضمراً أو محذوفاً أو مظهراً. وبيان ذلك أن يقال: لا يخلو من أن يعمل الثاني أو الأول، فإن أعمل الثاني لم يخل الأول من أن يكون موجهاً على جهة الفاعلية أو المفعولية، فإن كان موجهاً على جهة الفاعلية ففيه ثلاثة مذاهب:

- **الأول –وهو المختار–**: أن يكون مضمراً على وفق الظاهر، كقولك: "ضرباني وضربت الزيدين"،

وشبهه، وهو وإن كان فيه إضمار قبل الذكر إلا أنه قد ثبت أن العرب اغتفرته تنزيلاً له منزلة المذكور للإيجاز والاختصار، كما فعلت مثله في قولك: "هو زيد قائم"، و"نعم رجلاً زيد"؛ لغرض.

- **الثاني: مذهب الكسائي:** وهو أنه يحذف ولا يجوز إضماره قبل الذكر، فتقول: "ضربني وضربت

الزيدين"، وإنما أوقعه في ذلك لما رأى أنه إضمار قبل الذكر، **وإن الإضمار قبل الذكر مستبعد في كلام العرب؛ فرجح جانب حذف الفاعل من الفعل على الإضمار قبل الذكر**، وليس بالجيد، لأنه قد ثبت في كلامهم الإضمار قبل الذكر لغرض، ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل، فحمله على أمر قد ثبت مثله أولى من حمله على وجه لم يثبت مثله في كلامهم.

((١ ينظر: شرح الكافية: ١/ ٧٩. وانظر: الإنصاف مسألة (١٣).

- **الثالث: مذهب الفراء:** وهو أنه لا يجوز الإضمار ولا الحذف، فيمنع جواز المذهبين جميعاً، ويوجب

إما الإظهار فيهما، وإما الإظهار في الأول والإضمار في الثاني ...(١)

****

- **وفي فاعل "بَدَا" من قوله تعالى:﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[يوسف:٣٥]** أربعة أوجه: أحسنها:

أنه ضمير يعود على "السَّجن" بفتح السين، أي: ظهر لهم حَبْسُه، ويدل على ذلك لفظة «السِّجن» في قراءة العامة، وهو بطريق اللازم، ولفظُ «السَّجن» في قراءة مَنْ فتح السين٢.

والثاني: أن الفاعل ضمير المصدر المفهوم مِنْ الفعل، وهو «بَدَا» أي: بَدا لهم بداءٌ، وقد صُرِّح به ...،

والثالث: أن الفاعلَ مضمرٌ يدلُّ عليه السياق، أي: بدا لهم رأيٌ. والرابع: أنَّ الجملة نفسها مِنْ "لَيَسْجُنُنَّهُ" هي الفاعل، **وهذا من أصول الكوفيين** (٣) .

- وقد ذهب الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أم جملة، فالمفرد نحو: "قائم زيد"، والجملة نحو: "أبوه منطلق زيد"، وحجتهم أن تقديم

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٤٩٦– ١٥٠، وشرح الرضي علي الكافية: ١ / ٢٠١ – ٢٠٣.

(٢) ينظر: القراءة منسوبة ليعقوب في روح المعاني للألوسي ٦/ ٤٢٥.، وفي الموسوعة القرآنية (٥/ ٣٣٤): هى قراءة عثمان، ومولاه طارق، وزيد بن على، والزهري، وابن أبى إسحاق، وابن هرمز.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٦/ ٤٩٤.

الخبر على المبتدأ يؤدى إلى الإضـــمار قبل الذكر؛ لأنَّ في الخبر –سـواءٌ أكان مفرداً أم جملة– ضـميرا يعود إلى المبتدأ، فلو جوزنا تقديمه لكان إضماراً قبل الذكر وهو غير جائز، ولأن الظاهر يرتفع به، وقد منع الكوفيون ذلك لأمرين:–

– **الأول:** أن المبتدأ ذات، والخبر صفة، والذات قبل الصفة بالاستحقاق، فوجب أن يكون قبله في الذكر قياساً على التوابع، والجامع التبعية المعنوية.

– **الثاني:** أن الخبر لابد وأن يتضمن الضمير، فلو قدم لأدى إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك غير جائز؛ لأن الضمير هو اللفظ المشار به إلى أمر معلوم، فقبل صيرورته معلومًا كانت الإشارة محالاً، فكان الإضمار قبل الذكر محالاً[1]

وذهب سيبويه إلى أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ منويًا به التأخير، قال:"وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول:"قائمٌ زيد"، وذلك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًا على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول:"ضرب زيداً عمرو"، وعمرو على"ضرب"مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدمًا، ويكون "زيد" مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك:"تميمي أنا"،و"مشنوء من يشنؤك"، و"رجل عبد الله وخز صِفَتك"" (٢)

****

- والأصل في الخبر الجامد ألا يحتمل ضميراً، فخبرُ المُبتدأ إذا كانَ اسمَ فاعلٍ أو صفةً مشبهةً به ولم يَعمل في الظَّاهر كانَ

(١) ينظر: تفسير الرازي: ٢/ ٣٨.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٧٨/١.

فيه ضميرٌ إجماعاً، فإن كانَ جامِداً مثل: "غلامٌ"، و"أبٌ"، و"أمٌّ"، لم يَكُنْ فيه ضَميرٌ، وقالَ الرُّماني والكُوفيون: فيه ضمير(١)

****

- **والأصل في الضمير أن يعود على أقرب مذكور؛ فقد** ذكر الزركشي أن الْأَصْل فِي الضَّمِيرِ عَوْدُهُ إِلَى

أَقْرَبِ مَذْكُور، وهناك أَصْلٌ آخَرُ، وَهُوَ إِذَا جَاءَ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وبَعْدَهُمَا ضَمِيرٌ، عَادَ إِلَى الْمُضَافِ؛ لِأَنَّهُ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ نحو: "لَقِيتُ غُلَامَ زَيْدٍ فَأَكْرَمْتُهُ"، فَالضَّمِيرُ لِلْغُلَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل:١٨] وعند التَّعَارُضِ رَاعَى ابْنُ حَزْمٍ وَالْمَاوَرْدِيُّ الْأَصْلَ الْأَوَّلَ، فَقَالَا: إِنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ:

﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [الأنعام:١٤٥]، يَعُودُ على"الْخِنْزِيرِ" دُونَ لَحْمِهِ لِقُرْبِهِ، وَقَوَّاهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ لأن الضَّمِيرَ لِلْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَيْسَ بِأَصْلٍ مُطَّرِدٍ؛ فَقَدْ يَعُودُ إِلَى المضاف إليه،كقوله تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة:١٧٢](٢) وهي من المسائل التي يترتب على عود الضمير فيها اختلاف في الحكم الفقهي، فذهب بعضهم إلى أنه يعود على لحم الخنزير، وقال آخرون: بل يعود على الخنزير كله، ويترتب على اختلاف الضمير اختلاف الفقهاء في نجاسة الخنزير، هل عينه نجسة أم لحمه فقط؟

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٣٧.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٣٩، ٤٠.

- وفي قوله تعالى:﴿أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأۡخُذۡهُ عَدُوّٞ لِّي وَعَدُوّٞ لَّهُۥۚ وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾[طه: ٣٩]

جَوَّز بعضُهم أن يعودَ الضمير في قوله: ﴿فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ﴾ للتابوت، وما بعده وما قبله لموسى عليه السلام لأن الضمير إذا كان صالحاً لأَنْ يعودَ على الأقربِ وعلى الأبعدِ كان عودُه على الأقربِ راجحاً وقد نَصَّ النحويون على هذا فَعَوْدُه على التابوتِ في قولِه: ﴿فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ﴾ راجحٌ.

والجواب: أنَّ أحدَهما إذا كان مُحَدَّثاً عنه والآخرُ فضلةً، كان عودُه على المحدَّثِ عنه أرجحَ، ولا يُلْتَفتُ إلى القُرْبِ(١)، وعَابَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، بناء على أن الأَصْلُ تَوَافُقُ الضَّمَائِرِ فِي الْمَرْجِعِ، ولا يعدل عنه إلا بقرينة ليستقيم معناه عقلاً أو عرفًا وشرعًا، وَجَعَلَهُ تَنَافُرًا مُخْرِجًا لِلْقُرْآنِ عَنْ إِعْجَازِهِ، فَقَالَ: وَالضَّمَائِرُ كُلُّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى "مُوسَى"، وَرُجُوعُ بَعْضِهَا إليه وَبَعْضُهَا إِلَى التَّابُوتِ فِيهِ هُجْنَةٌ؛ لِمَا تُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ تَنَافُرِ النَّظْمِ الَّذِي هُوَ أُمُّ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَمُرَاعَاتُهُ أَهَمُّ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُفَسِّرِ(٢).

****

- **واختلف في عود الضمير على "مَهْمَا" من قوله تعالى** :﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٖ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]

(١) ينظر: الدر المصون: ٨/ ٣٥.

(٢) ا ينظر: لكشاف للزمخشري: ٣/ ٦٣.

فكلمة "مَهْمَا" مما اختلف فيها، فقيل: هي كلمة برأسها موضوعة لزيادة التعميم. وقيل: هي مركبة من "مَهْ" اسم فعل للكف، إما باقٍ على معناه أو مجرد عنه، و"ما" الشرطية.

وقال الخليل: أصلها "ما ما" على أنَّ الأولى شرطية، والثانية إبهامية متصلة بها لزيادة التعميم، فقلبت ألف "ما" الأولى هاءً؛ فرارًا من بشاعة التكرار، وأسلم الأقوال كما قال غير واحد القول بالبساطة.

وهي اسم شرط، لا حرف على الصحيح، ومحلها الرفع هنا على الابتداء، وخبرها إما الشرط أو الجزاء، أو هما على الخلاف، أو النصب على أنها مفعول به لفعل يفسره ما بعد أي .

وأنت تعلم أن كونها هنا ظرفًا مما لا ينبغي الإقدام عليه بوجه؛ لإباء قوله تعالى: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ عنه؛ لأنه بيان لـ"مَهْمَا" وليس بزمان.

والضميران المجروران راجعان إلى "مَهْمَا"، وتذكير الأول لرعاية جانب اللفظ لإبهامه، وتأنيث الثاني للمحافظة على جانب المعنى؛ لأنه إنما رجع إليه بعد ما بين بآية.

وادَّعى ابن هشام أن الأولى عود الضمير الثاني إلى "آيةٍ"، ولعله راعى القرب، والذاهب إلى الأول راعى أن "آيَةٍ" مسوقة للبيان، فالأولى رجوع الضمير على المفسر المقصود بالذات، وإن كان المآل واحدًا، أي: لتسحر بتلك الآية أعيننا، وتشبه علينا، ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ أي: بمصدقين لك ومؤمنين[١]

(١) ينظر: روح المعاني للألوسي: ٥/٣٣، ٣٤.

• **واختلف النحاة في "نعم" و"بئس" هل هما اسمان أو فعلان؟**(١)

ولن يكون حديثنا عما اشتهر فيها وإنما القصد هو ذكر التنازع في أصلها بين الحجازيين والتميميين وهل هي جامدة أو متصرفة؟

فقد تأتي "نَعِم" و"بَئِسَ" وهي لهجة فاشية في "نِعْمَ" و"بِئْسَ" لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة؛ وهما في هذا الاستعمال لا يتصرَّفان؛ لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبها الحرف، إذ الإنشاء من معانى الحروف، والحروف لا تتصرف، فكذلك شبهها(٢). **وهذا هو الوجه الأول.**

قال سيبويه: " وأصل "نِعْمَ" و"بِئْسَ": "نَعِمَ" و"بَئِسَ"، وهما الأصلان اللذان وُضِعَا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"(٣)

وهذه اللغة منطوق الحجازيين، قال الشيخ خالد: "ولا يجيز الحجازيون فيهما إلا الأصل"(٤).

---

١) وليس هذا هو المراد، وإن كان فيه لفتة كوفية منطلقة من أصل كوفي، متكئة على قرينة الرسم والإملاء في اسميتهما، وهو استشهاد الكوفيين بحديث أُبَيّ بْنِ كَعْبٍ حين جَمَعَهُمْ على الِائْتِمَامِ بِهِ، وَالصَّلَاةِ مَعَهُ، فقال عُمَرُ: "نِعْمَتْ الْبِدْعَةُ هَذِهِ" هَكَذَا وَقَعَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ "نِعْمَةُ" فِيمَا رَأَيْت مِنْ النُّسَخِ نِعْمَةُ بِالْهَاءِ، وَذَلِكَ وَجْهُ الصَّوَابِ عَلَى أُصُولِ الْكُوفِيِّينَ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَإِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَهُمْ "نِعْمَتْ" بِالتَّاءِ الْمَمْدُودَةِ؛ لِأَنَّ "نِعْمَ" عِنْدَهُمْ فِعْلٌ، فَلَا تَتَّصِلُ بِهِ إلَّا تَاءُ التَّأْنِيثِ ينظر : المنتقى في شرح الموطأ: ١/ ٢٠٧.

(٢) ينظر: التصريح٢/٧٦، شرح الأشموني مع حاشية الصبان: ٢٧/٣، حاشية الخضري: ٤٢/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٧٩/٢.

(٤) ا ينظر: لتصريح: ٧٦/٢.

والوجه الثاني: أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال، فيكون لهما مضارع، وأمر، واسم فاعل، وغيرها، وهما حينذاك للإخبار بالنعمة والبؤس، تقول: "نَعِمَ بكرٌ بكذا" يَنْعَمُ به، فهو ناعم، و"بَئِسَ يَبْأَسُ" فهو بائس.

- وقد يكون سبب التنازع هو تعارض الأدلة وتكافُؤُها؛ فقد حُكي عن أبي بكر بن السراج أنه قام أربعين سنة يتردَّد في "ليس": هل هي فعل أو حرف.

فمن الأدلة على أنها فعل: كونها تتصل بها ضمائر الرفع على حد اتِّصالها بالأفعال، في نحو قولهم: "لسْتُ" كـ"ضربتُ"، و"لسْنا"، كـ"ضربْنا"..، وكونها يستتر فيها الضمير الغائب كما يستتر في الفعل، وذلك في مثل قولك: "زيدٌ ليس قائمًا"، ولا تقول: "زيدٌ ما قائمًا"، حتى تقول: "ما هو قائمًاً"، وكونها تنصب خبرها مقدمًا، ومؤخرًا، وموجبًا، ومنفيًا، ولا يجوز ذلك في "ما"، وكونها تمتنع من أن تكون جوابًا للقسم، لا تقول: "والله ليس زيد قائمًا"، كما تقول: "والله ما زيد قائمًا".

وأما وجه شبهها بالحروف: فكونها لا تأتي إلا لمعنى في غيرها، كحروف المعاني، ولا تأتي لمعنى في نفسها؛ ألا ترى أنها تنفي الفعل الحاضر كما تنفيه "ما"؟، وكونها لا تدلُّ على حدث وزمان محصل من صيغتها، ولا تدل على الزمان المحصل الذي قد جرد من الحدث كدلالة الأفعال الناقصة، مثل "كان" وأخواتها[١]

(١) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي – تحقيق/ محمد أحمد الدالي: ٢ / ٨٠٩.

الفصل الثالث: التنازع في عمل المشتقات

المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما تحمل سمات الاسمية اللفظية، من حيث: التعريف، والتنوين، والتذكير، وتحمل أيضا سمات معنوية، كالوصفية، والإضافة، والإسناد.

فهي قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى؛ لدلالتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل، وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم، فتردَّد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها، وبين أن تعامل معاملة الأفعال، فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل.

ثم ترجح ثاني هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها؛ وذلك لأن الأصل في النفي وفي الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات، لا إلى الذوات أنفسها؛ لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل، وكأنّ تركيب مثل: "أضارب الزيدان"؟ ونحوه – أخذ شبهًا من باب "الفاعل" من حيث إن فيه فاعلاً مسكوتًا عليه يتم الكلام به؛ وشبها من باب "المبتدأ" من حيث إنّ فيه اسمًا مرفوعًا لم يتقدمه رافع لفظيّ؛ ولشدة شبه الوصف المذكور لم يجز تصغيره، ولا وصفه ولا تعريفه، ولا تثنيته ولا جمعه؛ لأن ذلك كلّه من خصائص الأسماء المحضة، لذا كان من المقرر عند النحاة أنه إذا كان الوصف مفردًا والمرفوع بعده مفردًا كذلك فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه، وشرط المبتدأ مع خبره، **فتنازعا، وكلاهما مستحق عملاً، فأخذ حكمًا وسيطًا في منزلة بين المنزلتين، وهو الفاعل الذي سد مسد الخبر**[1]

(١) ينظر : حاشية الشيخ محمد محي الدين على الألفية ١/ ٢٠٠ (بتصرف).

لذا نجد النحويين يفرقون بين الاسم غير الصفة والاسم الصفة، فالاسم الصفة هو: ما يدل على الحدث والذات، وكان مأخوذًا من فعل، أما الأول فليس مأخوذًا من فعل كرجل وفرس.

- ولما كان الانقطاع والتجدُّد من خصائص الفعل المضارع، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال كان الوصف "المشتق" الذي يشاركه فيهما شبيهًا به من الناحية المعنوية، ومحمولًا عليه في ناحية أخرى، هي الدَّلالة الزمنية أيضًا، أي: أنه شبيه به في الدَّلالة على التجدُّد والحدوث، وفي الدلالة الزمنية المعينة. وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محضة.

- **وتنوين المشتقات ليس كتنوين الأسماء المصروفة** الذي يأتي تنوينها دالاً على التمكين، فمثلاً: تنوين المصدر إنما يكون لتشبيه المصدر بالفعل، فتنوين المصدر يدل على تنكيره، والأفعال لا تكون إلا نكرة، لذا كان إعماله منونًا أقيس(١)، ولا يختلف في دخول التنوين على المصدر أو الوصف الذي يعمل عمل

الفعل، وإنما الاختلاف في دلالة التنوين ودوره الوظيفي، فتنوين اسم الفاعل وما جرى مجراه شرط من شروط عمل

اسم الفاعل، ولا يكون اسم الفاعل في معنى الفعل إلا إذا كان منونًا، فيكون دالاً على الحال أو الاستقبال، وكذا

---

(١) ذكر النحاة أن عمله منونًا أقيس، نحو: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا}، ومضافًا للفاعل أكثر، نحو: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾، وعمله معرفًا بـ"أل" قليلٌ في السماع، ضعيف في القياس؛ لبعده.. وعللوا لذلك بأن" عمله منونًا أقيس من عمله مضافًا؛ لأن يشبه الفعل بالتنكير. ينظر: شرح التصريح: ٢/ ٥، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٦٧٧.

الصفة المشبهة، وإضافته غير محضة، فالمعنى قد يكون على اعتبار التنوين وإن حذف ظاهرًا من الكلام.

يقول ابن السراج:" واعلم: أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل، وتضيف استخفافًا، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافًا إلى معرفة؛ لأنك إنما حذفت النون استخفافًا، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النون، فمن ذلك قول الله سبحانه: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة "(١).

وأمّا ما فيه الألف واللام من نحوِ: "هذا الضارب زيدًا أمس"، فإنّما عمل لأنّ الألف واللام فيه بمعنى "الَّذِي"، واسم الفاعل المتّصل بها بمعنى الفعل، فلمّا كان في مذهب الفعل عمل عمله، فهو **اسم لفظًا، وفعلٌ معنىً**، وإنّما حُوِّل لفظ الفعل فيه إلى الاسم؛ لأنَّ الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل، فكان الذي أوجب نقلَ لفظه حكمٌ أوجب إصلاح اللفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله.

وكان الأخفش يزعم أنَّ المنصوب في قولك: "هذا الضاربُ زيدًا" إذا كان ماضيًا، إنّما ينتصب كما ينتصب: "هذا الحسنُ الوجهَ" على التشبيه بالمفعول، وليس على المفعول الصريح(٢).

- **والصفة الصريحة مع "أل" اسمٌ لفظًا، فعل معنى**، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها، نحو: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾[العاديات: ٣، ٤]، و﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ

(١) ينظر: الأصول لابن السراج: ١/ ١٢٦، المشتقات بين الاسمية والفعلية، ماجستير بجامعة أم القرى للطالبة/ نسيلة موسى الربعي، ص٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١٠٠.

وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٨]، وإنما لم يؤت بها فعلاً كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم؛ فراعوا الحقّين(١)، أي:حق الموصولية، فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة، وحق المشابهة الصورية، فأدخلوها على مفرد لفظًا.

ولما كان للمشتقات والمصادر هذا التنازع، من حيث: جمعها لبعض خصائص الأسماء، وبعض خصائص الأفعال، مع ثراء معنوي ودلالي، كان لهذا أثره في توجيه كثير من مشكل أعاريب القرآن، من ذلك:

- قوله تعالى:﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[المائدة: ١٠٦]. فقد

اختلف أهل العربية في الرافع قولَه: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾، وقولَه: ﴿ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾، فرفع "شهادةُ" من وجهٍ واحد، وهو الابتداء، وفي خبرها خمسة أوجه، وأنَّ رفع "اثنان" من خمسة أوجه، الأول: كونه خبراً لـ"شهادةُ "، الثاني: أنه فاعل بـ"شهادةُ" ، الثالث: أنه فاعل بـ "يشهد" مقدراً، الرابع: أنه خبر مبتدأ، أي: الشاهدان اثنان، الخامس: أنه فاعلٌ سَدَّ مسدَّ الخبر، وأنَّ في "إذَا" وجهين: إمَّا النصبَ على الظرفية، وإمَّا الرفعَ على الخبرية لـ "شهادةُ".

وأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ: أحدُها – وإليه ذهب ابن جني –: أنها منصوبةٌ بفعل مضمر، و"اثنان"

مرفوع بذلك الفعل، والتقدير: لِيُقِمْ شهادةَ بينكم اثنان، وتبعه الزمخشري على هذا فذكره، وقد ردَّ الشيخ

هذا بأن **حَذْفَ الفعل وإبقاء فاعله** لم يُجِزْه النحويون إلا أن يُشْعِرَ به ما قبله(٢)

---

(١) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ١٥٠.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٤/ ٤٥٧.

قال أبو جعفر: " وأولى هذه الأقوال في ذلك عندي بالصواب، قولُ من قال: "الشهادة" مرفوعة بقوله: "إذا حضر"، لأنَّ قوله:" إذا حضر"، بمعنى: عند حضور أحدكم الموت، و"الاثنان" مرفوع بالمعنى المتوهَّم، وهو: أن يشهد اثنان فاكتفي من قيل: "أن يشهدَ"، بما قد جرى من ذكر "الشَّهادة" في قوله: "شهادةُ بينكم"، وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب لأنَّ "الشَّهادة" مصدر في هذا الموضع، و"الاثنان" اسم، والاسم لا يكون مصدرًا، غير أن العرب قد تضع الأسماء مواضع الأفعال، فالأمر وإن كان كذلك، فصرْفُ كل ذلك إلى أصحِّ وُجوهه ما وجدنا إليه سبيلاً أولى بنا من صرفه إلى أضعفها"(١)

- وقوله تعالى: ﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾[يونس: ٥٣]: يجوز أن يكونَ "حَقٌّ" مبتدأ، و"هو" مرفوع بالفاعلية سدَّ مَسَدَّ الخبر، و"حقٌّ " وإن كان في الأصلِ مصدراً ليس بمعنى اسم فاعل ولا مفعول، لكنه في قوةِ "ثابت"؛ فلذلك رَفَعَ الظاهرَ، ويجوز أن يكون "حَقٌّ" خبراً مقدمًا، و"هو" مبتدأً مؤخرًا(٢) .
- **وفي المصدر المحلى بـ"ألْ"** ذهب البصريون إلى جواز إعمال المصدر المعرّف بـ"ألْ" دون استقباح، مستندين إلى السَّماع، فقد ورد في كلام العرب إعمال المصدر المعرّف بـ"ألْ"، قال الشاعر:

ضـــعيفُ النَّكايَـــةِ أَعْـــدَاءَه *** يَخـالُ الفِـرارَ يُراخِـي الأَجَـلْ

---

(١) ينظر: تفسير الطبري: ١١/ ١٦٠.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٦/ ٢١٨.

(٣) البيت من المتقارب، جاء بلا نسبة في: الكتاب ١٩٢/١، وشرح أبيات سيبويه: ٢٦٠/١، والإيضاح للفارسي: ١٤٥.

والشاهد فيه قوله: "النكاية أعداءه"؛ حيث نصب بالمصدر المقترن بـ"أل"، وهو قوله: "النكاية"، مفعولًا به، وهو قوله: "أعداءَ".

أما أبو علي الفارسي فقد أجاز إعمال المصدر المعرّف بـ"أَلْ" على استقباح، وقال: " لم أعلم شيئًا من المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل"(١)

وذهب الكوفيون إلى منع إعمال المصدر المعرّف بـ"أَلْ"، وإنما يجعلون ما جاء بعد المصدر المعرّف بـ"أَلْ" من عملٍ يكون لفعل مقدر، كما في المصدر المنون؛ حيث إنهم منعوا إعماله، وقالوا: إن العمل الموجود بعده لفعل؛ وذلك لأنه متلبس بما هو من خصائص الأسماء، وهو التعريف بأل.

قال ابن مالك: " ولم يجئ إعمال المقترن بالألف واللام إلا في موضع محتمل، وهو قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، فيحتمل أن يكون "من" في موضع رفع بـ"الجهر"، على تقدير: لا يحب الله أن يجاهر بالسوء من القول إلا من ظلم، ويحتمل أن يكون الكلام قد تم قبل (إلا)، وتكون في موضع نصب على الاستثناء"(٢)

- **وفي عمل "أفعل" التفضيل نزاع بَدَا في مثل قوله تعالى:** ﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]،

فـ"ما" يجوزُ فيها أن تكونَ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، أو نصبٍ بـ"أَعْلَمُ"، ولم يُنوَّنْ "أعلمُ" لعدمِ انصرافِه، نحو:

"هؤلاء حَوَاجُّ بيتَ الله"، **وهذا مبنيٌّ على أصلَيْن ضعيفين**، أحدُهما: جَعْلُ "أَفْعَل" بمعنى فاعِل من غير تفضيلٍ، والثاني: أنَّ "أفْعل" إذا كانت بمعنى اسمِ الفاعل عَمِلَتْ عملَه، والجمهورُ لا يثبتونها.

(١) ينظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي: ١٤٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/١١٦.

وقيل: "أعلمُ" على بابها من كونِها للتفضيلِ، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ، أي: أعلمُ منكم، و" ما" منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه "أفْعَل"، أي: علمتُ ما لا تعلمون، ولا جائزٌ أن يُنْصَبَ بـ"أفْعَل" التفضيلِ لأنه أضعفُ من الصفةِ التي هي أضعفُ من اسمِ الفاعلِ الذي هو أضعفُ من الفعلِ في العملِ...، وفي ادِّعاء مثلِ ذلك في الآيةِ الكريمةِ بُعْدٌ لحذفِ شيئين: المفضَّلِ عليه والناصبِ لـ "ما"[1].

• **ومن حمل الأصل على الفرع** ما ذكره ابن جني في الخصائص[2] أن سيبويه أجاز في جر "الوجه" من قولك: "هذا الحسنُ الوجهِ"، أن يكون من موضعين، أحدهما: بإضافة "الحسن" إليه، والآخر: تشبيهه بـ"الضارب الرجل"، مع أنه من المعلوم أن الجر في "الرجل" من قولك: "هذا الضاربُ الرجلِ"؛ إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إياه بـ"الحسن الوجه"؛ لكن لما اطَّرد الجر في نحو: "هذا الضاربُ الرجلِ"، و" الشاتمُ الغلامِ"، صار كأنه أصل في بابه، حتى دعا ذلك سيبويه إلى أن عاد فشبه "الحسن الوجه" بـ"الضارب الرجل" من الجهة التي إنما صحت للضارب الرجل تشبيهًا بالحسن الوجه.

وهذا يدلك على تمكن الفروع عندهم؛ حتى إن أصولها التي أعطتها حكمًا من أحكامها قد حارت –أي: رجعت– فاستعادت من فروعها ما كانت

---

(١) ينظر: الدر المصون: ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١، اللباب في علوم الكتاب: ١ /٥١٠.

(٢) في الخصائص ١/ ١٨٤: وأجاز سيبويه في جر "الوجه" من قولك: "هذا الحسن الوجه"، وذلك أنه أجاز فيه الجر من وجهين: أحدهما: طريق

الإضافة الظاهرة، والآخر: تشبيهه بـ"الضارب الرجل"، "وقد أحطنا علمًا بأن الجر إنما جاز في "الضارب الرجل " ونحوه مما كان الثاني منهما

منصوبًا لتشبيههم إياه بـ"الحسن الوجه"؛ أفلا ترى كيف صار كل واحد من الموضعين علة لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعًا.

هي أدته إليها، وجعلته عطية منها لها، وجعل ابن جني ذلك من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع قد أفاده من الأصل(١).

- **وفي عمل اسم الفاعل بشرط الاعتماد على نفي أو استفهام وتفسير ضمير الشأن بمفرد أو جملة تجاذب ونزاع بين البصريين والكوفيين، بَدَا** في:

***قوله تعالى:** ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؛ إذ تعدَّدت فيه الأوجه، على النحو التالي:

-**الأول:** أنَّ الضميرَ في "إِنَّهُ" ضميرُ "مَنْ"، و«آثِمٌ» خبرُ "إِنَّ"، و"قَلْبُهُ" فاعلٌ بـ "آثِمٌ"، نحو قولك: "زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ أَبُوهُ"، وعَمَلُ اسم الفاعل هنا واضحٌ؛ لوجودِ شروطِ الإعمال، ولا يجيءُ هذا الوجهُ على القولِ بأنَّ الضميرَ ضميرُ الشأنِ؛ لأنَّ ضميرَ الشأن لا يُفَسَّر إلا بجملةٍ، **واسمُ الفاعلِ مع فاعله عند البصريّين مفردٌ، والكوفيُّون يُجيزونه.**

-**الثاني:** أن يكون "آثِمٌ" خبراً مقدَّماً، و "قَلْبُهُ" مبتدأٌ مؤخراً، والجملةُ خبرَ "إِنَّ"، ذكره الزمخشريُّ وأبو البقاء وغيرهما، وهذا لا يجوزُ على أصول الكوفيّين؛ لأنه لا يعودُ عندهم الضَّميرُ المرفوعُ على متأخِّرٍ لفظاً، و"آثِمٌ" قد تحمَّل ضميراً، لأنه وقع خبراً؛ وعلى هذا الوجه: فيجوزُ أن تكونَ الهاءَ ضميرَ الشأن، وأَنْ تكونَ ضميرَ "مَنْ".

-**الثالث:** أن يكونَ "آثِمٌ" خبرَ "إِنَّ"، وفيه ضميرٌ يعودُ على ما تعودُ عليه الهاء في «إِنَّهُ»، و" قَلْبُهُ" بدلٌ من ذلك الضمير المستترِ بدلُ بعضٍ من كُلٍّ.

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ٢٩٩، ١٨٤، الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٠٠.

-**الرابع:** أن يكونَ "آثِمٌ" مبتدأً، و"قَلْبُهُ" فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، والجملةُ خبرُ "إنَّ"، قاله ابن عطية، وهو لا يجوزُ عند البصريّين؛ لأنَّه لا يعملُ عندهم اسمُ الفاعل، إلا إذا اعتمد على نفي، أو استفهام؛ نحو: "ما قائِمٌ أَبَوَاكَ"، و"هَلْ قائِمٌ أَخَوَاكَ"؟ و"مَا قَائِمٌ قَوْمُكَ"، و"هَلْ ضَارِبٌ إِخْوَتُكَ"؟ وإنما يجوزُ هذا عند الفراءِ من الكوفيين، والأخفشِ من البصريّين؛ إذْ يجيزانِ: "قائمٌ الزَّيدانِ"، و"قائِمٌ الزَّيدُونَ"، فكذلك في الآية الكريمة(١)

****

- **وفي قول الله تعالى: ﴿واقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]**

قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ﴾ فيه أوجهٌ: أحدُها: وهو الأجود أن تكونَ "هي" ضميرَ القصة، و"شاخصةٌ" خبرٌ مقدمٌ، و"أبصارُ" مبتدأ مؤخر، والجملةُ خبرٌ لـ "هي"؛ لأنها لا تُفَسَّر إلاَّ بجملةٍ مصرّحٍ بجزأيها، وهذا مذهبُ البصريين.

الثاني: أن تكونَ "شاخصة" مبتدأ، و"أبصارُ" فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبرِ، وهذا يتمشى على رأي الكوفيين؛ لأنَّ ضميرَ القصةِ يُفَسَّر عندهم بالمفردِ العاملِ عملَ الفعلِ فإنَّه في قوة الجملة (٢)

****

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان -الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٩م: ٤/ ٥١٢.

٢) ينظر: الدر المصون: ٢/ ٢٠٤.

- **وفي عمل «ذِكْرُ» من قوله تعالى: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [مريم: ٢]** خلاف، فقيل:

"ذِكْرُ" مصدرٌ مضافٌ، قيل: إلى مفعولِه، وهو الرحمةُ، والرحمةُ في نفسها مصدرٌ أيضاً مضافٌ إلى فاعلِه، و"عبدَه" مفعولٌ به، والناصبُ له نفسُ الرحمةِ، ويكونُ فاعلُ الذِّكْرِ غيرَ مذكورٍ لفظاً، والتقدير: أَنْ ذَكَرَ اللهُ رحمتَه عبدَه. وقيل: بل "ذِكْرُ" مضافٌ إلى فاعلِه على الاتِّساعِ، ويكون "عبدَه" منصوباً بنفسِ الذِّكْر، والتقديرُ: أَنْ ذَكَرَتِ الرحمةُ عبدَه، فَجَعَلَ الرحمةَ ذاكرةً له مجازاً[١].

- **وقوله تعالى ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾ [الأنبياء :٩٥]، (٢)**

فـ"حرامٌ" مبتدأ، و" أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ " فاعل يسدُّ مسد الخبر، والمعنى: ممتنع رجوعهم إلى الدنيا، وذهب ابن الحاجب إلى أن "أنهم" مبتدأ، و"حرام" خبر مقدم واجب تقديمه؛ لما تقرَّر في النحو من أنَّ خبر "أنَّ" لا بدَّ أن يكون مقدَّمًا، وذلك أن خبر "أنَّ" وصلتها لابدَّ أن يكون مقدَّماً، حتى لا يقع لبس، والمبتدأ إذا كان "أنَّ" وصلتها فالخبر يكون مقدماً وجوبًا ،كقولك: "عندي أنَّك فاضل"، وهذا إنْ جعلت فيه "لا" نافية سد المعنى، إذْ يصير التقدير: انتفاء

---

١) السابق: ٧/ ٥٦٢.

٢) وروي عن ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَؤُها: {وَحِرْمٌ عَلَى قَرْيَةٍ}على المصدرية، وبالفعلية بالبناء للمفعول " وَحَرُمَ عَلَى قَرْيَةٍ "، والمعنى: وَجَبَ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ. ينظر الدر المنثور: ١٠ / ٣٥٦، وفتح القدير للشَّوكاني: ٣/ ٥٠٥.

رجوعهم ممتنع، فيؤدِّي إلى معنى الإثبات؛ إذ نفي النفي إثبات قطعاً، وإن جعلت "لا" زائدة استقام(١).

وذهب بعضهم إلى أن هذا المبتدأ لا خبرَ له لفظاً ولا تقديراً، وإنما رَفَع شيئاً يقوم مقامَ خبرِه من باب "أقائم أخواك"، قال أبو البقاء: «والجيدُ أن يكونَ» أنهم «فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر»، قلت: وفي هذا نظرٌ؛ لأن ذلك يُشْترطُ فيه أن يَعتمد الوصفُ على نفيٍ أو استفهامٍ، وهنا فلم يعتمِدْ المبتدأُ على شيءٍ من ذلك، اللهم إلاَّ أَنْ ينحوَ نَحْوَ الأخفشِ، فإنه لا يَشترطُ ذلك. والذي يظهر قولُ الأخفش، وحينئذ يكون في «لا» الوجهان المتقدمان من الزيادة وعدمِها، باختلاف معنيين، أي: امتنع رجوعُهم إلى الدنيا،

أو عن شركِهم إذا قَدَّرْتَها زائدةٌ، أو امتنع عدمُ رجوعِهم إلى عقابِ اللهِ في الآخرة إذا قَدَّرْتها غيرَ زائدة(٢).

****

- **والنعت السَّببي يحمل إشكالات عمل المشتقات.**

لأن المطابقة في النعت السببي تختلف عنه في النعت الحقيقي، فالنعت السببي يوافق منعوته في الإعراب وفي التعريف والتنكير فقط، بما يؤكد أن تبعيته ليست مطلقة؛ لأنه لما كان وصفًا استقل بأمرين، فكأنه في منزلة بين المنزلتين: الاسمية، والفعلية، ففي الإفراد وفرعيه، وفي التذكير والتأنيث– يكون كالفعل؛ للشبه الذي بينهما، فإن كان للمفرد أو للمثنى أو للجمع، أُفرد النعتُ، كما يُفعل مع الفعل، فنقولُ: "مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوهُ"، و" مررتُ برجلين حَسَنٍ

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب، (إملاء ٢٤) : ١/ ١٤٦.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٨/ ٢٠٠.

أبواهما"، و"مررتُ برجالٍ حَسَنٍ آباؤُهم". ومن حيث التأنيث والتذكير يتبع ما بعده، جاء في القرآن:

﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]، فـ"الظالم" نعت للقرية، وكل منهما معرفة ومجرور، وباعتبار التذكير والتأنيث قال: "الظالم"، ولم يقل: "الظالمة"؛ لأنه تَبَعٌ لما بعده، وهو "أهلُها"، وهو مذكر أيضًا، وباعتبار الإفراد والتثنية والجمع قال: "الظالم"، ولم يقل: "الظالمين" لأنه واجب الإفراد، فالنعت السببي يلزم الإفراد مطلقاً سواء كان الاسم الظاهر مفرداً أو مثنى أو جمعاً(١)

جاء في الكتاب :" هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه، وذلك قولك: "مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبُوهُ"، ... ، وإنما أُجريتْ هذه الصفاتُ على الأول حتى صارت كأنها له؛ لأنَّكَ قد تَضعها في موضعِ اسمه، فيكون منصوباً ومجروراً ومرفوعاً، والنعتُ لغيره ، وذلك قولك: "مررتُ بالكريمِ أبُوهُ"، و"لَقِيتُ موسعاً عليه الدنيا"، و"أتاني الحَسَنَةُ أخلاقُهُ"، فالذي أتاكَ والذي أتيتَ غير صاحبِ الصفةِ ، وقد وقع موقع اسمه، وعمل فيه ما كان عاملاً فيه، وكأنَّكَ قلتَ: "مررتُ بالكريمِ، ولقيتُ موسَّعاً عليه، وأتاني الحَسَنُ"، فكما جرى مجرى اسمه، كذلك جرى مجرى صفته"(٢).

وقد استشعر ناظر الجيش بعض إشكاليات إعمال المشتقات والتنازع في عملها، فذكر منها:

(١) ينظر: المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم ١/ ٨٦ .

(٢) ينظر :الكتاب لسيبويه: ٢ /٢٢ ، وينظر : المقتضب: ٤ / ١٥٥ .

-**الأول:** أن المبتدأ قد يرفع فاعلا، نحو: "القائم أبوه ضاحك"؛ فلو كان رافعًا للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعًا من غير أن يكون أحدهما تابعًا للآخر، وذلك لا نظير له.

-**الثاني:** أن المبتدأ قد يكون اسمًا جامدًا، نحو: "زيد"، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، بل يجب في بعض المواضع، فدلَّ ذلك على أنه غير عامل فيه.

ا-**لثالث:** أن المبتدأ قد يكون ضميرًا، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل، فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل. قال الأبذي وابن الضائع: هذا الذي ردَّ به على سيبويه لا يلزم:أما الأول: فلأن طلبه للفاعل مخالفٌ طلبه للخبر؛ فقد اختلفت جهتا الطلب، ويجوز عمل رفعين أو نصبين من وجهين مختلفين؛ أما من جهة واحدة فلا.

وأما الثاني: وهو أنَّ العامل إذا لم يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله؛ فإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومشبهًا به، والمبتدأ ليس من هذا القبيل؛ لأنَّ عمله متأصل؛ لأنه إنما يعمل فيه لطلبه له كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له.

وأما الثالث: فلا يلزم إلا لو كان المبتدأ يعمل بالحمل على الفعل، أو بالنيابة منابه، وأما وهو يعمل بحق الأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر، والجامد والمشتق، وإنما يعتبر هذا الذي ذكروه بالنسبة إلى الأفعال، أو لما ينوب مناب الأفعال من الأسماء[1]

١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح التسهيل: ٢/ ٨٥٩.

الفصل الرابع: تنازع الأصول بين أصل الوضع وأصل الاستعمال

بين أصل الوضع وأصل الاستعمال والقاعدة في بعض المسائل تجاذب لأسباب عقدية أو فقهية أو غير ذلك؛ لأن ظهور المعنى من اللفظ تارةً يكون بالوضع اللغوي، أو الشرعي، أو العرفي، وتارةً بما يقترن باللفظ المفرد من التركيب الذي تتغير فيه أوضاع الكلم عن حالها موضع الإفراد، وهنا تبرز الحاجة الماسة إلى ضبط الأحكام النحوية بما يخدم العقيدة والشَّريعة، فلا تجاوز للأحكام العقدية أو الشرعية المستقرة، وهذا البعد الذي لم يغفله النحاة وإن لم يكن مسلكًا مستقلًّا، فإنه يمكن الاسترشاد به، والتعويل عليه، كمخصص متصل أو منفصل كغاية للفهم والإفهام، من ذلك :

- وردت "كان" كثيرًا في القرآن الكريم مقررة صفة من صفات الله تعالى، كالرحمة، والمغفرة، والعلم، والحكمة، وغيرها، ولما كانت الصيغة تدل في أصل وضعها اللغوي على الزمن الماضي؛ بوصفها فعلاً ماضيًا، وقد جاءت في مثل هذه المواضع لصفة من صفات الله تعالى التي تتنزه عن الانقطاع والزوال، لذا فقد جرى خلاف بين المعربين حول دلالة "كان" من حيث اتصال خبرها وانقطاعه، وكان مبعث ذلك الخلاف هو المعنى العقدي المقر بثبوت هذه الصفات في كل الأزمان، وعلى هذا تتخرج جميع الصفات الذاتية المقترنة بـ"كان"، وقد انعقد الإجماع على أنَّ "كان" فعل ماض، فهي باقية على أصل وضع الفعل الماضي، لذا فقد تجاذب دلالة "كانَ" على الدَّوام معنى عقدي متصل بصفات الله وأفعاله، وأصل لغوى تمسَّك به بعض

النحويين والمعربين طردًا لما هو لازم في كل فعل ماض من الانتهاء والانقطاع(١)

قال ابْنُ الشَّجَرِيّ فِي (أَمَالِيهِ): اخْتُلِفَ فِي "كَانَ" فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[النساء: ١٥٨]، عَلَى قَوْلَيْنِ: **أَحَدُهُمَا**: أَنَّهَا بِمَعْنَى: "لَمْ يَزَلْ"، كَأَنَّ الْقَوْمَ شَاهَدُوا عِزًّا وَحِكْمَةً وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً، فَقِيلَ لَهُمْ: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ كَذَلِكَ، قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى وُقُوعِ الْفِعْلِ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، فَإِذَا كَانَ فِعْلًا مُتَطَاوِلًا لَمْ يَدُلَّ دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى أَنَّهُ زَالَ وَانْقَطَعَ، كَقَوْلِكَ: "كَانَ فُلَانٌ صَدِيقِي"، لَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ صَدَاقَتَهُ قَدْ زَالَتْ، بَلْ يَجُوزُ بَقَاؤُهَا وَيَجُوزُ زَوَالُهَا، ... وقال بعضهم: قَدْ تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيما﴾[النساء: ٩٦]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[النساء: ٩٩] دَلَّتْ عَلَى الدَّوَامِ الْمُتَّصِفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ، وَدَوَامِ التَّعَبُّدِ بِالصِّفَاتِ، وَقَدْ دُلَّ عَلَى الِانْقِطَاعِ، ننحو: " كَانَ هَذَا الْفَقِيرُ غَنِيًّا"، و" كَانَ لِي مَالٌ"(٢).

- **وللواو معانٍ**، ولما كان الأصل في دلالة "الواو" أنها لمطلق الاشتراك والجمع، فقد ذهب بعضهم إلى أنَّ الواو في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ -النساء: ٣] لمطلق الجمع؛ وعليه فقوله: ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ يُفِيدُ حِلَّ هَذَا الْمَجْمُوعِ، وَذَهَبَ بعضهم إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ نِكَاحُ تِسْعٍ؛ لأن الْوَاوَ في أصل وضعها واستعمالها تَقْتَضِي الْجَمْعَ، فَمَعْنَى: ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾:

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه: ١/ ٤٥ (بتصرف)، أمالى ابن الشجري: ٤٨٣/٢، البرهان للزركشي: ١٢٦/٤، ١٢٧.

(٢) ينظر: أمالى ابن الشجري: ٤٨٢/٢، ٤٨٣، البرهان في علوم القرآن: ٤/ ١٢٥.

اثْنَيْنِ وَثَلَاثًا وَأَرْبَعًا، وَذَلِكَ تِسْعٌ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَعْدَادَ وَكَوْنَهَا عُطِفَتْ بِالْوَاوِ تَدُلُّ عَلَى نكاح جواز ثَمَانِيَةَ عَشَرَ؛ لأن كُلَّ عَدَدٍ مِنْهَا مَعْدُولٌ عَنْ مُكَرَّرٍ مَرَّتَيْنِ، وَإِذَا جُمِعَتْ تِلْكَ الْمُكَرَّرَاتُ كَانَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَر(١).

بينما ذهب جمهور النحويين والفقهاء إلى أنها بمعنى "أو"؛ بناءً على أَن الْوَاو تَأتي للتَّخْيِير مجَازًا(٢)، وأنكره بعضهم(٣).

ومسألة تناوب الحروف في معانيها محل خلاف بين النحويين، والانتقال من معنى أصلي إلى آخر يستلزم الدليل والقرينة، ومعْتَمَد النحويين على الدليل الخارجي فيما قرره الْفُقَهَاء فِي إِثْبَاتِ الْحَصْرِ عَلَى أَمْرَيْنِ، هما: الخبر الصحيح، والإجماع.

• **وفي إعراب المصدر الصريح، وتعيين خبره لكونه مصدرًا في نحو: "ضربي زيدًا قائمًا"– خلاف**؛ مبعثه إشكالية عمل المصدر، وإعرابه مبتدأ متعين، ولكن هل له خبر؟ ففي مثل هذا المبتدأ اختلف في خبره على أقوال:

فذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، فمعنى "ضربي زيدًا قائمًا": أضربه قائمًا، وهو نحو: "أقائم الزيدان" عندهما.

وذهب الكوفيون إلى أن نحو: "قائمًا" حال من معمول المصدر لفظًا ومعنى، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبًا، أي: ضربي زيدًا قائمًا حاصل.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٥٠٥/٣.

(٢) ينظر: زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ): ١٦٣/١، المغني لابن هشام: ٤٦٨/١.

(٣) ا ينظر: لبحر المحيط: ٢٦٨/٢.

وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدَّت الحال مسدَّه: مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي: ضربي زيدًا ضربه قائمًا، أي: ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد، وكذا: "أكثر شربي السويق شربه ملتوتًا"، وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظًا، والعامل محذوف أي: ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا [1]

• **والمصدر اسم معنى جامد دالٌّ على الحدث، ولا دلالة له على الذات،** فالنعت به على خلاف الأصل، ومن صفته حين ينعت به أن يلتزم الإفراد والتذكير، فلا يثنى أو يجمع، وكذلك لا يؤنث، ويشترط للنعت بالمصدر الصريح شروطٌ، منها: أن يكون مفرداً مذكراً، غير مبدوء بميمٍ زائدة، وألا يكون دالاً على الطلب، وهذه الشروط لضبط المسموع منه عند من يقصر حكمه على السَّماع، ولإجراء القياس فيه عند من يثبت فيه القياس[2].

وعدَّ ابن جني ما جرى من المصادر وصفًا من باب تجاذب الإعراب والمعنى، وهو خلاف الأصل عنده، وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي. أما الصناعي فليزيدك أنسًا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر، في نحو قولك:

"أقائمًا والناس قعود"؟ أي: أتقومُ قيامًا والناس قعود"؟ ونحو ذلك.

وأما المعنوي فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه، ويدل على أن هذا معنى لهم، ومتصور في نفوسهم أن يكون الوصف بالمصدر على

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٧٦ – ٢٨١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٨٧/٢، وشرح الأشموني: ٦٥/٣، وشرح التصريح : ١١٣/٢

سبيل المبالغة، أو أن يقدَّر مضافٌ محذوف، أي: ذي كذب، ثم حُذف المضاف، وقام المضاف إليه مقامه(١)، ويظهر للمتأمل أن هذا النمط المطّرد الذي خرج على أصل الوضع يشيع كثيراً في الاستخدام، ويتجلى بمظاهر مختلفة(٢)

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ﴾ [يوسف: ١٨] وقع في الآية الكريمة المصدر " كذب" صفة لاسم الذات "دم"، **والقاعدة المطَّردة لاسم الذات ألاَّ يوصف باسم معنىً**، فيؤوله النحويون بأنَّ الوصف بالمصدر على سبيل المبالغة، أو أن يقدَّر مضاف محذوف، أي: ذي كذب، ثم حُذف المضاف، وقام المضاف إليه مقامه، أو أن يُجعَلَ الموصوفُ نفسَ المصدر مبالغةً، كأنه في الحقيقة مخلوقٌ من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له، واعتيادِه إياه.

وكان لهذا أثره في الأحكام الفقهية:

- ففي إطلاق المصدر على الذات كقولك: "رجل عدل" أقوال (٣):«فإن قصدت بإطلاق المصدر المبالغة لدوامه عليه لم تؤوِّله، وإن لم ترد المبالغة أوَّلته، وقال البصريون: إنه على حذف مضاف، تقديره: "ذو صوم" و"عدل"، أي: عدالة، وقال الكوفيون: إنه واقع موقع اسم الفاعل، تقديره: "صائم" و"عادل"، وهذا كله إذا لم يكن في أوله ميم، إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال لزوجته: "أنت طلاق" أو "الطلاق" أو "طلقة"، فإنه يكون

(١) ينظر: الخصائص لا بن جني: ٣ / ٢٦٢.

(٢) ينظر: مثلاً: كتاب سيبويه١/٤٨، ٤٩، ١٨١، ٢١٣، ٢/٢٧، ٢٩، ٣١، ٤٧-٤٨، ١١٩، ٣١٩، ٣٢٥، ٣٥٩.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢/٣١ ، والخصائص: ٣/٢٥٩، ٢/٣٥١ ، والأشباه والنظائر: ٦/١٣٧.

كنايةً على الصحيح بأحد التقديرات المتقدمة، وقيل: إنه صريح؛ لأنه فرع عنه، وهو صريح فالأصل أولى»[1].

****

(١) ينظر: لكوكب الدُّري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوي- تحقيق د/ محمد حسن عواد: ٢٥١، ٢٥٢.

الفصل الخامس: تنازع الأصول بين ما يقبله القياس وما يسهله الاضطرار

ذكر النحويون أن كثيرًا مما عدل فيه عن الأصل من: تقديم، أو تأخير، أو حذفٍ، أو إضمار، أو تعريفٍ، أو تنكير، يدور بين أمرين: **الأول:** ما يقبله القياس، **والثاني:** ما يسهِّله الاضطرار؛ لأنَّ المسألة الواحدة قد تكون مبنية على أصلين مختلفين، فتكون بمنزلة لغتين تداخلتا، فلا يكون على إحدى اللغتين إلا ضرورة، ، وهذا يصلُح في الشعر، ولو جاء مثله في غير الشعر؛ لم تحمله إلا على الوجه الذي ليس فيه ضرورة؛ لأن الكلام الذي ليس بشعر لا تجوز فيه الضرورة أصلا [(١)]. ومن ذلك ما يلي:

- **اختلف النحويون في تقدم التمييز على عامله،** فأبى سيبويه جواز تقدُّمه مطلقًا على عامله، واحتجَّ لذلك

بأن كلام العرب استقراءٌ لا قياس؛ ولأنَّ المميز في هذه الأفعال فاعل في المعنى، فلا يجوز تقدُّمه كما لا يجوز تقدُّم الفاعل على الفعل، بخلاف الحال؛ فإنّها ليست بفاعل في المعنى، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبَّل:

أتهجُرُ ليلى بالفراق حَبِيبَها * وما كانَ نفْسًا بالفِرَاقِ**

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ١/ ٢٦٩.

(٢) البيت للمُخَبَّل السعدي من بحر الطويل. انظر ديوانه: ٢٩٠، والخصائص: ٣٨٦/٢، وجاء بلا نسبة في الأصول لابن السراج: ٢٢٤/١، وأسرار العربية: ١٥٣، والمقتضب: ٣٧/٣، وهمع الهوامع: ٣٤٣/٢. والشاهد فيه قوله: "نفسًا"؛ حيث وردت تمييزًا متقدمًا على عامله "تطيبُ"، والأصل: "تطيبُ نفسًا".

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا: "وما كان نفسي بالفِرَاقِ تَطِيبُ"، فروايةٌ برواية، والقياس من بعد حاكم(١).

- **تعريف العدد المركب وتمييزه:** ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في "خمسة عشر درهمًا": "الخمسة العشر درهمًا"، و"الخمسَةَ العَشَرَ الدرهَمَ"، يريد أنهم يجوِّزون تعريف العدد المركب –وهو "أحد عشر" و"تسعة عشر" وما بينهما– بتعريف جزءيه: الصدر والعجز؛ فيقولون: "الأحد العشر" و"التِّسعة العشر"، ويجوِّزون في تمييز هذا العدد المركب أن يجيء منكَّرًا على ما هو الأصل في التمييز، فيقولون: "الأحد العشر درهمًا"، و"التسعة العشر درهمًا، وأن يجيء معرفًا أيضًا، **وهذا بناء منهم على أصلهم الذي ذهبوا إليه في التمييز، وهو جواز مجيئه معرفة،** فيقولون في هذا الباب: "زارني الخمسة العشر الرجل"، كما يقولون: "زارني الخمسة العشر رجلًا".

والحاصل أن في هذا الأسلوب أربع صور:

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٨٦، قال الهروي في (المفضل في شرح المفصل) من رسالة ناقشتها (٧٦/ب):

الرواية فيه على الاختلاف: "سلمى وليلى"، و"كاد وكان"، و"نفسًا ونفسي"، و"يطيبُ" بالتذكير والتأنيث، ونقل أبو الحسن الأخفش الرواية الصحيحة "نفسي" بالإضافة إلى المتكلم، ولئن سلمنا أنَّ الرواية كما زعموا –أي: تكون "نفسًا" منصوبًا لا يلزم أن يكون مقدمًا على العامل؛ لجواز أن تكون "يطيبُ" بالياء بنقطتين تحتها، و"كان" من الكون، فيكون التقدير: وما كان الحبيبُ نفسًا بالفراق يطيبُ، فـ"الحبيبُ" يكون اسمه، و"نفسًا" خبره ؛ لأنَّ أول البيت وهو: "أتهجر سلمى بالفراق حبيبها" مشتملٌ على ذكر الحبيب، "وما كان نفسًا بالفراقِ تطيب" جملة حالية لبيان هيئة الحبيب، فلا يكون حجةً؛ إذ يحتمل أن يكون "نفسًا" خبرًا لـ"كان"، فلا يكون مميزًا، وعلى تقدير أن يكون مميزًا لا غيره لا يحسن الاستدلال به أيضًا؛ لكونه على خلاف القياس.

- **الأولى:** أن تقول: "زارني الخمسة عشر رجلًا".
- **الثانية:** أن تقول: "زارني الخمسة عشر الرجل".
- **الثالثة:** أن تقول: "زارني الخمسة العشر رجلًا".
- **الرابعة:** أن تقول: "زارني الخمسة عشر الرجل".

والبصريون لا يجيزون في هذه العبارة إلا الصورة الأولى، **والكوفيون** يجيزون الصور الأربع كلها، ولا يوجبون منها واحدة بعينها(١).

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في "العشر"، ولا في "الدرهم"، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال: "الخمسة عَشَرَ درهمًا" بإدخال الألف واللام على "الخمسة" وَحْدَهَا.

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد صحَّ عن العرب ما يوافق مذهبنا.

ولا خلاف في صحَّة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وإذا صحَّ ذلك النقل وجب المصيرُ إليه، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل؛ لأنَّ قياسهم فيها ضعيف جدًّا.

وأما البصريون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكِّبَ أحَدُهما مع الآخر تَنَزَّلا منزلة اسم واحد، وإذا تنزَّلا منزلة اسم واحدٍ فينبغي ألا يجمع فيه بين علامتي تعريف...(٢)

---

(١) انظر في هذه المسألة: شرح الأشموني: ١/ ٣٣٠ ، وحاشية الصبان: ١/ ١٨٠، والإنصاف (مسألة: القول في تعريف العدد المركب وتمييزه) : ١/ ٢٥٥.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في الإنصاف مسألة (٤٣) : ١/ ٢٥٥، وما بعدها .

وكان له أثره عند المعربين ففي قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾[طه: ١٣١].

نسب إلى الفراء في إعراب قوله: (زَهْرَةَ الْحَيَاةِ) أنه تمييزٌ لـــ"ما" أو للهاءِ في به، وقد رَدُّوه عليه بأنه معرفةٌ، والمميِّزُ لا يكون معرفة، وهذا غيرُ لازمٍ له؛ **لأنه يجوزُ تعريفُ التمييز على أصول الكوفيين**(١)

وذكر ابن جني أنَّ التقديم والتأخير على ضربين:

أحدهما: ما يقبله القياس، والآخر: ما يسهله الاضطرار..، ثم ذكر أنه لا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، ومذهب الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبًا كان أو منفيًا، فلا يقال: "إلا زيدًا قام القوم"، ولا: "إلا زيدًا ما أكل أحد طعامك، ولا: "ما إلا زيدًا قام القوم"(٢)

ووجه القول بعدم جواز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه من ثلاثة أوجه، ذكرها أبو البقاء العكبري:

الأول: أنَّ حرف الاستثناء أتي به وصلةً للفعل، وتقويةً له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله كواو "مع"، فإنك لو قلت: "وزيدًا قمت" لم يجز.

الثاني: أن المستثنى يكون بدلاً من المستثنى منه، والبدل لا يتقدَّم على المبدل منه، كذلك هاهنا.

الثالث: أنه يلزم من التقديم عمل ما بعد "إلا" فيما قبلها، وذلك غير جائز، كما أنَّ عمل ما في حيز "ما" النافية فيما قبلها لا يجوز، يدل على أنَّ

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٨ /١٢٤.

(٢) ينظر: الهمع للسيوطي: ٣/٢٦٠.

الاستثناء إخراج بعض الجملة، كما أنَّ النفي كذلك، وكما لا يجوز في النفي كذلك لا يجوز فيما هو في معناه (١)

فلا يجوز أن يتقدَّم الاستثناء على ناصبه؛ لأنه ليس بمفعول صحيح، فيجوز فيه ما جاء في المفعول؛ ألا ترى أن العامل لم يعمل فيه إلا بعد أنْ قوي بـ"إلا"، ولا يجوز أن يتقدَّم على "إلا"؛ لأنَّ إلا قد صارت حرفًا من الحروف النواصب.(٢)

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك: "إلا طعامك ما أكل زيد"، نص عليه الكسائي (٣)،

وقد احتجوا لمذهبهم بالسماع والقياس(٤)، لذلك التمس ابن جني منزلة وسيطة لهذا التنازع بين ما يقبله القياس، وما يسهِّله الاضطرار، فقال:

" فلو قلت: "إلا زيدًا قام القوم" لم يجز؛ لمضارعة الاستثناء البدل، ألا تراك تقول: "ما قام أحد إلا زيدًا"، و"إلا زيدٌ"، والمعنى واحد، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه، فإنْ قلت: فكيف جاز تقديمه على المستثنى منه، والبل لا يصح تقديمه على المبدل منه؟ قيل: لما تجاذب المستثنى شبهان: أحدهما كونه مفعولًا، والآخر كونه بدلًا، خلِّيت له منزلة وسيطة، فقدِّم على المستثنى منه، وأخِّر البتة عن الفعل الناصبة "(٥)

****

(١) ينظر: التبيين لأبي البقاء العكبري: ٤٠٦.

(٢) ينظر: الاستغناء في الاستثناء للقرافي: ١٣٥.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٢٣٧.

(٤) ينظر تفصيل ذلك في: التذييل والتكميل لأبي حيان: ٢٤٣/٨.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٨٤.

الفصل السادس: تنازع الأصول بين الضرورة الشعرية واختلاف اللهجات

ذكر العكبري أنَّ معظمَ مَا يجوزُ فِي ضرورةِ الشّعْر يَرْجعُ إِلَى أصلٍ قد رَجَحَ عَلَيْهِ أصلٌ آخر، فالشَّاعر يحاولُ ذَلِك الأصلَ المتروكَ عِنْد الضرورةِ"(١)

وقد يكون التنازع بناءً على أن تفسير الكلام مبني على أصلين مختلفين، فيكون بمنزلة لغتين تداخلتا، فلا يكون على إحدى اللغتين إلا ضرورة، وعلى اللغة الأخرى مقيسًا، وهذا يصلح في الشعر، ولو جاء مثله في غير الشعر لم تحمله إلا على الوجه الذي ليس فيه ضرورة؛ لأنَّ الكلام الذي ليس بشعر لا تجوز فيه الضرورة أصلا [٢].

- من ذلك منع المصروف مثل قول الأخطل:

طَلَــبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِــب إِذْ هَــوَتْ *** بِشَــبِيْبَ غَائِلَــةُ النُّفُــوسِ غَــدُورُ [٣]

فمنع صرف "شَبِيبَ" للضرورة، وهو علم مصروف، "وعن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنه أجاز ذلك"، وهو منع صرف المنصرف، في الكلام مطلقًا، وفصَّل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين، ومنعه مع غيرها، ويؤيّده أنه لم يسمع إلا في العَلَم، وحكى

---

(١) ينظر: اللباب في علل الإعراب والبناء: ٢ / ٩٧. **وهو رأي بحاجة إلى استقراء وتحقق.**

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ١/ ٢٦٩.

(٣) البيت للأخطل من بحر الكامل في ديوانه: ١٩٧، والإنصاف: ٢/ ٤٩٣، وشرح ابن الناظم: ٤٧١، والمقاصد النحوية: ٤/ ٣٦٢، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ٤/ ١٣٧، وشرح الأشموني: ٢/ ٥٤٣.

الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والأخفش أنَّ السبب الواحد يمنع الصرف، ولم يفرّق بين العلمية وغيرها، وهو جارٍ على أصلهم؛ فإنهم يدَّعون أن الفعل أصل للمصدر، فزالت فرعية الاشتقاق، وما بقي إلا فرعية الافتقار(١).

ولوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ"أَحْمَرَ" لَمْ تَصْرِفْهُ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِاجْتِمَاعِ الْعَلَمِيَّةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ، أَمَّا إِذَا نَكَّرْتَهُ فَقَالَ سِيبَوَيْهِ: لَا أَصْرِفُهُ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: أَصْرِفُهُ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْجُمْهُورَ يَقُولُونَ –فِي تَقْرِيرِ مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ عَلَى مَا يُحْكَى– أَنَّ الْمَازِنِيَّ قَالَ: قُلْتُ لِلْأَخْفَشِ: كَيْفَ قُلْتَ: "مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ"؟ فَصَرَفْتَ مَعَ وُجُودِ الصِّفَةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ؟ قَالَ: لِأَنَّ أَصْلَهُ الِاسْمِيَّةُ، فَقُلْتُ: فَكَذَا لا تَصْرِفُ "أَحْمَرَ" اسْمَ رَجُلٍ إِذَا نَكَّرْتَهُ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ الْوَصْفِيَّةُ، قَالَ الْمَازِنِيُّ: فَلَمْ يَأْتِ الْأَخْفَشُ بِمُقْنِعٍ، وَأَقُولُ: كَلَامُ الْمَازِنِيِّ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ ثَبَتَ عَلَى وَفْقِ الْأَصْلِ فِي قَوْلِهِ: "مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ"؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي عَوْدُ الشَّيْءِ إِلَى حُكْمِ الْأَصْلِ أَدْنَى سَبَبٍ، بِخِلَافِ الْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ، فَإِنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، فَلَا يَكْفِي فِيهِ إِلَّا السَّبَبُ الْقَوِيُّ.

وَاحْتَجَّ الْأَخْفَشُ بِأَنَّ الْمُقْتَضِيَ لِلصَّرْفِ قَائِمٌ وَهُوَ الِاسْمِيَّةُ وَالْعَارِضُ الْمَوْجُودُ لَا يَصِحُّ مُعَارِضًا، لِأَنَّهُ عَلَمٌ مُنَكَّرٌ، وَالْعَلَمُ الْمُنَكَّرُ مَوْصُوفٌ بِوَصْفِ كَوْنِهِ مُنَكَّرًا، وَالْمَوْصُوفُ بَاقٍ عِنْدِ وُجُودِ الصِّفَةِ، فَالْعَلَمِيَّةُ قَائِمَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَالْعَلَمِيَّةُ تُنَافِي الْوَصْفِيَّةَ، فَقَدْ زَالَتِ الْوَصْفِيَّةُ، فَلَمْ يَبْقَ سِوَى وَزْنِ الْفِعْلِ، وَالسَّبَبُ الْوَاحِدُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ. (٢)

وقال الرُّمَّاني في باب "ترخيم ما فيه الهاء"، قال ذو الرُّمة:

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١/ ٤٤٨، والإنصاف المسألة رقم (٢٨): ١/ ٢٣٥.

(٢) ينظر: تفسير الرازي: ١/ ٥٩.

دِيـــارُ مَيْـــةَ إذْ مَـــيّ تُسَـــاعِفُنَا *** ولا يَـرَى مِثلَهـا عُجْـمٌ ولا عَـربُ (١)

يجوز في قوله: "مَي" وجهان على أصلين مختلفين: أحدهما: أن يكون على أنَّ اسمها "ميَّة"، فلا يجوز إلا على ترخيم الضرورة. والآخر: على أن يكون اسمها "ميّاً" فلا يجوز على الضرورة، ولكن على هذا الأصل الذي يقتضي إجراء الاسم هذا المجرى.

****

- **وقد يتعارض الأصل والغالب، وللنحاة في ذلك مذاهب:** فمن النحاة من ذهب إلى أنَّ العمل يكون بالأصل، ومنهم من ذهب إلى أنَّ العمل يكون بالغالب.

ومثال ذلك: أنَّ الأصل في الاسم أن يكون مصروفًا؛ فإن جاء في كلامهم اسم علم أو صفة على وزن "فُعَل" –بضم الفاء وفتح العين– ولم يعلم؛ أصرفوه –كما هو الأصل– أم منعوه من الصرف؛ كما هو الغالب فيما كان على وزن "فُعَل"، نحو: "عُمَر، وزُفَر"؛ فإنهما ممنوعان من الصرف للعلمية والعدل؛ فإذا جاء اسم علم أو صفة ولم يثبت عدله عن غيره ولم يعلم اشتقاقه؛ فهل يكون مصروفًا لأن الأصل في الاسم الصرف، أم يكون ممنوعًا من الصرف لأن نظيره من الأسماء ممنوع من الصرف؟

وعلى هذا فللنحويين في صرف نحو: "زفُر" علمًا رُؤى ثلاث:

- **فذهب سيبويه** إلى أن "زفُر" غير مصروف كـ" عُمَر"، ومعتمدهم في هذا على أصل السَّماع، المبنى على ما تقرَّر لديهم من أنَّ الأعلام التي على "فُعَل" تمنع الصرف بشروطها(٢)

---

(١) البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة ينظر ديوانه: ٩، وهو من قصيدته التي مطلعها: " ما بالُ عينِكَ منها الماءُ يَنْسَكِبُ"،

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه: ١٤/٢، المقتضب للمبرد: ٣٢٢/٣، الأصول لابن السراج: ٨٨/١، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: ٤٠، الإيضاح لابن الحاجب: ٣٥/١.

-**وذهب السُّهيلي** إلى أن "زفُر" علمًا غير مصروفة، واحتجَّ لذلك بأنها علم مستغن عن التنوين؛ لأنه لا يتوهم

إضافتها، وإنما نون منها ما كان منونا قبل التسمية للمح الأصل، نحو: "أسد" و"سالم"، ومن ثم فما كان مرتجلاً للعلمية أو أعجميًا أو معدولاً لها فإنه لا ينون؛ لأنه لم يكن قبل العلمية عبارة عن شيء، فاختصاصه بالعلمية يقضى بعدم تنوينه على الأصل في الأعلام (١).

-**ورأى الخوارزمي** أن "فُعل" يقع على ضربين: أحدهما منقول، والآخر: مرتجل، فالأول منصرف، والثاني غير

منصرف، فالأول كـ" حُطَم"، والثاني كـ" عُمَر"، ومن الأعلام المنقولة عنده "زُفَر"؛ لأنه علم منقول عن "الزفُر" بمعنى: السيد، فيكون منصرفًا ....، والعلتان غير موجودتين في مثل "زُفَر" لأنه لا يوجد إلا العلمية، والعلة الثانية متمحَّلة، وهي العدل التقديري، وقد ثبت "زُفَرُ" علمًا منقولا عن "الزُّفَر" بمعنى: السيد، كما في بيت الأعشى، وعلى ذلك فقد ثبت وجود "زُفَر" في النكرات لقبولها "ألْ"(٢).

- **ومن ذلك أيضا اختلافهم في نحو: "رَحْمَن"، و"لَحْيَان"، على قولين:**

-**أحدهما:** الصرف؛ لأنه الأصل، أي: ولأنه لا يمنع من الصرف إلا بشرط ألا يكون مؤنثه بالتاء، وذلك بأن يكون مؤنثه على وزن "فَعْلى"، و" رَحْمَان" و" لَحْيَان" لا مؤنث لهما.

---

(١) ينظر أمالي السهيلي: ٢٨، العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف للدكتور/ شعبان زين العابدين: ٥١.

(٢) ينظر: البيان في شرح اللمع للكوفي: ٩٩.

-**والآخر**: المنع؛ لأنَّ الغالب فيما كان على وزن "فَعْلان" أن يكون ممنوعًا من الصرف؛ فتعارض الأصل والغالب، وقال السيوطي -رحمه الله- نقلًا عن أبي حيان والصحيح صرفه-أي: صرف "رَحْمَان" و"لَحْيَان"؛ لأنا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف؛ فوجب العمل به، ووجه مقابله: أنَّ ما يوجد من "فَعْلان" الصِّفة غير مصروف في الغالب، والمصروف منه قليل؛ فكان الحمل على الغالب أولى.[1]

****

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ١/ ١٤٩.

الفصل السابع: تقارض الألفاظ

الاقتراض النَّحوي هو: تبادُل الأحكام بين كلمتين، بحيث تُعطي كل كلمة الحكم الذي يختصُّ بها إلى الكلمة الأخرى، سواءٌ أكانت هذه الكلمة اسمًا أم فعلاً أم حرفًا [١]

وقد ذكر ابن هشام في آخر قاعدة من كتابه (المغني): أنَّ من ملح كلامهم تقارُض اللفظين في الأحكام [٢]، وذكر لذلك أمثلة عدَّة، منها: إعطاء "إنْ" حكم "لوْ" في الإهمال وبالعكس، ومنها: إعطاء "أَنْ" حكم "مَا" المصدرية في الإهمال وبالعكس، ومنها: إعطاء "إِذَا" حكم "مَتَى" في الجزم بها، وبالعكس، ومنها: إعطاء "لَمْ" حكم "لَنْ" في النصب .... إلخ، ونكتفي من شواهد ذلك بما يلي:

- **أولا: "لَوْ".**

اختلف النحويون في "لَوْ" إذا دخلت على الفعل المضارع المستقبل، هل تجزمه أو لا؟ فذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز الجزم بها، لا في الكلام المنثور، ولا في الشعر، ولو أريد بها معنى "إِنْ" الشرطية، وما ورد مما ظاهره الجزم بها رَدُّوه وأَوَّلُوه [٣]، وذهب ابن الشجري إلى أنه يجوز الجزم بها في الشعر دون سواه [٤]، وقد استدلَّ على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربية د/ أحمد محمد عبد الله من بحث منشور على شبكة المعلومات: ١.

(٢) ينظر: المغني لابن هشام: ٢/ ٣٥٣.

(٣) ينظر: ينظر: شرح التسهيل: ٨٣/٤، ٩٧، الجنى الداني: /٢٨٧، مغنى اللبيب: ٢١٤/١، همع الهوامع: ٥٦٨/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٩٦/٤، ٩٧، ارتشاف الضرب: ٥٧٢/٢، همع الهوامع: ٥٦٧/٢، شرح الأشموني: ٤٢/٤.

لَــوْ يَشَــأْ طَــارَ بِهَــا ذُو مَيْعَــةٍ *** لاحِــقُ الأَطَــالِ نهــدٌ ذُو خُصَــلْ (١)

وبعضهم ذهب إلى أن الجزم بها لغة لقوم، مطردة عندهم في الكلام منثورًا كان أو منظومًا (٢).

****

- **ثانيا: (إِذَنْ).**

في ماهية "إِذَنْ" خلاف من حيث الاسمية والحرفية، إذ تأتي على وجهين، أحدهما: أن تكون حرفًا ناصبًا للمضارع مختصة به، والآخر: أن تكون اسمًا أصله "إِذَا" أو "إِذْ"، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض عنها التنوين، وهذه تدخل على غير المضارع، وعلى المضارع فيرفع، فيجوز أن تقول لمن قال: "أنا آتيك": "إذن أكرمُك" بالرفع، على أن الأصل: إذا أتيتني أكرمك، وبالنصب على أنها الحرفية.

---

(١) البيت من الرمل، وقائله: علقمة الفحل، وهو في ديوانه: ١٣٤، وفي الأمالي الشجرية: ١٨٧/١، وشرح التسهيل: ٨٣/٤، ٩٨.

و"المَيْعَة": النشاط، و"لاحق الآطال": ضامر الخاصرتين، فقد جمع الشاعر في موضع التثنية، و"الآطال" جمع "إِطِل"، وهى الخاصرة، "نهد": مرتفع جسيم. والمعنى: لو شاء هذا الفارس لأنجاه فرس له، ذو نشاط، ضامر الجنبين، مرتفع، ذو خصل من الشعر.

ينظر: شرح شواهد المغنى: ٦٦٤/٢، ٦٦٥، حاشية الصبان: ١٤/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٩٧/٤، شرح الرضى على الكافية: ٤٥٢/٤، ارتشاف الضرب: ٥٧٢/٢، الجنى الدانى: ٢٨٦، مغنى اللبيب: ٢١٤/١ وينظر تفصيل ذلك في اختلاف اللهجات العربية د/ أحمد عيد: ٤٣٥.

كما تنازعوا فيها من حيث البساطة والتركيب، وما ترتب على ذلك من إعمال أو إهمال، وإن كانت مستوفية لشروط العمل، ولكل مستنده من السماع و القياس.

والمشهور فيها أنها حرف بسيط، ناصب بنفسه، لا بـ" أَنْ" مضمرة بعدها، متى استوفت شروط الإعمال التي ذكرها النحويون؛ استنباطًا من استقراء كلامهم [١]، إلا أنه قد حكى عيسى بن عمر أنَّ قومًا من العرب يرفعون الفعل المضارع بعدها، فيقولون: "إذن أكرمُك"، لمن قال: "سأزُورك"، فلغتهم إهمال "إِذَنْ" مع استيفائها الشروط المقتضية للنصب في لغة جمهور العرب[٢].

قال سيبويه: "وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناسًا من العرب يقولون: "إِذَنْ أفعلُ كذا"، في الجواب، فأخبرتُ يونس بذلك، فقال: "لا تُبْعِدَنَّ ذا"، ولم يكن ليَرْوِي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة "هَلْ" و "بلْ"[٣].

وخالف في ذلك سائر الكوفيين؛ فلم يجز أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد "إِذَنْ" متى استكملت شروط إعمالها، وأنكر الكسائي والفراء هذه اللغة مع اتساع حفظهما، وكثرة أخذهما بالشَّاذ والقليل من الكلام[٤].

ورأى بعض المحققين أنَّ قول من أنكر هذه اللغة لا يلتفت إليه لأمرين:

---

(١) ينظر: مغنى اللبيب: ١٩/١، والتصريح: ٣٦٧/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٦/٣، وشرح التسهيل ٢١/٤، وشرح الرضى على الكافية: ٤٦/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٢٤٠/٣، وشرح الأشموني: ٢٩١/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٦/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٩٦/٢، والمساعد: ٧٢/٣، وهمع الهوامع: ٣٧٦/٢، وعدة السالك: ١٥٠/٤.

-**أولاً:** أن إهمال "إِذَنْ" هو القياس؛ لأنها حرف غير مختص، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على "ظَنَّ"؛ لأنها مثلها في جواز تقدُّمها على الجملة، وتأخُّرها عنها، وتوسُّطها بين جزأيها، كما حُمِلَتْ "ما" على "ليْس"؛ لأنها مثلها في نفى الحال، والمرجع في ذلك كله السَّماع[١].

-**ثانيًا:** أن رواية الثقة الحجة مقبولة؛ فإنَّ من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ[٢]، وقد قَبِلَها يونس حين أخبره بها تلميذه سيبويه، وكانت العلة في ذلك أنَّ عيسى بن عمر لا يروى إلا ما سمع.[٣]

****

- **ثالثا: (أَنْ).**

المشهور في النحو العربي نصب "أن" المصدرية للفعل المضارع، وقد يرفع الفعل بعدها أو يجزم، وهما لهجتان: أما إهمالها ورفع المضارع بعدها فحملاً لها على أختها "ما" المصدرية التي لا تعمل شيئًا، بجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي[٤]، فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهَتْ بها في ترك العمل[٥].

وقد نبَّه ابن جني على أنَّ الفرع قد يأخذ شبهًا من أصلين مختلفين، إذا حُمل على كل واحدٍ منهما وجد التناقض في الحكم، وذلك لا يجوز.

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٠/٢، والتصريح: ٣٧٠/٢, وشرح الأشموني: ٢٩١/٣, وحاشية الخضري: ١١٢/٢.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٣٧٦/٢, وعدة السالك: ١٥٠/٤.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في اختلاف اللهجات العربية بين ابن عقيل والسلسيلي دكتوراة: ٣٦٦.

(٤) ينظر: التصريح: ٣٦٢/٢، وشرح الأشمونى: ٢٨٦/٣، ٢٨٧، وحاشية الخضرى: ١١١/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف: ٥٦٣/٢.

• **مثال ذلك:** "أنْ" الخفيفة المصدرية، تشبه أصلين مختلفين: تشبه "أنَّ" المشدَّدة من وجه، وتشبه "مَا" المصدرية من وجه، و "أنَّ" المشدَّدة عاملة؛ فهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر و "مَا" المصدرية غير عاملة ؛ فلو حملنا "أنْ" الخفيفة المصدرية على "أنَّ" المشدَّدة في العمل وعلى "مَا" المصدرية في ترك العمل لأدَّى ذلك إلى أنْ يكون الحرفُ الواحد معملًا وغير معمل في حال واحدة، وذلك محال(١).

وعلى ذلك جاءت قراءة بعضهم: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، برفع "يُتمُّ"(٢).

وقد جعل ابن هشام من ملح الكلام العربي (تقارض اللفظين في الأحكام)، وذكر من أمثلته إعطاء "أَنْ" المصدرية حكم "مَا" المصدرية في الإهمال(٣).

---

(١) ينظر: أصول النحو – جامعة المدينة (مناهج جامعة المدينة العالمية): ١/ ١٩٠ .

(٢) عزاها ابن خالويه إلى مجاهد، وكذلك فعل الرضى وأبو حيان.

ينظر: مختصر شواذ القرآن: ٢١، وشرح الرضى على الكافية: ٣٥/٤، وارتشاف الضرب: ٣٩٠/٢.

وعزاها أبو البركات الأنباري إلى ابن مجاهد. ينظر: الإنصاف: ٥٦٣/٢.

ونسبها بعض النحويين إلى ابن محيصن. ينظر: مغنى اللبيب: ٧١٧/١.

وفى الإتحاف: ٤٤٠/١: أن قراءة ابن محيصن (تَتِمُّ) بفتح التاء من "تَمَّ الرَّضاعة" بالرفع، أُسند الفعل إلى "الرَّضاعة".

(٣) ينظر: مغنى اللبيب: ٢٠١/٢. واختلاف اللهجات العربية: ٥٦٧.

- **الجزم بـ "أَنْ" المصدرية:**

أجاز بعض الكوفيين الجزم بـ"أَنْ"، وحكوهُ لغة لبعض العرب، قال أبو جعفر الرُّؤاسي–وهو من الكوفيين–: فصحاء العرب ينصبون بـ"أَنْ" وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وممَّن حكى الجزم بها–لغةً– من البصريين: الجرمي، وأبو عبيدة، واللحياني[١]؛ فقد نقلها اللحياني عن بنى صَبَّاح من ضَبَّة[٢]، وقد أنشدوا من الشواهد على ذلك قول الشاعر:

إذا مـا غَـدَوْنا قـالَ وِلـدانُ أَهْلِنـا *** تعـالَوْا إلـى أنْ يَأْتِنـا الصـيدُ نَحْطِـبِ[٣]

فقد جزم "يأتنا" بـ"أَنْ"، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء.

ويمكن حمل البيت على أنه من قبيل الاجتزاء بالكسرة عن الياء؛ لأجل الضرورة، وقال بعضهم: إنَّ الرواية الصحيحة: "إلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ"، وعليه فلا شاهد؛ لأنَّ الدليل متى تطرق إليه الشَّك سقط به الاستدلال [٤].

للنَّحويين في "أَنْ" المخفَّفة مذهبان:

–**الأول: ذهب الكوفيون** إلى أن "أَنْ" المخففة لا تعمل النصب لا في ظاهر ولا مضمر، وحجتهم أن قالوا: إنما قلنا إنها لا تعمل لأنَّ المشدَّدة إنما عملت لأنها أشبهتِ الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف،كما

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٩٠/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٢٣٧/٣، والجنى الدانى: ٢٢٦، والمساعد: ٦٥/٣، وهمع الهوامع: ٣٦٣/٢.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب: ٢٩/١، وشرح الأشمونى: ٢٨٤/٣.

(٣) البيت من الطويل نسب لامرئ القيس في: المقاصد النحوية: ٢/ ٨٨٩، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١/ ١٢٨.

(٤) ينظر: شرح شواهد المغنى: ٩٣/١.

أنه على ثلاثة أحرف، وأنها مبنيّة على الفتح كما أنه مبنيّ على الفتح، فإذا خُفِّفت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها" (١)

-**الثاني: ذهب البصريُّون** إلى أنَّ "أنْ" المخففة تبقى على ما كان لها من العمل قبل التخفيف، مع اشتراط أن يكون اسمُها ضميرًا محذوفًا، وبعضهم لم يشترط، بل أجاز أنْ يكون الضمير حاضرًا أو غائبًا، وممَّن قال بهذا الرأي سيبويه، فقد قال -عند قوله تعالى:﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِ ﴾ [الصَّافات: ١٠٤، ١٠٥]: كأنَّه قال جلَّ وعز: ناديناهُ أنك قد صدَّقت الرُّويا يا إبراهيم .(٢)

****

رابعا: "مَا" الحجازية.

للنحويين في "مَا" النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

-**أحدهما:** مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها في العمل بـــ"ليْس"، وعلى مذهبهم نزل القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[يوسف: ٣١]، وقوله: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ۖ ﴾[المجادلة :٢].

فكأنَّ أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول "ليْس" عليهما، ونافية للحال نفيها إيَّاها؛ أجروها في الرفع والنصب مجراها(٣).

-**والآخر:** مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تستحق عملا، وكأنَّ بني تميم لما رأوها حرفًا داخلًا

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ١٦٤.

)٣) ينظر: الكتاب لسيبويه: ١٦٣/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٩/١.

لمجرد إفادة معنى النفي على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحدٍ من جزأيها، كقولك: "ما زيدٌ أخوك"، و"ما قام زيد"؛ أجروها مجرى "هلْ"، ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول "هل" عليها للاســـتفهام، ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياسًا من لغة الحجازيين.

****

نتائج البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فبعد هذه الرحلة الشائكة أذكر أبرز النتائج التي توصل إليها البحث :

١) تنازعُ الأصول هو أصل مسائل الخلاف بين النحويين؛ وذلك لاختلاف الأصول الكلية التي كانت ماثلة في مخيلتهم واحتكموا إليها ولم يعلنوا عن كثير منها ، وقد كشف البحث عن كثير منها ، إضافة إلى اختلاف المنهج بين مدرستي البصرة والكوفة؛ إذ اعتمدت مدرسة البصرة التأويل منطلقًا لتبيين إرادة النحويين في النصوص المتعارضة، أو في النص الجزئي إذا تناقض مع أصل كلي، أو في التوسع في اللغة من حمل وتضمين ومجاز ، مع بيان العلاقة والقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي، أو بالاستناد إلى عرف اللغة وواقع الاستعمال، مما يدل على أن منهج الاجتهاد بالرأي في التأويل عند النحويين هو احتمالٌ عقلي، لا وضع لغوي، إلا أنه ليس استنباطًا عقليًا محضًا، وإنما ينطلق من منطق اللغة، الذي يجب أن يقرَّ الاحتمال أو المعنى الذي يؤول إليه اللفظ بوجهٍ من وجوه دلالته، بشرط أن يكون الدليلُ أقوى وأصحَّ مما يقضي به أصل الوضع اللغوي؛ لأنَّ التأويل خلافُ الأصل، ولا يُصار إليه إلا بدليل ، بينما مالت مدرسة الكوفة إلى التسليم بالمسموع دون تأويل .

٢) تنازعُ الأصول يُستخدم استخداماتٍ متعددة، ولكنها على تعدُّدها يمكن عدُّها منهجًا يستند إليه النحاة في بناء النظرية النحوية؛ لرد الظواهر المتباينة، هذا الأصل قد يمثل أكثر من قاعدة باتت أصلاً كليًا، ومنطلقًا للخلاف، وتعدَّدت آثاره في مسائل فرعية متعدِّدة، مع ما يستدعيه هذا الرد من تأويلٍ أو تقدير، أو حذفٍ أو تعليل، أو توسُّع، أو ظهور أو إضمار.

٣) احتكم النحويون إلى الأصل التاريخي في دراسة كثير من الأدوات العاملة وتحليلها، وكانت نتائج استنباطهم وتصوُّرهم متباينة، مما جعل في الكلمة الواحدة اختلافًا في وظيفتها يتردَّد–أحيانا– بين الاسمية والفعلية والحرفية، ومردُّ ذلك هو اختلاف منهج النحويين في تناولهم، واعتدادهم بما حدث للكلمة العربية من تركيبٍ؛ نتاج التطور اللغوي الذى يحمل مسحة تاريخية ،كان من أسباب التنازع في الأصول، وبخاصةٍ في حروف المعاني والمبنيات، وكان مذهبُ الجمهور عدمَ الاعتداد بتلك القضية، رغم ذهابهم إلى القول بها في مسائل عدَّة ذكرناها؛ لأن الأصل عندهم في الحروف الجمود، لا الاشتقاق والتصريف، ولهم في ذلك أصول، منها: أنَّ الأصل في الحروف ألا يحكم عليها بالتركيب(١)، والتركيب ليس بأصل في الكلام، والحمل على غيره أولى، ما وُجد عنه مندوحة(٢).

ونتائج البحث في مثل هذا عندهم لا تمثل إلا افتراضات واحتمالات، ولا يستطيع أحد أن يدرك –يقينًا – ما وقع من أمر اللغة من تطور في الزمن الغابر، ولا وحى ولا تنزيل ينبئ عنه، بينما ذهب الكوفيون في كثيرٍ من تحليل بعض الكلمات– إلى أنها مكونة من أجزاء تركيبية يعتقدون أنها الأصل أو الفرع، وخرجوا بحتمية وجود التركيب في بعض الكلمات التي ظنَّ الجمهور أنه لا تركيب فيها، وقد شكَّل هذا الاختلاف المنهجي خلافًا نحويًا بين

(1) ينظر: أسرار العربية: ٣٠٢.

(٢) ينظر: المرتجل لابن الخشاب: ٢٧٦.

مدرستي البصرة والكوفة، سجَّل البحث طرفا منه، كحديثنا عن "مُنذ" و"مَهْما" و"لاتَ" و"هَيْهَاتَ"، وغيرها، وعوَّل عليه كثيرًا صاحب "الإنصاف"(١).

٤) أسفرت الدراسة عن تفسير موضوعي لكثيرٍ من الأحكام النحوية التي كشفَت عن ذكاءٍ نادرٍ للنحاة في فقههم لظاهرة "تنازع الأصول"، وثمرة من ثماره، وإن لم يصرحوا بذلك، وبخاصة في عمل المشتقات، ومراتب العمل فيها، مثل: الفاعل الذي سدَّ مسدَّ الخبر، والحال السَّادة مسدَّ الخبر، والأحكام النحوية المنزلة بين المنزلتين، وعمل فرع الفرع في الصفة المشبَّهة الذي أثمر ما سُمِّي بالمشبه بالمفعول به، وغير ذلك، وكان مردُّ ذلك إلى طبيعة عمل المشتقات، وما صحب ذلك من إشكالات؛ إذ حملت سمات الاسمية اللفظية والمعنوية، كما اقتربت من سمات الأفعال في دلالتها على الحدث أو الزمن الذي حدَّده السياق، لا الصيغة.

٥) يعد الأخفش الأوسط من أكبر أئمة نحاة البصرة والكوفة على السَّواء، وأصوله التي بنى عليها فكره مستقلة عن أصول سيبويه، وأثر هذه الأصول في مسائل الخلاف جديرةٌ بدراسةٍ مستقلة؛ إذ يكاد يكون طرفًا في كل مسألة مبنية على أصول مُتنازع عليها، كما أنه هو الذي فتح باب الخلاف للمذهب الكوفي، وكثيرٌ من آراء الكوفيين مؤسَّسةٌ على أصوله.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الإنصاف مسألة (٢٦) القول في لام " لعل " زائدة هي أو أصلية ؟ والمسألة (٤٠) كم مركبة أو مفردة؟ و القول في إضافة العدد المركب إلى مثله، والقول في علة بناء "الآن": ٧٩ ، والسين مقتطعة من "سوف" أو أصل برأيه: ١٨٠، والحروف التي وضع الاسم عليها "ذا" و"الذى": ١٩٩ ، والحروف التي وضع عليها الاسم في: "هو" و"هى": ٢٠٥، والقول في "لَوْلاي" و"لولاك"، وموضع الضمير: ٢١٢ ، والضمير في "إيَّاكَ" وأخواتها: ٢١٨، وغير ذلك.

٦) اقترب النحاة من منهج المحدِّثين والأصوليين، وبخاصة ابن جني في تعارُض الأدلة،وكثيرًا ما حصل التعارض بين السَّماع والسَّماع، أو بين السَّماع والقياس، أو بين القياس والقياس، فحرصوا –إذا تعارض دليلان– أن يُعمل بكل واحدٍ منهما من وجه؛ لأن ذلك أولى من العمل بأحدهما دون الآخر؛ لأن إعمال الأدلة أولى من إهمال بعضها، وذلك قد تَأتَّى لهم من أنَّ بعض الأدوات تعمل عملين متناقضين، فإن كان ولا بد من الترجيح فبكثرة الأدلة التي يعضد بعضها بعضًا، وبه تدفع المعاني المتفردة التي لا نظير لها.

٧) كان لتنازع الأصول أثرٌ في تعدُّد الوجوه الإعرابية في القرآن الكريم وقراءاته، ومعرفة أصول هذا الاختلاف يساعد في توجيه المشكل منه، وبخاصة إذا علمنا أنَّ ثلاثة من السبعة كوفيون، ولا بدَّ لكل قراءةٍ أن يكون لها وجهٌ من العربية، وكان القراءُ يختارون قراءاتهم على هدى مارَوَوه عن شيوخهم في ضوء تصوُّرهم لمقاييس العربية .

٨) حرص النحاة على اطِّراد القواعد الكلية التي لم تأت عفو الخاطر بمعيارية صارمة، إلا أنَّ طبيعة اللغة وتنوُّعها، واختلاف لهجاتها، وتقارض ألفاظها اصطدمت بهذه القواعد– كما سلف الحديث عن قواعد متعدَّدة، من نحو أنَّ: الأصل في اسم الذَّات ألاَّ يوصف باسم معنىً، فيأتي المصدر نعتًا بكثرة، فيضطَّرون إلى أن يكون على تقدير مشتق، أو أنَّ الوصف بالمصدر على سبيل المبالغة، أو أن يقدَّر مضاف محذوف، ونحو ذلك كثير.

التوصيات:

أهم التوصيات العناية بالكليات النحوية ومنها ما أطلقه العكبري من أنَّ معظمَ مَا يجوزُ فِي ضرورةِ الشّعْر يَرْجعُ إِلَى أصلٍ قد رَجَحَ عَلَيْهِ أصلٌ آخر ، فالشَّاعر يحاولُ ذَلِك الأصلَ المتروكَ عِنْد الضرورةِ" (١)

وهو يصلح بحثا بعد استقراء وتتبع ورصد لأصول هذه المرجحات ورصد مثيراتها الداخلية والخارجية.

والحمد لله رب العالمين

(١) اللباب في علل الإعراب والبناء: ٢ / ٩٧.

أهم المراجع والمصادر

١) أثر حركة التاء في العربية بين النحويين والقراء – بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة: د . أحمد طه الفلال عدد (٣٨) لعام ٢٠٢٠.

٢) اختلاف اللهجات العربية على المستويين الصرفي والنحوي بين ابن عقيل و السلسيلي (دكتوراة) لـ أد / أحمد عيد عبد الفتاح.

٣) أسباب التعدُّد في التحليل النحوي د / محمود حسن الجاسم –جامعة حلب – كلية الآداب .

٤) الأصل والفرع في التركيب الإفرادي د/ جودة مبروك محمد – مكتبة الآداب – القاهرة – ط ١ – ٢٠٠٨ م.

٥) الأصول – دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. د/ تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٨٢م.

٦) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي. د/ أحمد سعد محمد – مكتبة الآداب – القاهرة. ١٩٩٩م.

٧) الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي– مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٥ هـ.

٨) الأمالي الشجرية لابن الشجري – تحقيق د/ محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة ١٤١٣ هـ.

٩) الأمالي لابن الحاجب – تحقيق د/ فخر سليمان قدارة – دار الجيل بيروت – ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.

١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق/ محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربيّ، ط ٤، ١٣٨٠هـ –١٩٦١م.

١١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش–تحقيق: أد/ علي محمد فاخر وآخرين– دار السلام، القاهرة:

١٢) التوهم عند النحاة للدكتور عبد الله أحمد –مكتبة الآداب .

١٣) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل . المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣ م .

١٤)حجة القرآن لأبى زرعة عبد الرحمن بن زنجلة تحقيق أ/ سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة بيروت . ط٥ ١٩٩٧ م

١٥)الحجة فى القرآن السبعة لابن خالويه توفى ٣٧٠ هـ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة بيروت ط٥ ١٩٩٠ م

١٦)الحجة في علل القرآن السبع لأبي على الفارسي تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين دار المأمون بدمشق ط٢ ١٤٠٤ هـ

١٧)الخاطريات لابن جني تحقيق/ على ذو الفقار شاكر – دار الغرب –١٤٠٨هـ .

١٨)شرح ابن عقيل على الألفية . تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد . ط٦ ١٣٧٠ هـ

١٩)شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د / محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ١٩٧٩ م

٢٠)شرح أبيات سيبويه لأبى سعيد جعفر النحاس . تحقيق د/ زهير غازى زاهد ط١ ١٤٠٦ هـ

٢١)شرح أشعار الهزليين . لأبى سعيد السكري تحقيق عبد الستار فراج ومراجعة: محمود شاكر . دار التراث . مكتبة دار العروبة

٢٢)شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبى على الفارسي، تحقيق د/ محمود الطناجى، مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٨٨م

٢٣)شرح الأشموني على الألفية . تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية.

٢٤)شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون، دار هجر للطباعة بالقاهرة ١٤١٠ م

٢٥)شرح التَّصريف الملوكي للثمانيني، تحقيق د/ إبراهيم سليمان البعيمي، الرِّياض، مكتبة الرُّشد، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.

٢٦)شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ، تحقيق د هادي نهر ود / هلال ناجي – دار الفكر .

٢٧)شرح الرضى على الكافية تحقيق د/ يوسف على عمر ، منشورات جامعة بنى غازى ، مطابع الشروق ، بيروت ١٣٩٣ هـ

٢٨)شرح الشَّافية للجاربردي، تحقيق د/نبيل أبو عمشة، أبو ظبي، دار الكتب الوطنية، ط١، ٢٠١٤م.
٢٩)شرح الشَّافية للخضر اليزدي، تحقيق د/ حسن أحمد العثمان، بيروت، مؤسّسة الريّان، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٣٠)شرح الشَّافية للرّضي، تحقيق/ محمَّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدِّين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
٣١)شرح المفصّل لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المتنبي .
٣٢)شرح المُلوكي في التَّصريف لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدِّين قباوة، حلب، المكتبة العربيَّة، ط١، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م.
٣٣)ظاهرة التقارض في النحو العربية د/ أحمد محمد عبد الله من بحث منشور على شبكة المعلومات .
٣٤)الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السَّلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
٣٥)الكوكب الدُّري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوي– تحقيق د/ محمد حسن.
٣٦)اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض– دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٩م
٣٧)المزهر للسيوطي، تحقيق / محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، مطبعة عيسى الباب الحلبى ، القاهرة ، ١٣٦١ هـ.
٣٨)المُساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمَّد كامل بركات، مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى، ط١، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م، ١٤٠٥هـ–١٩٨٤م.
٣٩)اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م
٤٠)المشتقات بين الاسمية والفعلية – ماجستير بجامعة أم القرى للطالبة/ نسيلة موسى الربعي (٢٠٢١م)

٤١) المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم – فارس السامرائي – العراق ٢٠٠٥.

٤٢) معانى القرآن للأخفش ، تحقيق د/ هدى محمود قراعة ، مطبعة الخانجى القاهرة، ١٤١١ هـ.

٤٣) معانى القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف، محمد على النجار، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠١ م.

٤٤) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل شلبى ، المكتبة العصرية ، حيدا ، بيروت ، ١٩٧٣ م.

٤٥) المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٩٤ م.

٤٦) الممتع فى التصريف لابن عصفور ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٧٩ م.

٤٧) من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب لـ أد / محمد المحرصاوي من نسخة أهداها لي مشكورًا.

٤٨) المُنصف لابن جنّي، تحقيق/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضوع
المقدمة
التمهيد: تجاذُب الأصول في الفكر النحوي
الباب الأول : تنازعُ الأصول في التصريف والاشتقاق (ويحتوي على فصلين)
الفصل الأول: تنازُع الأُصول في التَّصريف
الفصل الثاني: تنازع الأصول في الاشتقاق
الباب الثاني: المباحث النحوية (ويحتوي على سبعة فصول):
الفصل الأول: تنازع الأصول في عمل القواعد النحوية
الفصل الثاني: تنازع الأصول في عود الضمير
الفصل الثالث: التنازع في عمل المشتقات
الفصل الرابع: تنازع الأصول بين أصل الوضع وأصل الاستعمال
الفصل الخامس: تنازع الأصول بين ما يقبله القياس وما يسهله الاضطرار
الفصل السادس: تنازع الأصول بين الضرورة الشعرية واختلاف اللهجات
الفصل السابع: تقارض الألفاظ
نتائج البحث
فهرس المصادر والمراجع